

کتاب المسافر

شیخ بن علی الانصاری

طهران

۱

۱۸۸۱

(فقه امامیه عربی - ۴۰)

10673

في هذا الكتاب وفيه ما فيه
 كما في الناجز من مسقط النجم
 المحقق العبد المذنب في الحق
 علمه الحكيم الشيخ فيض الانوار
 داره على يد النجار

حَرَّاهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ

[illegible]

دانی

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

فِي عِلْمِ الْإِسْلَامِ
وَالْإِسْلَامِ

عالمی اسلامک کانفرنس
میں شرکت کرنے والے
مقامی علماء کا وفد

[illegible]

فِي الْمَدِينَةِ

التشخيص التفريقي

اطلاق الخبر في هذه الحالة فقال في دفعه قال ثم في العرق كبشك في رواية الغضيل في عروا المروية عن عائشة الاخبار في قوله تعالى واذنا
 الرقيم وبشكل قال قال واما الكلال في فهمنا ذكرناه ومنها المعنى بقدم بآدم ووجوه وتبينه عن الشيخ في نظر المالك في المعنى والعمر
 واستدل بان ذلك منها على حد ذاته وهو قد حصل منه ثم علم ان الحكم بالجنم خطاه ثمان مفسدات لا يستغنى في رواية عبد الملك المقدر
 بين الخضاء بالجنم بقوله النظر وعدم ان يلبس بالنظر اذ لم يقض بربل ان يدب بغير الحان فان فهم الخبر الفهم والصدق ثمان فهم الشركا في
 عليه ما من الحسن من ان يخرق من غير ثمنه عن حيان في غير ذلك فخطره الجنوم واخرها واعرفه لاطاع جده فخلو عن ذلك
 شيء يشكونه لك في ابا الحسن فقال اذ ذاق في فضل عن ذلك شيء مفسد على اول سبكن ثم اصغر قال فانه تعالى يوضع عندك لو
 حكم بالجنم على جلد من مفضي لاضلال الفسادة والحركة العقلية الحادثة الواضحة ولو كان الله يحوي ما يشاء ويثبت لودخل ايضا في
 الاخبار انما يسهل لاهلها ما تراه في الحكم على سبيل ايث كما يظهر من قوله فرضه فاك هذا فاضل عن الانساق فانه الله في علم كبره
 بالصدق والادعاء وغيره من الاستنباط في أثر يحوسل ايام الواردة في الروايات ودخولها بالصدق لان جوارها مبيت على خوف
 اعتقاد الانساق في السلويات الحوادث التسليية وبسبب انكار المشهود لذلك وان كان يظهر لك من الحديث الكشاش ولو اخبر
 بالمرور بطريق ان السادة على فوج الحار عند الحركة العقلية من دون اضلالها لاضلالها وانما ان كان في الغدور ورواها عن ابا الحسن الله
 فخلو من قبل كذا عند كذا البحر وان كان هو الرابع اعتقاد ربط الحركات العقلية بالكتابات والرواية في صورة على وجه الاثر استقلال
 في الثاني يجب في الخفاء عنها اشباع مختلف الملول عن العمل العقلية وكما بين في الجايات كونه في انكاره في السيد المرفوعة وما يحسن
 وكيف ينبغي على علم بطلان احكام الجنم وقامع السلون قد وجدنا على كذب في الخبر في الشهادة بقتلهم وطلان احكامهم
 معلوم من بنو اسرائيل ومن كذب في اعيانهم الجنون ولا زاراد عليهم والنظر في الروايات عندهما لا يضيئ كثير وكذا في غير ذلك اهل غيره
 وخبرنا عن رومنا اشهر به في التفرقة بين الاسلام كمن ينفى على اهل الردة وصل الى القبله انتهى قال في الردة والنهي بعد ما افقه
 في التفرقة بين الجنم مع اعتقادها في قوله تعالى ما من الله من ان يهدي قوما فلان في رد على من ادعى بطلان الحركات العقلية والتسليية
 بالحركات العقلية والاشكال كوكيب كذا في التفرقة بين الجنم في قوله تعالى ما من الله من ان يهدي قوما فلان في رد على من ادعى بطلان الحركات العقلية والتسليية
 انما يكون في جناب المفسد اطلاق الجنم مع اعتقاد اليوم بانها في قوله تعالى ما من الله من ان يهدي قوما فلان في رد على من ادعى بطلان الحركات العقلية والتسليية
 بل هذا الاعتقاد في نفسه كفر وضوء باق في نفسه قال في هذا الجنم من ادعى بطلان الحركات العقلية بالاجرام السلوية ان دعوا
 اهل الردة في قوله في ذلك الحوادث لا استقلال لها بشيء كذا في اهل السلم اعتقاده وعلم الجنم البني على هذا كذا في اهل صدام ما روي
 الفهم من علم الجنم والفرق عن اعتقاد الجنم في قوله تعالى ما من الله من ان يهدي قوما فلان في رد على من ادعى بطلان الحركات العقلية والتسليية
 في الحوادث والجنم والشبهة فيكون كذا في الاطلاق في قوله تعالى ما من الله من ان يهدي قوما فلان في رد على من ادعى بطلان الحركات العقلية والتسليية
 تأثيره على علم الجنم في قوله تعالى ما من الله من ان يهدي قوما فلان في رد على من ادعى بطلان الحركات العقلية والتسليية
 على انما يحرم علم الجنم والعلل جاء بك من اعتقادنا في قوله تعالى ما من الله من ان يهدي قوما فلان في رد على من ادعى بطلان الحركات العقلية والتسليية
 يظهر من قوله تعالى ما من الله من ان يهدي قوما فلان في رد على من ادعى بطلان الحركات العقلية والتسليية
 الجنم ويحرم الاعتقاد بها وانما في قوله تعالى ما من الله من ان يهدي قوما فلان في رد على من ادعى بطلان الحركات العقلية والتسليية
 واستغنى عن الاستدلال بما في قوله تعالى ما من الله من ان يهدي قوما فلان في رد على من ادعى بطلان الحركات العقلية والتسليية
 هو مذهب بعض المخبرين في دفعه لاضلال الجنم في قوله تعالى ما من الله من ان يهدي قوما فلان في رد على من ادعى بطلان الحركات العقلية والتسليية
 فيلجئ به ما هو مذهب بعض اهل علم جده في قوله تعالى ما من الله من ان يهدي قوما فلان في رد على من ادعى بطلان الحركات العقلية والتسليية
 ما في قوله تعالى ما من الله من ان يهدي قوما فلان في رد على من ادعى بطلان الحركات العقلية والتسليية
 اعنا عتاده باختياره على قوله تعالى ما من الله من ان يهدي قوما فلان في رد على من ادعى بطلان الحركات العقلية والتسليية
 الذي هو بمنزلة الكفر عن العرف في المشكك الاول والظاهر عدم الاشكال في قوله تعالى ما من الله من ان يهدي قوما فلان في رد على من ادعى بطلان الحركات العقلية والتسليية
 في تدبير الجنم من كون تركه في الظاهر من كونه حجة للاسناد عن الاستدلال بما في قوله تعالى ما من الله من ان يهدي قوما فلان في رد على من ادعى بطلان الحركات العقلية والتسليية
 ما في قوله تعالى ما من الله من ان يهدي قوما فلان في رد على من ادعى بطلان الحركات العقلية والتسليية
 وشيئا ورحمته واداهه لا يرين من جهة ذلك الكفر في قوله تعالى ما من الله من ان يهدي قوما فلان في رد على من ادعى بطلان الحركات العقلية والتسليية
 رضاهما فخطه في قوله تعالى ما من الله من ان يهدي قوما فلان في رد على من ادعى بطلان الحركات العقلية والتسليية

الغسل بالماء

فَصَحَّفَ عَلَى

القانون ونفى الانقضاء بمرسعة المصنوع المصنعة عام لما عرفت كون الانعام هو المصنوع بذلك التصرف وانما اشار اليه بقصد التصرف
قوى لانه بالخاصة ويصير بذلك التصرف الاثر اضعف من العادة للترشوتين بمرسعة الانعام ومن ذلك اختيار هذا في رد البيت على
كأن الجلب الحق الاول بمرسعة وجوده انتهى من هذا البيع يكون التصرف من غير ان يكون التصرف في المصنوع او في المصنوع
مسألة الاول في ايجابه فيرد ان نفس الشيء من غير غيره فظهر ان التصرف في البيع يكون مصادرا لهم من نفس الاوجهات كما عرفت في بيع
المصنوع في بيعه وانما انتهى من بيع المصنوع في غيره من غير غيره فظهر ان التصرف في البيع يكون مصادرا لهم من نفس الاوجهات كما عرفت في بيع
الذرية والفاضة في المصنوع وان كان ذلك ان المصنوع من غير غيره فظهر ان التصرف في البيع يكون مصادرا لهم من نفس الاوجهات كما عرفت في بيع
في غير المصنوع في غيره من غير غيره فظهر ان التصرف في البيع يكون مصادرا لهم من نفس الاوجهات كما عرفت في بيع
فهو الاثر ان كل من نفع المصنوع من المصنوع في غيره من غير غيره فظهر ان التصرف في البيع يكون مصادرا لهم من نفس الاوجهات كما عرفت في بيع
عنه من غير غيره فظهر ان التصرف في البيع يكون مصادرا لهم من نفس الاوجهات كما عرفت في بيع
ما عرفت من غير غيره فظهر ان التصرف في البيع يكون مصادرا لهم من نفس الاوجهات كما عرفت في بيع
وكذلك في غيره فظهر ان التصرف في البيع يكون مصادرا لهم من نفس الاوجهات كما عرفت في بيع
استيفتها فظهر ان التصرف في البيع يكون مصادرا لهم من نفس الاوجهات كما عرفت في بيع
التي عرفت من غير غيره فظهر ان التصرف في البيع يكون مصادرا لهم من نفس الاوجهات كما عرفت في بيع
والذي عرفت من غير غيره فظهر ان التصرف في البيع يكون مصادرا لهم من نفس الاوجهات كما عرفت في بيع
الزور كما عرفت من غير غيره فظهر ان التصرف في البيع يكون مصادرا لهم من نفس الاوجهات كما عرفت في بيع
الاولى بل انما عرفت من غير غيره فظهر ان التصرف في البيع يكون مصادرا لهم من نفس الاوجهات كما عرفت في بيع
كقول علي بن ابي طالب في رد المصنوع في غيره من غير غيره فظهر ان التصرف في البيع يكون مصادرا لهم من نفس الاوجهات كما عرفت في بيع
ولو جمل الغنم في غيره من غير غيره فظهر ان التصرف في البيع يكون مصادرا لهم من نفس الاوجهات كما عرفت في بيع
الكلام في المصنوع في غيره من غير غيره فظهر ان التصرف في البيع يكون مصادرا لهم من نفس الاوجهات كما عرفت في بيع
من ابيه وما عرفت من غير غيره فظهر ان التصرف في البيع يكون مصادرا لهم من نفس الاوجهات كما عرفت في بيع
هذا كما عرفت من غير غيره فظهر ان التصرف في البيع يكون مصادرا لهم من نفس الاوجهات كما عرفت في بيع
قطع النظر عن الكلام المصنوع في غيره من غير غيره فظهر ان التصرف في البيع يكون مصادرا لهم من نفس الاوجهات كما عرفت في بيع
ابعد ذلك من غير غيره فظهر ان التصرف في البيع يكون مصادرا لهم من نفس الاوجهات كما عرفت في بيع
والامر من غير غيره فظهر ان التصرف في البيع يكون مصادرا لهم من نفس الاوجهات كما عرفت في بيع
ثم قال في رد المصنوع في غيره من غير غيره فظهر ان التصرف في البيع يكون مصادرا لهم من نفس الاوجهات كما عرفت في بيع
بذلك من غير غيره فظهر ان التصرف في البيع يكون مصادرا لهم من نفس الاوجهات كما عرفت في بيع
وقلت ان الغنم من غير غيره فظهر ان التصرف في البيع يكون مصادرا لهم من نفس الاوجهات كما عرفت في بيع
القضاء فقال في رد المصنوع في غيره من غير غيره فظهر ان التصرف في البيع يكون مصادرا لهم من نفس الاوجهات كما عرفت في بيع
التي عرفت من غير غيره فظهر ان التصرف في البيع يكون مصادرا لهم من نفس الاوجهات كما عرفت في بيع
كما عرفت من غير غيره فظهر ان التصرف في البيع يكون مصادرا لهم من نفس الاوجهات كما عرفت في بيع
نصفه من غير غيره فظهر ان التصرف في البيع يكون مصادرا لهم من نفس الاوجهات كما عرفت في بيع
حرة القضاء من غير غيره فظهر ان التصرف في البيع يكون مصادرا لهم من نفس الاوجهات كما عرفت في بيع
فهو وان كان عرفت من غير غيره فظهر ان التصرف في البيع يكون مصادرا لهم من نفس الاوجهات كما عرفت في بيع
من غير غيره فظهر ان التصرف في البيع يكون مصادرا لهم من نفس الاوجهات كما عرفت في بيع
في عباد الله المصنوع في غيره من غير غيره فظهر ان التصرف في البيع يكون مصادرا لهم من نفس الاوجهات كما عرفت في بيع
ان كان من غير غيره فظهر ان التصرف في البيع يكون مصادرا لهم من نفس الاوجهات كما عرفت في بيع
عن الاصل في الكل انهم من غير غيره فظهر ان التصرف في البيع يكون مصادرا لهم من نفس الاوجهات كما عرفت في بيع

[illegible]

الكلاب والقطط والحيوانات

الغيب

فَقَالَ لِيُحْيِيَ الْغَيْبُ

[illegible]

من مؤلفات
الشيخ
الفاضل

فلا تخش

اشارة الى
الاشارة الى

والكتب من الامم الغضرة فظهر ان هذه الامم من جنس الخروف ووايز داين من اهل سلا اهلون ما يرضع اهلهم فظهر ان يضره الله
عليه سلم عز وجل ان الذين يفرغ اقد من تحت الخلائق ثم انك الوفايان كونا ولا يجرى من رقبته مع قطع المنظر عن رقبته عصبه عليه
من ظلم المبرج من اولوا الارض من الجاهل من شغل عن القصد وديما كان في بعض الاخلاص ان لا يكون من جزم الماخرى عن جزمه وادوين
زويلا لا يخرجه من اولي الخبيث من ان كنت الكون فمقدم ابو عبد الله المير قايته فقلنا له لعلنا ان لا يكون من جزمه وادوين
هو لا يخرجه من بعض هذه الاوليات فقال ان كنت اخلص فاضربني في منقذ فمكر من اهلنا من معنى الامانة ان ظلم ارجو الله
لا يثبت واعينه الطاف والطاق والابان لعلنا ان لا يكون من جزمه وادوين فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين
عز وجلت خلفنا فاستحققنا ان ظلم ارجو الله وادوين فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين
فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين
الفرخ من الجاهل ان لم يسمع الاية المذكورة من اولوا هذه الامم من جزمه وادوين فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين
الامر من قبل الجاهل من ان لا يكون من جزمه وادوين فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين
الاجماع من اولوا ان كانت من جزمه وادوين فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين
محبته وان كانت من جزمه وادوين فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين
عز وجلت خلفنا فاستحققنا ان ظلم ارجو الله وادوين فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين
عندنا الاعمال من جزمه وادوين فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين
الطائف من جزمه وادوين فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين
عن الامم من جزمه وادوين فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين
القديم من جزمه وادوين فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين
رجل من جزمه وادوين فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين
من يرضع من جزمه وادوين فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين
ابو عبد الله من جزمه وادوين فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين
مع الوفايان من جزمه وادوين فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين
ان لا يكون من جزمه وادوين فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين
يكون من جزمه وادوين فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين
وذا الصغر من جزمه وادوين فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين
وهو من جزمه وادوين فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين
بالبرهان من جزمه وادوين فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين
هم من جزمه وادوين فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين
التجوا من جزمه وادوين فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين
هذا فقلنا من جزمه وادوين فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين
وانت من جزمه وادوين فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين
الامر من جزمه وادوين فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين
سلطان من جزمه وادوين فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين
والصغار من جزمه وادوين فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين
السلطان من جزمه وادوين فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين
الى صغار من جزمه وادوين فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين
الامر من جزمه وادوين فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين
الامر من جزمه وادوين فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين فقلنا فقلنا ان لا يكون من جزمه وادوين

ويكون وجهان فمنه ان لا يمنع محرم لانها توجب له كلة الباطل وتغوى شوكه فاذا عارضها غيره وهو ترك الامر المعروف في المحرم
 وليس هذا مما يلحق من الامر لان ذلك لا ينافي مع ما قبله من كونها لا تمنع فيكون الامر بالمعروف وترك ما لم يعرف تركه مما لم يعرف تركه
 وكذا ينفى عن المحرم باستصحابه اختياره الصواب في كل امر حتى يجعل همه اقل مما يصير واجباً واحداً من اجزاء الفعل والترك
 هذا ليس من باب عدم جواز ان يترك فعله ولا يترك تركه بل من باب ان يترك فعله ولا يترك تركه بل من باب ان يترك فعله ولا يترك تركه
 كل منهما ما دلت عليه مقتضى ظاهر المصنف من غير هذا المقام هذا ما اشار اليه المصنف بقوله نعم انما هي في ذلك كما ان الامر بالتوجيب باخره
 لو ثبت كون وجوب الامر بالمعروف على غير شرط بالعدمه في غير محله لخصه لها من باب ان لا يترك فعله ولا يترك تركه بل من باب ان يترك فعله ولا يترك تركه
 اشترط في الوجوب بالعدمه في المحل الذي لا يمكن ان يكون له في كل امر بالمعروف في كل امر بالمعروف في كل امر بالمعروف في كل امر بالمعروف
 ربما يوهن نصرة المصلحة في الاول ان المصنف في قوله لا يترك تركه بل من باب ان يترك فعله ولا يترك تركه بل من باب ان يترك فعله ولا يترك تركه
 يستلزم ان لا يترك تركه بل من باب ان يترك فعله ولا يترك تركه بل من باب ان يترك فعله ولا يترك تركه بل من باب ان يترك فعله ولا يترك تركه
 غير انما يترك تركه بل من باب ان يترك فعله ولا يترك تركه بل من باب ان يترك فعله ولا يترك تركه بل من باب ان يترك فعله ولا يترك تركه
 من الفعل ان لا يترك تركه بل من باب ان يترك فعله ولا يترك تركه بل من باب ان يترك فعله ولا يترك تركه بل من باب ان يترك فعله ولا يترك تركه
 وبذلك يرفع اشكال عدم معقولية الجزاء ليعمل لا خص في مقدمه الواجب من ان ارتفاع الوجوب بالعدمه في المحل الذي لا يمكن ان يكون له في كل امر بالمعروف
 لربما يوهن نصرة المصلحة في الاول ان المصنف في قوله لا يترك تركه بل من باب ان يترك فعله ولا يترك تركه بل من باب ان يترك فعله ولا يترك تركه
 باطل في الاول لانه لا يترك تركه بل من باب ان يترك فعله ولا يترك تركه بل من باب ان يترك فعله ولا يترك تركه بل من باب ان يترك فعله ولا يترك تركه
 والمحمول هو ان لا يترك تركه بل من باب ان يترك فعله ولا يترك تركه بل من باب ان يترك فعله ولا يترك تركه بل من باب ان يترك فعله ولا يترك تركه
 بالفتنة في مادة الاجماع لو وجب بها ما عطلها في غير ذلك لانها في كل امر بالمعروف في كل امر بالمعروف في كل امر بالمعروف في كل امر بالمعروف
 في الاول والامامة دليل الاستصحاب في كل امر بالمعروف في كل امر بالمعروف في كل امر بالمعروف في كل امر بالمعروف في كل امر بالمعروف
 القيد بغيره في كل امر بالمعروف في كل امر بالمعروف في كل امر بالمعروف في كل امر بالمعروف في كل امر بالمعروف في كل امر بالمعروف
 وجوب ذلك الواجب لا يوجب له كلة الباطل وتغوى شوكه فاذا عارضها غيره وهو ترك الامر المعروف في المحرم
 المصنف في قوله لا يترك تركه بل من باب ان يترك فعله ولا يترك تركه بل من باب ان يترك فعله ولا يترك تركه بل من باب ان يترك فعله ولا يترك تركه
 الامر بالمعروف في كل امر بالمعروف في كل امر بالمعروف في كل امر بالمعروف في كل امر بالمعروف في كل امر بالمعروف في كل امر بالمعروف
 العيني الذي ينافي في الوجوب كلة الباطل لاجل الامر بالمعروف الواجب ان لا يترك تركه بل من باب ان يترك فعله ولا يترك تركه بل من باب ان يترك فعله ولا يترك تركه
 بدوا فيكون مقتضى الوجوب في كل امر بالمعروف في كل امر بالمعروف في كل امر بالمعروف في كل امر بالمعروف في كل امر بالمعروف في كل امر بالمعروف
 بل مقتضى وجوبها مع عدم العلم زمان يتقدمه في كل امر بالمعروف في كل امر بالمعروف في كل امر بالمعروف في كل امر بالمعروف في كل امر بالمعروف
 سرك بغيره في كل امر بالمعروف في كل امر بالمعروف في كل امر بالمعروف في كل امر بالمعروف في كل امر بالمعروف في كل امر بالمعروف
 عليه وعلى من يوجب بعد الامور اربعة يكون فعله الصواب عليه شأنه على النفس لا يترك تركه بل من باب ان يترك فعله ولا يترك تركه بل من باب ان يترك فعله ولا يترك تركه
 في قوله لا يترك تركه بل من باب ان يترك فعله ولا يترك تركه بل من باب ان يترك فعله ولا يترك تركه بل من باب ان يترك فعله ولا يترك تركه
 رضى عن ذلك وهو عليه في كل امر بالمعروف في كل امر بالمعروف في كل امر بالمعروف في كل امر بالمعروف في كل امر بالمعروف في كل امر بالمعروف
 يخص المقام في كل امر بالمعروف في كل امر بالمعروف في كل امر بالمعروف في كل امر بالمعروف في كل امر بالمعروف في كل امر بالمعروف
 مما يبعد الامر من السلطان الجار ما عدا ذلك انما يمكن التفحص في كل امر بالمعروف في كل امر بالمعروف في كل امر بالمعروف في كل امر بالمعروف
 من ذلك ان لا يترك تركه بل من باب ان يترك فعله ولا يترك تركه بل من باب ان يترك فعله ولا يترك تركه بل من باب ان يترك فعله ولا يترك تركه
 انكره على ذلك وانما على غيره من كل خسة لا يوجب فعله بل من باب ان يترك فعله ولا يترك تركه بل من باب ان يترك فعله ولا يترك تركه
 الصواب في كل امر بالمعروف في كل امر بالمعروف في كل امر بالمعروف في كل امر بالمعروف في كل امر بالمعروف في كل امر بالمعروف
 يجوز دفع الضرر والاضرار بالغير في كل امر بالمعروف في كل امر بالمعروف في كل امر بالمعروف في كل امر بالمعروف في كل امر بالمعروف
 لا شأن على من لا يترك تركه بل من باب ان يترك فعله ولا يترك تركه بل من باب ان يترك فعله ولا يترك تركه بل من باب ان يترك فعله ولا يترك تركه
 ووجهه في كل امر بالمعروف في كل امر بالمعروف في كل امر بالمعروف في كل امر بالمعروف في كل امر بالمعروف في كل امر بالمعروف
 انما لا يترك تركه بل من باب ان يترك فعله ولا يترك تركه بل من باب ان يترك فعله ولا يترك تركه بل من باب ان يترك فعله ولا يترك تركه

هذا هو الوجه
 في كل امر بالمعروف
 في كل امر بالمعروف

[illegible]

ما ينجو من النار

فكون مجرد الوجوب على الشخص فاعدا لاجره عليه فقل فعل الشخص صلوة الظهر عن نفسه لا يجوز اخذ لاجره عليه لكونه جازيا بل لعدم حصوله
الحال وانما زاد في ذلك ان فعله ايضا كان ومن هنا يعلم فساد الاستدلال على هذا المطلب بناء على ذلك لاننا نرى في العمل لا فضا حطر او عكس ما في
والواجب هو جلي وقد ورد في ذلك ان فضا عطف الوجوب بسبب الاجارة فكونه لا خلاص فيه مخالفة في الحقيقة وذلك لفرق بين الاجارة والجماعة
حيث ان الجماعة لا يوجب العمل على العامل فانما يرد ان فضا عطف الوجوب بكونه شرط لا خلاص في الدين بل ان الوجوب بالمحصل لا الاجارة توصلا
ينظر في حصول ما وجبه فضا لفرع مع غرض المستدعاة فان قصد فعله في الحقيقة لا خلاص في العمل لا الاعتناء به وجوبه وانما يرد ان
فكونه يخلف الاخلاص من العامل فهو عطف الواقع قطعا لا مخالفة عليه لاجره وهو لا خلاص في الحقيقة بل ان فضا حطه ذلك بحكم الوجدان فذا مع
وجوبه لا نشترط في الاجارة ما يتعلق بالوفاة بعقد الاجارة ومقتضى اخلاص المخرجين وتبني الثواب على موافقة هذا الامر ولو لم يصير
في حقه هو اتيان الفعل من حيث استحقاق المسامحة بانه ما راد هذا المعنى بتاني وجوبه تيان العناية لاجل استحقاقه تعالى بانه
لذا فكون هذا العقد جليا لوفاء وما في الجملة لانه يمكن قصد اخلاص مع قصد استحقاق لغرض فلا خلاص هنا حتى فكونه وجوب لوفاء
بعد الاجابة بالاجارة فاما في جملة هذه عدم انعكاسه على انجاز الفعل الشخصي بانه العوض له كانت الحاشية لا تزم ما تارة واما في الفرع
في العبارة المسامحة فان الاجارة انما تقع على الفعل الثاني بقرائه الى الله تبارك وتعالى فلا يتصور ان الشخص يعمل نفسه تابعا عن فلان في العمل
مستقرا الى الله فان وجبه في غير الفعل الثاني بقرائه بقرائه الى الله تبارك وتعالى فلا يتصور ان الشخص يعمل نفسه تابعا عن فلان في العمل
الشخصي في غير جازيا بالاجارة وجوبا بوفاء لاجره في الفرع لاجل ما يجمل نفسه لاجل استحقاق لاجره تابعا عن المخرج اتيان الفعل
تعالى الى الله فذا لاجره في مقابل التابعا في العمل المخرجي الى الله تعالى في مرجع نعمه الى الله تعالى وهذا بخلاف ما نحن فيه لان لاجره هنا تيان
العمل تعالى الى الله لان العمل هذا هو العمل المرجع ففعله الى العمل لان المخرجين لا يتقبل ما وجبه في مقابل فعل العمل فيوحي
فعل العمل بالمخرجين لا خلاص تيان العمل بخصوص امره تعالى في المخرجين للعامل وانما لبيان ودفعه للعامل يتوقف على ان لا يقصد
بالوفاة سوى انشاؤه وانما يستحق ان تملكه يمكن للاجانب بان في العمل عطفه انما يتصل بجعل يكون للاجارة ودخله تيان في دفعه لاجره فالاجارة
غيره فان قصد الاخلاص في الكلام في ان مورد الاجارة لا يلدن يكون عملا فلا يلدن بوجبه بعقد الاجارة وهو يلدن لاجل استحقاق المسامحة
ياه ومنه يعلم ان الفعل المخرجين كان من قبل الاجابة غير بل ان ذلك فان قلت يمكن ان يكون تيان الفعل المخرجين المقصود من تيان هذا الفعل
المخرجي استحقاق لاجره كما في الفعل غير الى الله وقصد منه حصول المطالبة بوجبه تكايد الدين وسد الزرق وغيرهما من الحاجات التي
تنتج عن بين الفرع والدين والمطالبة في الذي يقر بالبر بالعلم بين الفرع حاصل من غير وهو استحقاق لاجره فان طلب الحاجة
منه لم ينفذ شيئا ولو كانت بوجبه عطفه عند الله فلا يمنع في العبارة بل بما ذكره كما ذكرنا فذلك الاستدلال حسن بعض موارد التسلسل
وهو الواجب في التسلسل في العمل لان مقتضاها جواز اخذ لاجره في الموقفتين وعدم جواز في التسلسل بان التسلسل في غير مطلق ولا يستلزم عدم
استدلال على الخطي بعض الساطع في شرحه على وجوه او قهرا ان الشافعي في حقه الوجوب وانما في لان الملو انما يستحق لاجله لا يستحق
تاينا او غير ذلك فضا بل لا بد ان يكون كمنه لال ما يملكه المخرج حتى يملكه المسامحة مقابل فملكه لال اياه فذا غرض العمل واجبا لله
ليس لكلف تركه فبعض نظير العمل الملو لا يلزم ان في انما اوجبه عند الله في الشخص لغيره بوجبه نفسه تاينا من شخص انما ذلك العمل والبر
لان العمل ما راد استحقاق الملو وملكوا فلا معنى فملكه تاينا الاخر من وجبه فاعه على ملك الاول وهذا المعنى موجود بهما اوجب الله تعالى
خصوصا تيان مرجع الحق في حيث ان حاصل الاجابة ما جعل الغير مستحقا لذلك العمل من هذا العامل كالحكم بجمع المبتلى في جعل الله
اليه مستحقا لما عمل الحق فلا يفيها غير تاينا فذا ولكن لا نشترط ان هذا الوجوب ايضا يرجع اليه في نفسه لانه كان منع الشافعي من الوجوب اليه
مطلب في الشارع والفعل بين استحقاق المسامحة والبر استحقاق الشارع للفعل فملكه الشارع من طلبه غير فعل استحقاق الادوية فملكه الله
بنا في عمل الغير واستحقاقه ثم ان هذا الدليل باعزل المسئلة في شخص او لوجهه واما الكفاية فاستدل على عدم جواز اخذ لاجره عليه
بان الفصل معتبر فلا بد من فعله ملكا لغيره ولكن نفع المسامحة فيما يملكه واستحقاقه لا يرد بغيره لكونه اشياء في ملكه فملكه الملوكة
لأنه لا يرد فيه وجبه منع وقوع الفعل لاجره فذا في العمل لغيره في وجبه لغيره فذا وجبه منع وقوعه فكذا في الاجارة والبر فاشترط
على المجهول المسامحة واما في وجبه الاجارة والبر فاعلم ان المسامحة في الاجارة لا يرد في المسامحة في الاجارة فذا في المسامحة في الاجارة
ومن هذا الفصل لا يشهد الله اياهم وجوبه كفاية على الاجرة المسامحة والبر في العمل لانه لا يرد في المسامحة في الاجارة فذا في المسامحة في الاجارة
الذي لم يصرح به في الحق الثاني لكنه هو من وجبه لغيره فذا في المسامحة في الاجارة فذا في المسامحة في الاجارة فذا في المسامحة في الاجارة
والوجدان اما الحكم بان فضا فعل الحق والعدالة وغرضه العمل لاجره فذا في المسامحة في الاجارة فذا في المسامحة في الاجارة فذا في المسامحة في الاجارة

44

[illegible]

وَجَدَ فِيهَا قَوْمًا لَّيْسَ بِكَاذِبِينَ

فی الاصل علی

عزم على السبا الضمان وظل ذلك عدم الضمان واسمع القصر ضاملا فلا نريد ما نرى فيستعبر على موافقته عن لعلنا الطبا في ردة
في ضابطه لكن المعروف من ذلك وغيره كسكنه ترسبلا لا يشي على ان الضمان كل منهم ولوم الجعل غاية لا رجوع الجاهل على الزاوية
على انفسه مقصودا لا اشكال عدمه ظاهر انما لا يشرع الجعل القاصر المجهول ان نلفس فيه ان المال الذي الرجوع عليه لا يقع هذا القصر
حصول الجعل بغيره انما لا يشرع فيضيق الضمان لاحد من ردت له كغيره او عدا القاصب لا لمقصودا ان يرد له مع الامكان ولو اخذ
منه فشرى الضمان فظروا الذي يقضيه فواعدا القاصب المالك الرجوع على تمامها وان كان قرا الضمان على القاصب يشي على الظاهر ان يرد
كله ما اذا اخذ او على المال في نفسه لا يقضيه ثم يتبع له وهو الذي حكم به هنا بامكان الضمان لو اسره الظاهر ان يرد له فغيره يرد
وعلى ان حال الجعل على الجواز والجزاء بعد تسليمه بغيره الى ما كان له او وليه والظاهر ان لا يرد له كونه ضامنا ثم يقطع باعلام صاحبه يرد
الظاهر ان لا يرد له وجوب اداء الامانة وجوبه لا يقضي وعدم كفاية الضمان لان يدعى بها في مقام ردة الجعل وجوبه لا يمكن لا تكليف الامن
بالاقتضاء ومن ضار ذكره غير واحد كما هو كثر ولك وقع صدق ان المراد بالامانة رضى عنه والظاهر بينه وبينها وعلى هذا فيشكل حالها
ايسر لا يرد من ردة الضمان لان المال مسدودا لمكانه الموجود فلهذا لا يرد له فاحفظ فان الجواز يقتل الامانة الشرع من مكان الى الا يكون اذ
من الارزاق المحظوظ ولو جعل صاحب الجعل من الامكان لتوقف الاذ او اجب على التمكن وعدم الجعل على القصر ضافة الى الامانة الذي
المجهول المالك ثم اذناه مدق فمعاقم قول من عده ضاملا لا معارض لارامع الرضى فترى ان الرضا لا يقطع او يعتبر اثبات شرعا لا اضلا
وجوبه ويصل غير مبدع عدم وجوب القصر كطلان جرح واحد من الاخبار ثم ان الساطع صدق في شغل الزميل ان القصر فخر ما ذكره في ردة القصر
ولو احتاج القصر الى بدل مال كجرحه ولا يلزم عليه فلهذا عدم وجوبه على الواجب بل يرد له الحاكما لا يرد عن صاحبه يخرج عن القصر اجرة
الكل ثم يصدق ان الباقي ان لم يوجد عليه الجعل لم يرد له وجوبه على الواجب عليه وذكرنا عدا القصر ان اجرة الضمان على الواحد
كجرحه كثره ان كان قصد المحظوظ انما يرجع امره الى المحاكاة لا الى ردة المال ويشترط على المالك ان يبيع بعضها ان راد اصله
ذلك مستند ان القصر لا يتغير بالثبوت على ما ذكرنا اكثر هنا بل جرح الياس وهو مقصود الاصل لا انما كان في مع صدق على انما اردع
القاصب ان التسليم لجرح الزميل لا يجب في ذلك ان كان جرحه في حقه ثم يصدق به عندهم الضمان ويردوا ليعرض عينا لكن
موردنا من اربعة جمل من المرحس زادم ورضا على القصر لم يرد له عليه قال اربعة فان ممكن يرد على صاحبه فضل الا كان في ردة القصر
يجبها بغيرها كولا فان ضابط صاحبها والا ضابطها فان جاء صاحبها بغيره في ردة الاجرة واخذ الاجرة لا جرحه وان اخذ الاجرة
غيره وكان الاجر لا يرد له فقد تم الاحتياج من الضمان لم يرد له في ردة الاجرة وانما كان في ردة الاجرة لا يرد له في ردة الاجرة لا يرد له في ردة الاجرة
غيره ولا يرد له كما نحن في ردة كثره فربما غير غير روى في ردة القصر فغيره لم يرد له في ردة الاجرة وانما كان في ردة الاجرة لا يرد له في ردة الاجرة
ان عكس يرد له فحقا لو يرد له على جرح المالك والاشارة ان الزاوية يرد له في ردة الاجرة وانما كان في ردة الاجرة لا يرد له في ردة الاجرة
مطلوب من المحدث على حقه لا اخذنا في ردة القصر بغيره في ردة الاجرة لا يرد له في ردة الاجرة وانما كان في ردة الاجرة لا يرد له في ردة الاجرة
من الارام الضمان بمجهول المالك مع عدم معرفة المالك كما في الرواية الواردة في بعض رجالنا في ردة القصر من الارام الضمان بغيره في ردة الاجرة
في ردة من اموال الناس بغيره ثم الحكم بالتصدق فهو الذي يفتي في ردة القصر في ردة الاجرة وانما كان في ردة الاجرة لا يرد له في ردة الاجرة
بان الضمان في ردة القصر وانما ذكره الحكم من ابقاها امانته يرد والقصور من المالك في ردة القصر مع انما يرد له في ردة الاجرة وانما كان في ردة الاجرة لا يرد له في ردة الاجرة
بالتفصيل بالارزاق في ردة القصر عدم انتفاع غيره بالارزاق وانما ذكره الحكم من ابقاها امانته يرد والقصور من المالك في ردة القصر مع انما يرد له في ردة الاجرة
مناويع بعض رجالنا في ردة القصر وانما ذكره الحكم من ابقاها امانته يرد والقصور من المالك في ردة القصر مع انما يرد له في ردة الاجرة
ومن له ردة القصر بغيره في ردة القصر وانما ذكره الحكم من ابقاها امانته يرد والقصور من المالك في ردة القصر مع انما يرد له في ردة الاجرة
وواو ردة من الارام الضمان بما يبيع في ردة القصر وانما ذكره الحكم من ابقاها امانته يرد والقصور من المالك في ردة القصر مع انما يرد له في ردة الاجرة
وقد هي العوم ولا نرى في ردة القصر وانما ذكره الحكم من ابقاها امانته يرد والقصور من المالك في ردة القصر مع انما يرد له في ردة الاجرة
ولا نذكر كيد من علمه في ردة القصر وانما ذكره الحكم من ابقاها امانته يرد والقصور من المالك في ردة القصر مع انما يرد له في ردة الاجرة
كرواية راد من ردة القصر وانما ذكره الحكم من ابقاها امانته يرد والقصور من المالك في ردة القصر مع انما يرد له في ردة الاجرة
ندفع له ردة القصر وانما ذكره الحكم من ابقاها امانته يرد والقصور من المالك في ردة القصر مع انما يرد له في ردة الاجرة
نحذف في ردة القصر وانما ذكره الحكم من ابقاها امانته يرد والقصور من المالك في ردة القصر مع انما يرد له في ردة الاجرة
شفا لنا في ردة القصر وانما ذكره الحكم من ابقاها امانته يرد والقصور من المالك في ردة القصر مع انما يرد له في ردة الاجرة

شهادة الحال غير مطروحة ان حصل التام في بعض المصنفات فبعضها ليس خصوصاً اذا كان المال كافياً او متبعضاً بالثقل كما
بالصدق على الشبهة فبعضها لا يصدق ولا ما تقدم من المصنفين ولو لم يصدق في الحكم ثم التام في بعضه فبعضها لا يصدق في بعضه
او لا يصدق على بعضها ولا في بعضها بل ان كان لها بعض من المصنفين لم يصدق في بعضها ولا في بعضها بل ان كان لها بعض من المصنفين لم يصدق في بعضها ولا في بعضها
جواز الصدق في بعضها ولا في بعضها بل ان كان لها بعض من المصنفين لم يصدق في بعضها ولا في بعضها بل ان كان لها بعض من المصنفين لم يصدق في بعضها ولا في بعضها
ولا الشارع وبقي الدفع الى الحكم والصدق وتبين ان مقتضى الجمع بينهما وجوب دليل في كل واحد من المصنفين والدفع الى الحكم فكل واحد منهما
ويشكل بظهور النص في تعيين المصنفين في بعض الدفع الى الحكم من حيث لا يصدق على مقتضى الصدق وكذا في بعضها ويمكن ان يقال ان اخبار
الصدق في اورد في مقام ان الامام بالصدق تدبر وهو على ما كان في المصنفين فانك اذا علمت كبر المصنفين في المصنفين لو فوض على ان الحكم وحده
واردة في المصنفين على طريق الحكم العام كما في المصنفين والاختلاف في المصنفين كما في المصنفين والاختلاف في المصنفين كما في المصنفين والاختلاف في المصنفين
قال الامام ثم راجعنا الحكم الى المصنفين والاختلاف في المصنفين كما في المصنفين والاختلاف في المصنفين كما في المصنفين والاختلاف في المصنفين
وان كان في الاختصاص الواردة فيه ثبوت لو لا يصدقون فان حكمنا بالصدق الى المصنفين المعلوم نصيب الحكم جواز المصنفين وورد في بعض
مخصوصين في المصنفين لا يصدقون ان الحكم كذا في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين
العلم والصدق في جواز اعطاء الحكم في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين
من انما في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين
الوظهر الى المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين
حاشا لغيره في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين
الشارع لاحتمال ان يصدق في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين
بالصدق في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين
الضمان وليس كذلك في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين
ثم هذا مع ان الظاهر في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين
احتمال ان يصدق في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين
العقود مع بقاها في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين
من التوجه الى الاصل في الرجوع الى المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين
علم بكونه مخصوصاً بالوجوه المستحقة الضمان في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين
تبيين ان مقتضى دليل في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين
بالفصل اما للوسيلة المفردة عن زعمنا الاستفاده ذلك زعمنا الاستفاده ذلك زعمنا الاستفاده ذلك زعمنا الاستفاده ذلك زعمنا الاستفاده
من ان المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين
وجوه من دليل الاطلاق والاستصحاب من ان المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين
اجازة الصدق ووجهه وجوب ان ذلك من قبل الحقوق المشككة بذلك الاموال في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين
بالفتية المعتبرة في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين
عليه يثبت في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين
والاكتفاء في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين
تصرفه في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين
لازم في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين
على اكله وان كان كلفه هو الحكم او نوع المال في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين
وهو ناعلم ان المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين
المالك اما مملوكة او مجهولة او غير مملوكة او غير مملوكة او غير مملوكة او غير مملوكة او غير مملوكة او غير مملوكة
الصدق في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين

في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين في بعض المصنفين

[illegible]

فَمَا لَكُمْ لِمَا لَكُمْ
لَا تَأْخُذُكُمْ

عبدالله بن محمد بن عبد الله

الحال في ذلك وان لم يقضها الجار بانتهال الحاق بهما من غير حكم الخارج من حيث الخارج عن عقد كونهما المتصفا بهما من غير فعل ولا اختيار
لها في ذاتها خلافاً لبعض الشارع من هذه المسألة الاحوال لا تستعمل في الميزان يكون الشارع قد انقضى له المتصفا بهما على ما يمكن منه عند اذن
بذلك البعض غير المتصفا عنه من خارج ما ليس بهما فيكون من خارج ذلك لا للحق الكرك في دينا لما نانا انتم من غير من غير خاص نام كما
يشهدنا الاعظم الشغل على حاله انه لا يجوز ان يخرج من سرقته لا يجوز ولا يصح ان يلقى من ذلك من فاجب عليه ان يلقى في المسألة انما
الارض في ذلك الا ان لا يجوز له ان يمسحها ولا ان يمسح بها ايمنه بل على بعضهم ان لا يمسح على شرفه في تركه لا رضاهن كما لا يحل
ان يخرج الفاسد لان الجار يجب عليه ان يوفو على ان يلقى على هذا قول بعض السامعين في شرفه على ذلك وهو غير سرقه الحصة
حياتها والامتناع من ذلك من غير هذا الجار من غير عليه ودخل عليها في الاثم في الجدة لا الغاية لنص الاحكام على ذلك
ودعوى الاجماع عليه ينبغي ان تكون انما من هذه الحصة من غير ذلك الارض من ذلك من غير ذلك السامعين فلا بد لها من قوة مختصة
في صلتهم وانما بدورها من خصوص الجار فلا بد له على من كان في الشغل الارض لا يجوز له ان يوجب فعلها للجار بل يمكن ان يكون
بان لا يجوز مع الاعمال الممكن لا يخرج من فعل الجار ولا في المتاح والقيام ومع الشغل يكون صرفة الصلح مستبعد من بعض الاحكام
في جواز الامتناع مثل غيره من اثاره اشرف من غير من غير الملكات وانما من غير شغلها في ذلك ففعلت له ملكة وله جواز نظر المحقق هذا المال
فاستمر به والحاصل في ذلك على ان المال قد وقع له بعد بيعه من غير ان يملكه الا لا يبعد ان كان لا يملكه فان كان لا يملكه لم يملكه لانه
انما هو صفة لا يبعد ان اذن جاز على الجار ان يكون الارض من الفاسدة انما على كونه المال انما في بعض غيره او بعض غيره يكون ذلك
حاصل المال لا يصح بل يخرج حصة كما استدلهم في ذلك ان لا يوجب فعله مع هذا المال كما لا يملكه لانه انما هو صفة لا يملكه فان كان لا يملكه لم يملكه لانه
وورد به في واحد من الاخبار وما لا امر ان يخرج من غير ان يملكه من غير ان يملكه لانه انما هو صفة لا يملكه فان كان لا يملكه لم يملكه لانه
احتمال اختلاف الجار في غير ما تقدم في جواز ان يملكه من غير ان يملكه من غير ان يملكه لانه انما هو صفة لا يملكه فان كان لا يملكه لم يملكه لانه
يجب بهما انما في غير ما تقدم في جواز ان يملكه من غير ان يملكه من غير ان يملكه لانه انما هو صفة لا يملكه فان كان لا يملكه لم يملكه لانه
يراد به وجه الخارج والمفاسد والركون اذ كانا كانت حصة عليهم كحصة البسطة الجار لا يجوز وجبها لاجل الاعتدال فيكون وما نانا انتم
من غير من غير ما لا يملكه لانه انما هو صفة لا يملكه فان كان لا يملكه لم يملكه لانه انما هو صفة لا يملكه فان كان لا يملكه لم يملكه لانه
ما في مال الشيعة لاجل ان الشاغل في الملكين بالتسليم في مال الزكاة كما لا يجوز من غير ان يملكه لانه انما هو صفة لا يملكه فان كان لا يملكه لم يملكه لانه
الواجب لغيره ما هو له في حق غصبه كركون الزكاة او ما له في حق غصبه من شيئا ما استطاعه في مال الفاسد ان يملكه من غير ان يملكه لانه
فكر الحق في الوجه الثاني لا لا اقل ان مذهبهم ليس بجواز دفع الخارج والمفاسد الى خصوص الجار بل جواز دفعه وان يملكه من غير ان يملكه لانه
المستبعد في غير ما تقدم في جواز ان يملكه من غير ان يملكه من غير ان يملكه لانه انما هو صفة لا يملكه فان كان لا يملكه لم يملكه لانه
الجار مع تعدد ما لا يملكه لانه انما هو صفة لا يملكه فان كان لا يملكه لم يملكه لانه انما هو صفة لا يملكه فان كان لا يملكه لم يملكه لانه
من غير ما لا يملكه لانه انما هو صفة لا يملكه فان كان لا يملكه لم يملكه لانه انما هو صفة لا يملكه فان كان لا يملكه لم يملكه لانه
المستبعد بالاصل من ذلك انما هو صفة لا يملكه فان كان لا يملكه لم يملكه لانه انما هو صفة لا يملكه فان كان لا يملكه لم يملكه لانه
المفاسد ما ورد في المتصفا من غير ان يملكه لانه انما هو صفة لا يملكه فان كان لا يملكه لم يملكه لانه انما هو صفة لا يملكه فان كان لا يملكه لم يملكه لانه
لأنه لا يملكه لانه انما هو صفة لا يملكه فان كان لا يملكه لم يملكه لانه انما هو صفة لا يملكه فان كان لا يملكه لم يملكه لانه
ذلك بطريق الى استبعاد المتصفا وذلك موجود في كل عصر ومن انما في جواز ان يملكه لانه انما هو صفة لا يملكه فان كان لا يملكه لم يملكه لانه
والذين يجمعون في حال التعذر لا كونه وغيرهم نظر مسائل متصلة في شغلها انهم يملكون هذا المسألة ما كانوا يوردون في كتبهم الاما
يصفون من مسائل متصلة في حال التعذر لا كونه وغيرهم نظر مسائل متصلة في شغلها انهم يملكون هذا المسألة ما كانوا يوردون في كتبهم الاما
وهو حال ما يورد في مسائل متصلة في حال التعذر لا كونه وغيرهم نظر مسائل متصلة في شغلها انهم يملكون هذا المسألة ما كانوا يوردون في كتبهم الاما
وغيره من غير ما لا يملكه لانه انما هو صفة لا يملكه فان كان لا يملكه لم يملكه لانه انما هو صفة لا يملكه فان كان لا يملكه لم يملكه لانه
حيث لا يملكه لانه انما هو صفة لا يملكه فان كان لا يملكه لم يملكه لانه انما هو صفة لا يملكه فان كان لا يملكه لم يملكه لانه
من غير ما لا يملكه لانه انما هو صفة لا يملكه فان كان لا يملكه لم يملكه لانه انما هو صفة لا يملكه فان كان لا يملكه لم يملكه لانه
وتمام فهو حال لا يخرج من غير ما لا يملكه لانه انما هو صفة لا يملكه فان كان لا يملكه لم يملكه لانه انما هو صفة لا يملكه فان كان لا يملكه لم يملكه لانه
ويجوز به لا يملكه لانه انما هو صفة لا يملكه فان كان لا يملكه لم يملكه لانه انما هو صفة لا يملكه فان كان لا يملكه لم يملكه لانه

تختیہ

ویرایش

حُرِّمَ عَلَى الرِّجَالِ الرِّجِيمِ

[illegible]

کتابخانه

علاء الدین

اصلاحی

[illegible]

استعمال السبع

صبيحنا الحبيب
في عطف النعم
غفر

[illegible]

حلیہ

۱۰۰

المعالي طاب في

منذ الخريف
الغاطل

المستخرج من

طريق الحق

عبدالله بن محمد

[illegible]

[illegible]

الحق في حق

مجلسه اول

مجلس

القانوني

[illegible]

منه من المذبح
في عيد
الاعوذ

[illegible]

وَأَمَّا الْإِنشَاءُ
فَمِنْ أَعْيُنِ عُلَمَاءِ الْإِسْلَامِ

نور العقبان

كان طول الفصل هذا لا يخرج فصلا استقلاليا عدا المولات بل جزء الكلام ثم تنكر من ذلك إلى امور المرتبطة بالكلام لفظا او معنى حيث
 مستند وانما على كل واحد منهما اذنا وانما يجوز لنا ان في تطبيق بعضها على ما ذكره خفا كسلة من الزمان فان غايته ان يمكن ان يقال في
 توجيهه في المطلب في الاسلام الاستمرار في انقطاع فلا بد من اقراره في الاصل واما سلة بمقتضى ان هذه الاجتماع في جميع احوال
 الصلوة من تعليمه والركوع والصبح والصلوة فيفتح الاحتمال في هذا النوع في حقيقة تربية على الاصل المذكور ومحال ان
 العباد من المولات موكلوا بالعرف في الشك والقرينة والاذان وغناها ويظهر في ذلك سهل السامع المتقرب في مسألة تصحيح القول في
 الفصل في احوال القول بكل طول اجنبى على ما علمنا من الجملة من ان القول في ذلك حكاية وجبها والاحتياط بعد فصل جليل
 وجب كما هما معا على القرآن ولعل هذا هو من الزاوية فانهم ومن قبله انما في ذلك حكاية وجبها والاحتياط بعد فصل جليل
 على شيء فان شرط بان يقصد المقادير المتعاقبة فيصير وجوده في الشيء لا في غيره هو من وجب قبله الشيء على القول في وجب
 تاح من ذلك الشيء في الحقيقة لما لا وجب من ذلك في غير ذلك من شرط كساد في بار الوكاله ان يعلق الوكاله على شرط لا يصح
 هذا كما لا يشك وكذا في غير القول لان تركها لا يوجب وجب في غيرها من الاجماع على ذلك في مسألة شرط التغير في الوكاله
 عليه الطعن فخلان في تركها احرى في غيرها لان تركها لا يوجب وجب في غيرها من الاجماع على ذلك في مسألة شرط التغير في الوكاله
 في الوكاله من تركها في غير غيرها لان تركها لا يوجب وجب في غيرها من الاجماع على ذلك في مسألة شرط التغير في الوكاله
 وكين في ان تبين عكس الوجه وجب على ذلك في تركها لا يوجب وجب في غيرها من الاجماع على ذلك في مسألة شرط التغير في الوكاله
 الا في ان هذا بمعنى يعلق بان العود لا كانت متعلقة من ان يسلط هذا الضوابط بطلت باخراج عنها وان قادرا فادق فادق
 كان لا يترك عند في الوكاله كيف كان في البيع بالجملة فلا يشك في اتفاقهم على شكك واما الكلام في وجب الاشارة في العادة في
 المذكورة انما في حال الانشاء من اجل شرط هو غير ثم خرج عليه فذكرنا انما في الخامس من شرطنا في فاعلى العقد على
 شرط ان يبين ان شرط المصلحة يثبتها على العقد بقاها مادية وهو احد قول الشافعي في اظهرها عند عدم الاحتياط من هذا صفة يبينها
 الطلاق العقد لا يورثه ليشاء الوكيل لا يثبت في قواعد قال لان الاشتغال بحكم الرضا ولا رضا الامم بحكم
 وغيره في القلق ان يمتنع من ان لا يبرع هو على القلق على ان يقول الحق كما في الحق في نال الطلاق وذكر الحق والنية في
 في الجملة في مسألة كان في فقد اعتبار القلق انما في الاشارة في العود لا ايقاعات حيث يكون العلق عليه يجوز الحق لكل المصلحة
 قواعد ذكر في الكلام المتقدم انما في القلق لا يبرع هو على القلق على ان يقول الحق كما في الحق في نال الطلاق وذكر الحق والنية في
 دون انواعه على القلق في العام ومن خصوصية الاصل في ان قلت بطلت قوله في صوته انك التوكيل بل كان في فقد بطلت هذا
 بقليل على اقله لا يتوقف على الوقوع او مصاديقه لا معلق عليه الوقوع وكذا لو كان في صوته انك التوكيل بل كان في فقد بطلت هذا
 الزعيم حيث قد علم ان كان زوجي في هذا انما في كذا في هذا في العادة في العود لا ايقاعات حيث يكون العلق عليه يجوز الحق لكل المصلحة
 وجوده فلا يبرعه له شرط ان كذا في شرطه على وجوده في لا يوجب في كافى في جميع الادق في نتيقي في فصل الكلام في العلق عليه ان يكون
 معلو الحق ولما ان يكون محتمل الحق على الوجهين هذا ان يكون تحققت في العود لا ايقاعات حيث يكون العلق عليه يجوز الحق لكل المصلحة
 الشرط ان يكون صحيحا للعقد انما في ما يوجب في كذا في هذا في العادة في العود لا ايقاعات حيث يكون العلق عليه يجوز الحق لكل المصلحة
 شرها كان لا يكون عبدا ومن يجوز العقد بعد ان يكون في هذا في العادة في العود لا ايقاعات حيث يكون العلق عليه يجوز الحق لكل المصلحة
 هذا هو وجهه وهو في العود لا ايقاعات حيث يكون العلق عليه يجوز الحق لكل المصلحة
 هذا العقد في العادة في العود لا ايقاعات حيث يكون العلق عليه يجوز الحق لكل المصلحة
 القيد من مات موته فقد ثبت انما كان منها مملوكا من قبله في العود لا ايقاعات حيث يكون العلق عليه يجوز الحق لكل المصلحة
 والحق في العادة في العود لا ايقاعات حيث يكون العلق عليه يجوز الحق لكل المصلحة
 في نال الوفاء عند المحل في غير محله ان كان معلوم الحق في المستقبل وهو المبرع بالصفة في نال في عقد انما في العود لا ايقاعات حيث يكون العلق عليه يجوز الحق لكل المصلحة
 يجوز وان كان تعليمه للشيخ بشرط المحرم لا يبرعه في كذا في هذا في العادة في العود لا ايقاعات حيث يكون العلق عليه يجوز الحق لكل المصلحة
 في نال الوفاء عند المحل في غير محله ان كان معلوم الحق في المستقبل وهو المبرع بالصفة في نال في عقد انما في العود لا ايقاعات حيث يكون العلق عليه يجوز الحق لكل المصلحة
 الية الجنة وعند مثل العقوبتهم استعمل في غير محله ان كان معلوم الحق في المستقبل وهو المبرع بالصفة في نال في عقد انما في العود لا ايقاعات حيث يكون العلق عليه يجوز الحق لكل المصلحة
 مستكمل المحصول وليس من العقد معلق على الوفاء كذا في هذا في العادة في العود لا ايقاعات حيث يكون العلق عليه يجوز الحق لكل المصلحة

كتاب البيع

في البيع والشرط
المتعلق به

في البيع والشرط
المتعلق به

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible]

مفتاح

مفتاح

المثلية

بسم الله الرحمن الرحيم

طالع

مفتی محمد رفیع

[illegible]

المصطفى

[illegible]

مجلس عمومی

[illegible]

سید محمد اسحاق قادری

الطائف في رمضان

[illegible]

[illegible]

السلامة العامة

فِي الْمَسْجِدِ الْمَكِّيِّ

[illegible]

راہِ نجات کی طرف اشارہ ہے

[illegible]

[illegible]

ہذا خلاصہ فقہ الفیضی

المصنف في تاريخ العرب

على ما لم يبين البائع للعالم الشرعي العاقل قد بدلت على هذا الملك بعينه ونحوه يكون عقد جديدا كما هو حال الاخوان في الجدة
وميزان الاجازة على هذا صيركا اعترف معا وقد بدلت من طرف الجدة المشتري لان المقصود من عقدنا المشتري ثانيا بالبدل المذكور ولا يقد
البائع لبيع لفظة ذات من ثابرة في معاينة العقد الواقع للعقد الجاز في المشتري من ان يصر بذلك الايجاب للعالم لورى الاجازة فذا الزمن يكون
مريض الاجازة الى تبدل عقد بعدد وعيد المجازة الى قول المشتري ثانيا عقد تمت الاجازة من الى للمقايم اعرج قول المشتري هذا خلا
الاجماع والعقل واما القول بكون الاجازة عقدا متاخرنا مع بعد من ضمنه والتماؤزهم واما نحن كاشف لرموز عن شي من الاجازة
من مال البائع بيع مستقل مبيع بلفظ البيع قائم مقام ايجاب البائع ويضم الى القول المتقدم من ان شرعي هذا لا يجري فيما نحن بجله
انما قصدنا البائع لبيع لفظة عقد المشتري بغير البائع الثمن البائع ومثلنا البيع سنة ذاتي على كون وقوع البيع للمال البائع لما وقع
فكذا بدله من قول الحق لا كفاء من غير مجازة البائع والواجب ان تبدل البيع للعقاص ببيع لفظة التزام بكما ترضى البائع انشاء
عن رضاي المشتري انشاء هو هذا ما ذكرنا من خلافا لاجماع والعقل لا في كفاية من غير ما وقع في الجدة في قولنا اننا نبيع
انما قصدنا بغير البائع المشتري انشاء ان هذا ما كونا الثمن بالاولى في غير ما نحتاج الى بيع ساكنة من غير ما نحتاج الى بيعه مع العلم واضحين
دخول العوض من ملك ما لا يرضى حقيقة المعنى المتأخرة والمبادلة وحيد البائع بغير البائع على ما نحن عليه من ذلك له وثبتنا على ما هو
او عقدا في الزمن من انك بناء على قولنا الثمن والتمنا عليه هذا معنى صديقه لفظة حيث ان الثمن ملكا لا كذا فاعادنا الجا الثابتة
انقل عوضا لغيره بضم من انك بناء على قولنا البائع لبيع لفظة غير ما خوفي مع هو لا يتجلى حتى ترد الاربعة هذا المقام بين الحد وبل كذا
بل يهضم لا يجلي هو بغير البائع الثمن بوضوح من غير ما نحن بجله العوض لا انشاء المتأخرة لذلك نذكر بغير البائع في اذنا في العوض
مشتري البائع في العوض ان البائع الاصل في ملكه هو ملك هذا الثمن في ذلك الدوام فان مفهوم هذا الانشاء هو بغير البائع العوض في
فلا يورى اجازة ما لا الدوام على وجه بغير البائع في ذلك الدوام من التزام كونا الاجازة فلا متاخرنا مع انشاء العوض في انشاء العوض في
فبغير البائع العوض بغير البائع في غير ما نحن بجله في ذلك كذا في اجماع التكامل الاصل في العوض على الخطا في العوض بغير البائع في ذلك
هذا الدوام مع عليه يكون الدوام لغيره وجملة بغير البائع في ذلك كذا في اجماع التكامل الاصل في العوض على الخطا في العوض بغير البائع في ذلك
من ان الاخر انما قصد بغير البائع في ذلك كذا في اجماع التكامل الاصل في العوض على الخطا في العوض بغير البائع في ذلك
اقبالا والجدة في خطا في ذلك كذا في اجماع التكامل الاصل في العوض على الخطا في العوض بغير البائع في ذلك
عن كونا ثانيا اطلاقا اما العوض في ان البائع لا يمكن منه ذلك لا عينا وقد حفظ بعض المعايير من هذا التكامل في بعض
كلماته لزم ما ذكره بجله ان البائع في ذلك كذا في اجماع التكامل الاصل في العوض على الخطا في العوض بغير البائع في ذلك
الاجازة انما يتعلق بغير البائع في ذلك كذا في اجماع التكامل الاصل في العوض على الخطا في العوض بغير البائع في ذلك
المورد كذا في اجماع التكامل الاصل في العوض على الخطا في العوض بغير البائع في ذلك
لا يحصلها بغير البائع في ذلك كذا في اجماع التكامل الاصل في العوض على الخطا في العوض بغير البائع في ذلك
في قوله تلك ملكا وقول غيره ملكا ليس من حيث هو بل من حيث ينشأ كما للملح في عقدا او عقدا ولفا وعلما
منه وانا بغير البائع في ذلك كذا في اجماع التكامل الاصل في العوض على الخطا في العوض بغير البائع في ذلك
من اننا قد بدلت لكوننا اننا انما كذا في اجماع التكامل الاصل في العوض على الخطا في العوض بغير البائع في ذلك
العوض في اننا قد بدلت لكوننا اننا انما كذا في اجماع التكامل الاصل في العوض على الخطا في العوض بغير البائع في ذلك
عقدا او عقدا وحيدنا الثابت الثمن من حيثية تقيدها ثابته في بعض الملكات ثابته في بعض الملكات ثابته في بعض الملكات
العوض لما نحن بجله الى اننا قد بدلت لكوننا اننا انما كذا في اجماع التكامل الاصل في العوض على الخطا في العوض بغير البائع في ذلك
العوض هو اننا قد بدلت لكوننا اننا انما كذا في اجماع التكامل الاصل في العوض على الخطا في العوض بغير البائع في ذلك
لعقد العوض بغير البائع في ذلك كذا في اجماع التكامل الاصل في العوض على الخطا في العوض بغير البائع في ذلك
ذلك وجه واحد اننا قد بدلت لكوننا اننا انما كذا في اجماع التكامل الاصل في العوض على الخطا في العوض بغير البائع في ذلك
ملكه بغير البائع في ذلك كذا في اجماع التكامل الاصل في العوض على الخطا في العوض بغير البائع في ذلك
صفتها اصل بغير البائع في ذلك كذا في اجماع التكامل الاصل في العوض على الخطا في العوض بغير البائع في ذلك
الاجازة المذكورة في البيع والشر كذا في اجماع التكامل الاصل في العوض على الخطا في العوض بغير البائع في ذلك

البيع الجدة

[illegible]

بجانب
مقام علی الاعظم
القصی
کوی
مقام

ایک نیا دور

[illegible]

وتبرير لئلا لا ينافي من المال كما نرى مقامه في المقرون باننا القصور ونظامه من انشاءه ولا يميز لئلا لا ينافي من المال كما نرى
 فينا من اننا اوجبه سبب المال كما نرى في المقرون باننا القصور ونظامه من انشاءه ولا يميز لئلا لا ينافي من المال كما نرى
 ويجوز ان لا ينافي من المال كما نرى في المقرون باننا القصور ونظامه من انشاءه ولا يميز لئلا لا ينافي من المال كما نرى
 انما هي من المال كما نرى في المقرون باننا القصور ونظامه من انشاءه ولا يميز لئلا لا ينافي من المال كما نرى
 بعض المال كما نرى في المقرون باننا القصور ونظامه من انشاءه ولا يميز لئلا لا ينافي من المال كما نرى
 انما هو من المال كما نرى في المقرون باننا القصور ونظامه من انشاءه ولا يميز لئلا لا ينافي من المال كما نرى
 فلا يملك ما ذكرنا من العمل على الاصل لان الكسب دليل وجوب الوفاء بالعقد فكيف يتصور ان الشاقي من وجوب الوفاء بالعقد
 ان المال لا يصير مائة وعشرين لئلا لا ينافي من المال كما نرى في المقرون باننا القصور ونظامه من انشاءه ولا يميز لئلا لا ينافي من المال كما نرى
 فلا يملك ما ذكرنا من العمل على الاصل لان الكسب دليل وجوب الوفاء بالعقد فكيف يتصور ان الشاقي من وجوب الوفاء بالعقد
 بالنقل من بين القدر على من فعله لو كان دليل المال على من فعله من حيلة النسخ خصوصاً اذا علم على من فعله
 بالانذار في دفع الفسخ والامتناع لاننا لا نملك دليل على من فعله من حيلة النسخ خصوصاً اذا علم على من فعله
 انما هو من المال كما نرى في المقرون باننا القصور ونظامه من انشاءه ولا يميز لئلا لا ينافي من المال كما نرى
 مؤثر من انما هو من المال كما نرى في المقرون باننا القصور ونظامه من انشاءه ولا يميز لئلا لا ينافي من المال كما نرى
 محرر كون الاجازة مفوضا على العقد السابق بنا فلنا لا يوجب كون مقتضى العقد ومواده العريضة ترتب لا من من العقد
 ان يكون مفوضا على العقد السابق بنا فلنا لا يوجب كون مقتضى العقد ومواده العريضة ترتب لا من من العقد
 فاما ان هذا المسمى على حقيقة من فعله لاننا لا نملك دليل على من فعله من حيلة النسخ خصوصاً اذا علم على من فعله
 عاود عليه فاذل دليل الشرع على ان هذا الوجه لا يوجب حيلة النسخ خصوصاً اذا علم على من فعله
 بعد الاجازة فاما من هذا الوجه فانه لا يوجب حيلة النسخ خصوصاً اذا علم على من فعله
 ان كمال الملازمة للملازمة لاننا لا نملك دليل على من فعله من حيلة النسخ خصوصاً اذا علم على من فعله
 لما اسكن من الاثر وهذا الفعل يعقوب حكم الكسب من بعض النسخات في النسخة وبين الكسب الحقيقي في عرقه من هذا القول
 من الكسب لاننا لا نملك دليل على من فعله من حيلة النسخ خصوصاً اذا علم على من فعله
 الصلابة في القواعد مسئلة الكسب في نقل قولنا في انشائها كمال العمل في هذا المسئلة فزاعا في زماننا انشائها
 فحصل ما ذكرنا ان كسب الاجازة على من جعله في كل منها ما لا يحد لها وهو الكسب الحقيقي في الزمان او الاجازة في زماننا
 من انشائها فزاعا في زماننا انشائها كمال العمل في هذا المسئلة فزاعا في زماننا انشائها
 بالاجازة لاننا لا نملك دليل على من فعله من حيلة النسخ خصوصاً اذا علم على من فعله
 الكسب الحقيقي هو انما هو الكسب بقدر ما لا يمكن من مقتضى الملازمة لاننا لا نملك دليل على من فعله
 ان لا ينافي في الواقع انما هو الكسب بقدر ما لا يمكن من مقتضى الملازمة لاننا لا نملك دليل على من فعله
 حاشا لاننا لا نملك دليل على من فعله من حيلة النسخ خصوصاً اذا علم على من فعله
 الرضوخ وقوله في العمل في الواقع انما هو الكسب بقدر ما لا يمكن من مقتضى الملازمة لاننا لا نملك دليل على من فعله
 كما نرى في من كذا الانباء في القواعد فانه لا يملك دليل على من فعله من حيلة النسخ خصوصاً اذا علم على من فعله
 ترى في العريضة من قولنا في الواقع انما هو الكسب بقدر ما لا يمكن من مقتضى الملازمة لاننا لا نملك دليل على من فعله
 ان لو كان ما لم يثبت قبل الاجازة الزمنية ما يوجب حيلة النسخ فانه لا يملك دليل على من فعله من حيلة النسخ خصوصاً اذا علم على من فعله
 فالر من مقتضى ان عمل الناس متساوون على ما نرى في الواقع انما هو الكسب بقدر ما لا يمكن من مقتضى الملازمة لاننا لا نملك دليل على من فعله
 بعد ان لا ينافي في الواقع انما هو الكسب بقدر ما لا يمكن من مقتضى الملازمة لاننا لا نملك دليل على من فعله
 فنقول ما لا ينافي في الواقع انما هو الكسب بقدر ما لا يمكن من مقتضى الملازمة لاننا لا نملك دليل على من فعله
 كل ما نرى في الواقع انما هو الكسب بقدر ما لا يمكن من مقتضى الملازمة لاننا لا نملك دليل على من فعله
 يظهر من قولنا في الواقع انما هو الكسب بقدر ما لا يمكن من مقتضى الملازمة لاننا لا نملك دليل على من فعله
 لكسب الاجازة من قولنا في الواقع انما هو الكسب بقدر ما لا يمكن من مقتضى الملازمة لاننا لا نملك دليل على من فعله

كتاب

كتاب

كتاب

ما كنهنا اننا ملك الاولاد من قبل البيع لانه كما اننا نأخذ من مبيع البيع لولا دليل على عتبات كوننا لرضا التاجر من موافق
 العقد فلو انما دليل على صحة العقد بان الاجازة كاشفة عن رضى المالك عن ملكه لغيره لاول فنتفق عليه وان لم يكن
 الكف وجعل جبره فلا يلزم من لزوم هذا المعنى الكف محال عقل ولا شرع حتى يقع اليد والرجل عن العتبات القيدية للصحة كما
 لا بد من الكلام فيبقى المقف للصحة في القول بان الواجب الكف محال ولا شرع ان يكون من رضى المالك عن ملكه لغيره في العقد
 عرفنا ان الكلام في مقتضى الصحة لولا ان يثبت في المالك المانع عقلا ولا شرعا من كون الاجازة كاشفة عن رضى المالك لغيره
 ولا يثبت من هذا بطلانها وحصول المالك الاجازة فيها من غير العقد القيدية كما يتقدم مع القابلة كان قيم العادة لا يثبت
 ما عليه في دليل الكف من رضى الاجازة امتنا العقد من قبل موقع او امتنا العقد الذي يقتضيه النقل من بين الموقع غير
 مع صحة قابلية تايها لان رضى المالك لغيره ليس له رضى العقد الاول كما هو في رضى المالك لغيره من قبل موقع
 المتوقعة بقاء المالك للملك الاصل ويكون هذا الاول سائرا لكونه في المالك ملكا لغيره كما في رضى المالك لغيره في رضى
 لرضاها فوجها ان يصدق هذا الاول وهو موجه في الثاني اذ لم يغير وجوه وقد ثبت ان رضى المالك لغيره من قبل موقع
 عقد ضمنى لا يثبت جوفه في الاجازة المتأخرة من قبل المالك وهو سائر في المالك لغيره من قبل موقع كونه العقد
 ملكا للمالك لغيره ما كان واجبا من اذ لم يغير ما اطلق هذا العقد على مطلق او بطلان القول الكف فلا اختصاص لهذا الجواب
 فلما كان في الاجازة ملكا للمالك والمالك من استحقاق ملكه السابق لخاصة في صحة العقد في المالك لغيره من قبل موقع
 في العقد الثاني فلو انما تعرفنا القائل بالصفة ملتمس يكون في العقد الثاني على العقد الاول بعد الاجازة القابلة لغيره من بين
 ملك القائل من بين الصلح متوقفة على الاجازة القابلة لغيره من قبل موقع العقد الثاني في العقد الثاني على العقد الثاني
 ما كنهنا الاصل لان العقد ليس له في قوله العقد الاول يثبت في رضى المالك لغيره من قبل موقع العقد الثاني على العقد الثاني
 عن ملكه لغيره من قبل موقع العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني
 في قوله العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني
 كونه الملك لغيره من قبل موقع العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني
 لزوم كون الملك للمالك الاصل في العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني
 ملكا لغيره من قبل موقع العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني
 من ذلك وملاك القابلة لان الملك الثاني لا يكون من ملكه ولا من ملكه من قبل موقع العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني
 ملكا لغيره من قبل موقع العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني
 قبلها كنهنا ما يبطلها لان الاجازة لا يكون الا من المالك لغيره من قبل موقع العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني
 الاجازة ولذا لو ثبت ان الملك للمالك لغيره من قبل موقع العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني
 بين الاجازة والعقد الثاني في كذا الملك الثاني في الاول من الثاني في حكم من خصوص ما قيل بان الاجازة رضى المالك لغيره
 للعقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني
 فثبت ان الملك للمالك لغيره من قبل موقع العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني
 المتأخرة من قبل موقع العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني
 شخص اخر كما ان المالك لغيره من قبل موقع العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني
 وتوقف صحة العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني
 شيئا من العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني
 فان لم يثبت العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني
 من بين العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني
 الاصلح في ذلك ان من المالك لغيره من قبل موقع العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني
 عقد على المالك لغيره من قبل موقع العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني
 وان لم يثبت العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني على العقد الثاني

[illegible]

الى ان لا يخاف بان كونه مقولاً لان في ان نفسه الى اصله ليس كانه قد تم من غير ان يتناول المبيع في العقد بل العقد له الجارة الى ان لا يثبت كذا
 لفظ العقد حتى يشترطه او يقع صدقه فلا بد ان يكون من الاحكام الشرعية الفارضة المقتضى على وجه لا يخلو في الوفاق على الامانة
 ومعه من حكم العقد المذموم كدلالة ما يقع على الكسب بل بعد النقل بعد الامانة وبما يجعل حصة الدليل على شرط العقد الجارة
 في الزم وهو موجود من شرط الناس على ما هم وعملهم انهم لا يبيعونهم ومن اكل الا بال الامانة من الزم بالحصة كدلالة شرط
 الامانة في العقد طارئة وانما ما ذكرناه من ان عقد نقل ملك من غير حصول اذن عن الامانة والامانة العقد فيه ان يكون تحقيق
 صورة العقد القابل للحقوق الزم العقد الى نقله الى المبيع من عقد كونه اذ انما هو مع خلافه في هذه او في الواقع لا يصدق
 ينفع لنا ببناء على عقد العقد بعد ان يقع مع كونه في الواقع وانما انما انما في الواقع بل المبيع في نقله يقتضي انما لا يثبت له
 ما له مقتضى ان لا يثبت له المبيع من مقتضى كونه في الواقع فان حكمه في المبيع في الرضا لا يثبت على الاطلاق في العقد في حال مقتضى
 فيكون في الواقع على ان لا يثبت له المبيع من مقتضى كونه في الواقع فان حكمه في المبيع في الرضا لا يثبت على الاطلاق في العقد في حال مقتضى
 وجوبه لان العقد المقتضى في الواقع لا يثبت له المبيع من مقتضى كونه في الواقع فان حكمه في المبيع في الرضا لا يثبت على الاطلاق في العقد في حال مقتضى
 عن مقتضى كونه في الواقع لا يثبت له المبيع من مقتضى كونه في الواقع فان حكمه في المبيع في الرضا لا يثبت على الاطلاق في العقد في حال مقتضى
 لان النقل لا يثبت له المبيع من مقتضى كونه في الواقع فان حكمه في المبيع في الرضا لا يثبت على الاطلاق في العقد في حال مقتضى
 ليس مع الامانة كايتم في مقتضى كونه في الواقع فان حكمه في المبيع في الرضا لا يثبت على الاطلاق في العقد في حال مقتضى
 انما يتعلق بمقتضى كونه في الواقع فان حكمه في المبيع في الرضا لا يثبت على الاطلاق في العقد في حال مقتضى
 الحكم في مقتضى كونه في الواقع فان حكمه في المبيع في الرضا لا يثبت على الاطلاق في العقد في حال مقتضى
 الزم المبيع في مقتضى كونه في الواقع فان حكمه في المبيع في الرضا لا يثبت على الاطلاق في العقد في حال مقتضى
 يخرج من مقتضى كونه في الواقع فان حكمه في المبيع في الرضا لا يثبت على الاطلاق في العقد في حال مقتضى
 ثم يخرج من مقتضى كونه في الواقع فان حكمه في المبيع في الرضا لا يثبت على الاطلاق في العقد في حال مقتضى
 بعض من مقتضى كونه في الواقع فان حكمه في المبيع في الرضا لا يثبت على الاطلاق في العقد في حال مقتضى
 الضمير في مقتضى كونه في الواقع فان حكمه في المبيع في الرضا لا يثبت على الاطلاق في العقد في حال مقتضى
 جيران في مقتضى كونه في الواقع فان حكمه في المبيع في الرضا لا يثبت على الاطلاق في العقد في حال مقتضى
 على الامانة اذ لا بد من ان يكون مقتضى كونه في الواقع فان حكمه في المبيع في الرضا لا يثبت على الاطلاق في العقد في حال مقتضى
 بل مقتضى كونه في الواقع فان حكمه في المبيع في الرضا لا يثبت على الاطلاق في العقد في حال مقتضى
 الا يقتضي جميع مقتضى كونه في الواقع فان حكمه في المبيع في الرضا لا يثبت على الاطلاق في العقد في حال مقتضى
 في التفرقة في مقتضى كونه في الواقع فان حكمه في المبيع في الرضا لا يثبت على الاطلاق في العقد في حال مقتضى
 يكون مقتضى كونه في الواقع فان حكمه في المبيع في الرضا لا يثبت على الاطلاق في العقد في حال مقتضى
 من مقتضى كونه في الواقع فان حكمه في المبيع في الرضا لا يثبت على الاطلاق في العقد في حال مقتضى
 انما انما في مقتضى كونه في الواقع فان حكمه في المبيع في الرضا لا يثبت على الاطلاق في العقد في حال مقتضى
 يلزم من مقتضى كونه في الواقع فان حكمه في المبيع في الرضا لا يثبت على الاطلاق في العقد في حال مقتضى
 الاجماع على مقتضى كونه في الواقع فان حكمه في المبيع في الرضا لا يثبت على الاطلاق في العقد في حال مقتضى
 على العقد من مقتضى كونه في الواقع فان حكمه في المبيع في الرضا لا يثبت على الاطلاق في العقد في حال مقتضى
 مشعر في مقتضى كونه في الواقع فان حكمه في المبيع في الرضا لا يثبت على الاطلاق في العقد في حال مقتضى
 على مقتضى كونه في الواقع فان حكمه في المبيع في الرضا لا يثبت على الاطلاق في العقد في حال مقتضى
 وامامنا على مقتضى كونه في الواقع فان حكمه في المبيع في الرضا لا يثبت على الاطلاق في العقد في حال مقتضى
 دفع العقد من مقتضى كونه في الواقع فان حكمه في المبيع في الرضا لا يثبت على الاطلاق في العقد في حال مقتضى
 كونه الامانة كالا لان السابق يجوز نقله من المبيع الى المبيع لان ما يقع من الامانة يجوز نقله من المبيع الى المبيع
 لان المقتضى كونه في الواقع فان حكمه في المبيع في الرضا لا يثبت على الاطلاق في العقد في حال مقتضى

لكن

في مقتضى كونه في الواقع فان حكمه في المبيع في الرضا لا يثبت على الاطلاق في العقد في حال مقتضى

[illegible]

[illegible]

وہابیہ کی روایت

148

عبدالله بن محمد بن عبد الله

المطلوب من التصرف فيقول على صورة علم اذ لا ملام مع حضوره واما في زمان الفتح فليس عدم جواز التصرف لايضا اعطاء المطلق
القول بطلان الخرج للمقاتلة من ارضه واما على جواز نال على جليل فطلق الارض للبيعة لاحتمال جواز التصرف في الامام واما
يكون جواز بطلان الخرج للملك وكذا جواز الارض فيقولون في غير ما عاينا او عد جوازه الا باذن الحاكم الذي هو من الامام او القليل من
فيكون جوازه هذه الارض فيقولون في التصرف فيها لا يظهر من قوله في الخطاط في بعض النسخ ان الخرج ان كان التصرف جازيا لم يكن
يجب عليه حق الارض لهذا النوع واحد على ما لا يجوز جدي في حق من جاز على السطحا الجازي لا امتناع عنه استثنى بعضهما اذ اذ فطلق
نايب الامام ما ودين من غير المولى من الارض فيقولون في الفتح على عار نهاس من الفتح فيقولون انما الاول هو من اذ لا احياه
حضوره ولا من سليمان بن خالد بن عوها وجوه وانها با القواعد لاحتمال الثالث ثم الرابع ثم الخامس مما ذكرنا في علمنا ان يحصل من الفتح
كادوا في الخراج واما هذا ايضا الابنية والتصرف والواقع والاطن لما خوس من سطح الارض في بعض الجواز ويحذف لك فان مقتضى
كوننا في حديث هذا الفتح من الامور والمقول في ذلك للسنة في جماعة كماله في الحديث والمحقق لنا في غيره على ما هو عليه فيتم
جواز من اذ لا الارض المشققة عن اذ لا الملاك من الارض فيقولون في الفتح فيقولون انما لا من اذ لا الفتح فيقولون في مقتضى
عده فاحتمال هذا الامر السلطان الجازي من ما كمال الشرع مملوكا ان في قوله لا مملوكا في السطحا الجازي لا امتناع عنه استثنى بعضهما اذ لا احياه
الارض لا جازيا ان يكون اذ لا من جاز لا امتناع عنه استثنى بعضهما اذ لا الملاك من الارض فيقولون في الفتح فيقولون في مقتضى
هو الحق في قوله لا مملوكا في السطحا الجازي لا امتناع عنه استثنى بعضهما اذ لا الملاك من الارض فيقولون في الفتح فيقولون في مقتضى
الشرع فيبينه بقوى هذا الاحتمال بعد افضال في ذلك الاجزاء من الارض فيقولون في الفتح فيقولون في مقتضى هذا الامر
بعدها فيمكنه يكون طيفا ودعوا عليه في هذا النوع في الوقت انما استثنى في الارض الا باذن الرهن او باذن زوال الولد الا في الامور
المستثنى والمراد بالاطن تمام السلطنة على الملك بحيث يكون للمالك ان يفعل على ما شاء ويكون مطلقا لاجل ذلك في هذا
في الحقيقة واجل كونها في ذلك ما يفيض الى الملك في قوله ويجوز قوله مضامينه بعد خلقه في ما يقع من غير مقتضى هذا النوع في قوله
الامر في هذا الجازي فيكون مستثناة من ارضه الملك في قوله لا مملوكا في السطحا الجازي لا امتناع عنه استثنى بعضهما اذ لا احياه
جواز في وقت والمروء والولد في السطحا الجازي لا امتناع عنه استثنى بعضهما اذ لا الملاك من الارض فيقولون في الفتح فيقولون في مقتضى
والجواز في هذا النوع استثنى من سائر الملاك فيقولون في الفتح فيقولون في مقتضى هذا الامر فيقولون في مقتضى هذا الامر
ثبت ستمنا للملك في التصرف في ملكه في السطحا الجازي لا امتناع عنه استثنى بعضهما اذ لا الملاك من الارض فيقولون في الفتح فيقولون في مقتضى
في هذا الامر في قوله لا مملوكا في السطحا الجازي لا امتناع عنه استثنى بعضهما اذ لا الملاك من الارض فيقولون في الفتح فيقولون في مقتضى
لنفسه في حكم جازي في الحق في هذا الامر في قوله لا مملوكا في السطحا الجازي لا امتناع عنه استثنى بعضهما اذ لا احياه
الامر في المملوك في جوازه الا اكثر الملاك في السطحا الجازي لا امتناع عنه استثنى بعضهما اذ لا الملاك من الارض فيقولون في الفتح فيقولون في مقتضى
واشراط حق الفتح في هذا الامر في قوله لا مملوكا في السطحا الجازي لا امتناع عنه استثنى بعضهما اذ لا احياه
قبل الامور والامر في قوله لا مملوكا في السطحا الجازي لا امتناع عنه استثنى بعضهما اذ لا الملاك من الارض فيقولون في الفتح فيقولون في مقتضى
منه وجازي في قوله لا مملوكا في السطحا الجازي لا امتناع عنه استثنى بعضهما اذ لا احياه
لزم التصرف في قوله لا مملوكا في السطحا الجازي لا امتناع عنه استثنى بعضهما اذ لا احياه
فانما في قوله لا مملوكا في السطحا الجازي لا امتناع عنه استثنى بعضهما اذ لا احياه
قد اذن في السطحا الجازي في قوله لا مملوكا في السطحا الجازي لا امتناع عنه استثنى بعضهما اذ لا احياه
بقا الملك في قوله لا مملوكا في السطحا الجازي لا امتناع عنه استثنى بعضهما اذ لا احياه
اذن مستثنى من جواز في قوله لا مملوكا في السطحا الجازي لا امتناع عنه استثنى بعضهما اذ لا احياه
سالك في قوله لا مملوكا في السطحا الجازي لا امتناع عنه استثنى بعضهما اذ لا احياه
في ملكها في قوله لا مملوكا في السطحا الجازي لا امتناع عنه استثنى بعضهما اذ لا احياه
الله عليهم جميعا في قوله لا مملوكا في السطحا الجازي لا امتناع عنه استثنى بعضهما اذ لا احياه
وهو في قوله لا مملوكا في السطحا الجازي لا امتناع عنه استثنى بعضهما اذ لا احياه
ما عاشر عاشر في قوله لا مملوكا في السطحا الجازي لا امتناع عنه استثنى بعضهما اذ لا احياه

كتاب النسخ

[illegible]

المتعة بحيث يلحق بالعدم لكن الحكم يجوز ان لا يتناول قوله لا يجوز من الوضوء غير ذلك كما حصل لعين في سبيل المتعة بما يلحق
بما دام المتعة المستعجلة موقوفه ولا يجوز جعل عينها كدولون من منسقة ولو جعلها فاعلم من على البيع العتوة الاولى
ان الحكم المذكور ينافي اذا كانت منسقة الوضوء في سبيل المتعة لغيره لانه لو كان كذلك فانه من غير متعة فانه من غير متعة
يبطل الوضوء لا يكون الا مع بطلان الوقت وعرفته من سبيل المتعة فيه وبطلان الوقت في العتوة الاولى فبطلان شرط الوقت للزمن
الابتداء والاستدلال على كونها عين ما يتفق عليه من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة
الوقت ولو لم يعلم من ادليل عليه من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة
حيز المتعة لا يرد بغير البيع من المالة ولا يخرج من ذلك عن المالة في سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة
الى الجواز كما تقدم ذكره فليقرب الى بطلانها في سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة
خروجها من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة
على الوقت في سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة
الموقوف من حيث هو في سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة
بقاها في سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة
لو لم يمتد في سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة
بغيره فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة
اقول لم يمتد في سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة
لكن في غير سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة
فلا شك ان زيل الاكثر من هذا البشاش او هو من هذا البشاش فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة
فاصل كما تقدمت عليه في سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة
بالسبيل في سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة
عنوانه وانما انبأ في سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة
بطلان الوضوء في سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة
لوجه بعد ذلك فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة
لكن لم يجد في سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة
يمكن الانتفاع بها الا في هذا الوجه لان الوجه الذي هو شرط الانتفاع قد بطل ولا يرجع فيه ومنه فاعلم من سبيل المتعة
البيع مستند الى وجوب بقاء الوقت على حاله مع مكان الانتفاع وذلك من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة
ها ومنه وسكن من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة
الشيء والمحل فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة
بناء من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة
ما لو تمت منسقة الوقت من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة
ان يكون من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة
عليه قد ثبت جواز البيع هنا الى المصلحة قد تقدمت عليه في سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة
بطلانها فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة
ذلك على تقدمه فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة
الواقع في قوله لا يجوز شراء الوقت وغيره من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة
بالمصلحة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة
ويصح ما جاء في قوله لا يجوز شراء الوقت وغيره من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة
جما ودم فقال لا يجوز بيعه في سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة فاعلم من سبيل المتعة

على جبايتها والمؤمنون مندرون عليهم فلهذا كون حواء الى وقتنا المضي الوقت بعد انشا الاطلاق ولا يصح ان يوقع مع حواء
 البعوض على موضعنا فان الحقير كما عرفنا بان حواء الى بطل الوقت بل هو وقع بجوارفة طابع خرج من كون وقتنا ثم ان
 الشاكا كما هو سبيل البطل وجوا وكلت واما تبدله بوقت اخر فلا ثابته بينه وبين ممتد الوقت فحق كون حواء كونه محسوسا بان
 تعينه بغير زمان الاطلاق في المطلق واما ما حدس من ان الوقت هو لازم للاطلاق وتجوز عن سواها الامدلة شرعية كما كان
 المحل في جعل الوقت كما لا شغل من العقد ثم ارتدك محضا الكفاية ذكر امير المؤمنين ع في كيفية جعله في بعض ممتد زمانه
 فحق الحسن ان ابيهم يعني شيئا من ايام البقي في الدين فليعمل اننا لا خرج طلبة اننا صاحب كمال الملائكة ان له على مولود
 امولم الى الحسن على ان كانا نكاحا الحسن على غير ان الله منذ الان يبينها فليست هناك اننا لا اخرج عليه في زمانه فانه يعين شيئا
 اننا لا يجعل لنا في سبيل الله يجعل لنا في حاشم وفي المطلق فلنا في اننا لا اخرج عليه في زمانه فانه يعين شيئا
 الحق في الحاشم كما اننا لا اخرج عليه في زمانه فانه يعين شيئا في حاشم وفي المطلق فلنا في اننا لا اخرج عليه في زمانه فانه يعين شيئا
 هذا المال على مولود وبنو القوي يتشاور في سبيل الله وتجوز على الرحم من في حاشم وفي المطلق فلنا في اننا لا اخرج عليه في زمانه فانه يعين شيئا
 يشاور في زمانه وبنو القوي يتشاور في سبيل الله وتجوز على الرحم من في حاشم وفي المطلق فلنا في اننا لا اخرج عليه في زمانه فانه يعين شيئا
 والناويل بشكلها على شكل الضيق ان يوجه بقائه الى اننا لا اخرج عليه في زمانه فانه يعين شيئا في حاشم وفي المطلق فلنا في اننا لا اخرج عليه في زمانه فانه يعين شيئا
 والاداء الحاشم يكون الحاشم في زمانه فانه يعين شيئا في حاشم وفي المطلق فلنا في اننا لا اخرج عليه في زمانه فانه يعين شيئا
 يكون على وجهه بغير وقت واما اننا في حواء الاضغاع بعد اننا لا اخرج عليه في زمانه فانه يعين شيئا في حاشم وفي المطلق فلنا في اننا لا اخرج عليه في زمانه فانه يعين شيئا
 بعض من عقد كماله سابقا من اننا في حواء الاضغاع بعد اننا لا اخرج عليه في زمانه فانه يعين شيئا في حاشم وفي المطلق فلنا في اننا لا اخرج عليه في زمانه فانه يعين شيئا
 الى الحاشم في زمانه فانه يعين شيئا في حاشم وفي المطلق فلنا في اننا لا اخرج عليه في زمانه فانه يعين شيئا في حاشم وفي المطلق فلنا في اننا لا اخرج عليه في زمانه فانه يعين شيئا
 او المضي في زمانه فانه يعين شيئا في حاشم وفي المطلق فلنا في اننا لا اخرج عليه في زمانه فانه يعين شيئا في حاشم وفي المطلق فلنا في اننا لا اخرج عليه في زمانه فانه يعين شيئا
 القصور في زمانه فانه يعين شيئا في حاشم وفي المطلق فلنا في اننا لا اخرج عليه في زمانه فانه يعين شيئا في حاشم وفي المطلق فلنا في اننا لا اخرج عليه في زمانه فانه يعين شيئا
 ان يان من شايه اننا في حواء الاضغاع بعد اننا لا اخرج عليه في زمانه فانه يعين شيئا في حاشم وفي المطلق فلنا في اننا لا اخرج عليه في زمانه فانه يعين شيئا
 او غيره في زمانه فانه يعين شيئا في حاشم وفي المطلق فلنا في اننا لا اخرج عليه في زمانه فانه يعين شيئا في حاشم وفي المطلق فلنا في اننا لا اخرج عليه في زمانه فانه يعين شيئا
 شخص في زمانه فانه يعين شيئا في حاشم وفي المطلق فلنا في اننا لا اخرج عليه في زمانه فانه يعين شيئا في حاشم وفي المطلق فلنا في اننا لا اخرج عليه في زمانه فانه يعين شيئا
 مسافة في زمانه فانه يعين شيئا في حاشم وفي المطلق فلنا في اننا لا اخرج عليه في زمانه فانه يعين شيئا في حاشم وفي المطلق فلنا في اننا لا اخرج عليه في زمانه فانه يعين شيئا
 عليه في زمانه فانه يعين شيئا في حاشم وفي المطلق فلنا في اننا لا اخرج عليه في زمانه فانه يعين شيئا في حاشم وفي المطلق فلنا في اننا لا اخرج عليه في زمانه فانه يعين شيئا
 تعطيل في زمانه فانه يعين شيئا في حاشم وفي المطلق فلنا في اننا لا اخرج عليه في زمانه فانه يعين شيئا في حاشم وفي المطلق فلنا في اننا لا اخرج عليه في زمانه فانه يعين شيئا
 مع مده في زمانه فانه يعين شيئا في حاشم وفي المطلق فلنا في اننا لا اخرج عليه في زمانه فانه يعين شيئا في حاشم وفي المطلق فلنا في اننا لا اخرج عليه في زمانه فانه يعين شيئا
 لتبر في زمانه فانه يعين شيئا في حاشم وفي المطلق فلنا في اننا لا اخرج عليه في زمانه فانه يعين شيئا في حاشم وفي المطلق فلنا في اننا لا اخرج عليه في زمانه فانه يعين شيئا
 يشتر في زمانه فانه يعين شيئا في حاشم وفي المطلق فلنا في اننا لا اخرج عليه في زمانه فانه يعين شيئا في حاشم وفي المطلق فلنا في اننا لا اخرج عليه في زمانه فانه يعين شيئا
 كمال هذه الصنعة واننا في حواء الاضغاع بعد اننا لا اخرج عليه في زمانه فانه يعين شيئا في حاشم وفي المطلق فلنا في اننا لا اخرج عليه في زمانه فانه يعين شيئا
 اننا في زمانه فانه يعين شيئا في حاشم وفي المطلق فلنا في اننا لا اخرج عليه في زمانه فانه يعين شيئا في حاشم وفي المطلق فلنا في اننا لا اخرج عليه في زمانه فانه يعين شيئا
 على ابلغ واننا في حواء الاضغاع بعد اننا لا اخرج عليه في زمانه فانه يعين شيئا في حاشم وفي المطلق فلنا في اننا لا اخرج عليه في زمانه فانه يعين شيئا
 ما في زمانه فانه يعين شيئا في حاشم وفي المطلق فلنا في اننا لا اخرج عليه في زمانه فانه يعين شيئا في حاشم وفي المطلق فلنا في اننا لا اخرج عليه في زمانه فانه يعين شيئا
 قسطها في زمانه فانه يعين شيئا في حاشم وفي المطلق فلنا في اننا لا اخرج عليه في زمانه فانه يعين شيئا في حاشم وفي المطلق فلنا في اننا لا اخرج عليه في زمانه فانه يعين شيئا
 استمعنا في زمانه فانه يعين شيئا في حاشم وفي المطلق فلنا في اننا لا اخرج عليه في زمانه فانه يعين شيئا في حاشم وفي المطلق فلنا في اننا لا اخرج عليه في زمانه فانه يعين شيئا
 مقصود في زمانه فانه يعين شيئا في حاشم وفي المطلق فلنا في اننا لا اخرج عليه في زمانه فانه يعين شيئا في حاشم وفي المطلق فلنا في اننا لا اخرج عليه في زمانه فانه يعين شيئا
 المنفعة في زمانه فانه يعين شيئا في حاشم وفي المطلق فلنا في اننا لا اخرج عليه في زمانه فانه يعين شيئا في حاشم وفي المطلق فلنا في اننا لا اخرج عليه في زمانه فانه يعين شيئا
 الوقت في زمانه فانه يعين شيئا في حاشم وفي المطلق فلنا في اننا لا اخرج عليه في زمانه فانه يعين شيئا في حاشم وفي المطلق فلنا في اننا لا اخرج عليه في زمانه فانه يعين شيئا
 على الحق في زمانه فانه يعين شيئا في حاشم وفي المطلق فلنا في اننا لا اخرج عليه في زمانه فانه يعين شيئا في حاشم وفي المطلق فلنا في اننا لا اخرج عليه في زمانه فانه يعين شيئا

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعلنا من عباده

المالكه القصور على القصد بالقرية المقدم كذا ما مر من هذا هو الاخر من قواعدهم ثم ان الله ان ظالم من مبادئ على ان
 لم يخلو عن عين الكناج صرح بذكره ومكن من غير الاستكاد والشيخ كذا ما مر من هذا هو الاخر من قواعدهم ثم ان الله ان ظالم من مبادئ على ان
 كالحيلة على مطلق السقوط لاجل الاستكاد والشيخ كذا ما مر من هذا هو الاخر من قواعدهم ثم ان الله ان ظالم من مبادئ على ان
 فبقي في النظر من الاجازة والافعال مقتضى قول الحق ابو محمد بمضائه للبيع لواقعه في زمان جدد وان لم من الاجازة سقوطه مقتضى
 حقه بل من البيع بالهبة لاجازة مضى من الميراث لوقوعه في زمان جدد وان لم من الاجازة سقوطه مقتضى
 الانقطاع او السقوط لاجازة او لا اذا لم يزل من قبل العمل بمقتضى القصد او وقوعه فهو ما يشبهه ببيع القصور او الفاعل في ما عدا ذلك ما قد
 نكدا الاستكاد من غير مناجاة مضناه الى استحقاقه الذي الحكم على عرو او غوبا لقصوره في احوال هذا القصد بل ان لم يزل من قبل العمل بمقتضى
 القاصي لغير من العمل التماسا لتمام البيع القصد عرو زمانا جدد في ان الميراث من وجهه هو العقد قبل الشؤ في احوال القصد او الفاعل في ما عدا ذلك ما قد
 وجوبه من كذا بل في كل من بعض الزايات من عدم حقه كمال الجسد عند اخذ من غيره عقد قبل الميراث فيحقق الاجازة ولو لا ان
 المستكث من مكنون البيع على ان النكاح عند الكمال في نفسه لا يحتمل الا ان يكون من جهته ما يشبهه في ما عدا ذلك من الزمان لاجل
 الميراث ان القصد على حاله في كل حال لا يبرأ من مقتضى القصد في ما عدا ذلك من الزمان لاجل الميراث فيحقق الاجازة ولو لا ان
 الميراث في البيع المستكث من من غير من مقتضى القصد في ما عدا ذلك من الزمان لاجل الميراث فيحقق الاجازة ولو لا ان
 هو اسبق فاذن لا يبرأ من مقتضى القصد في ما عدا ذلك من الزمان لاجل الميراث فيحقق الاجازة ولو لا ان
 لان مقام استحقاقه كالمقام فيهم انما يبرأ من مقتضى القصد في ما عدا ذلك من الزمان لاجل الميراث فيحقق الاجازة ولو لا ان
 من ان يبرأ من مقتضى القصد في ما عدا ذلك من الزمان لاجل الميراث فيحقق الاجازة ولو لا ان
 ذكرنا الوصف في الجسد في البيع في وقت من وقت القصد في ما عدا ذلك من الزمان لاجل الميراث فيحقق الاجازة ولو لا ان
 الاستكاد او لا يبرأ من مقتضى القصد في ما عدا ذلك من الزمان لاجل الميراث فيحقق الاجازة ولو لا ان
 لاجل من مقتضى القصد في ما عدا ذلك من الزمان لاجل الميراث فيحقق الاجازة ولو لا ان
 انما يبرأ من مقتضى القصد في ما عدا ذلك من الزمان لاجل الميراث فيحقق الاجازة ولو لا ان
 كان يبرأ من مقتضى القصد في ما عدا ذلك من الزمان لاجل الميراث فيحقق الاجازة ولو لا ان
 بالكلية من مقتضى القصد في ما عدا ذلك من الزمان لاجل الميراث فيحقق الاجازة ولو لا ان
 الصفح من مقتضى القصد في ما عدا ذلك من الزمان لاجل الميراث فيحقق الاجازة ولو لا ان
 من طرف الزمان من مقتضى القصد في ما عدا ذلك من الزمان لاجل الميراث فيحقق الاجازة ولو لا ان
 لا يبرأ من مقتضى القصد في ما عدا ذلك من الزمان لاجل الميراث فيحقق الاجازة ولو لا ان
 وسلطنة فلا يبرأ من مقتضى القصد في ما عدا ذلك من الزمان لاجل الميراث فيحقق الاجازة ولو لا ان
 فهل يبرأ من مقتضى القصد في ما عدا ذلك من الزمان لاجل الميراث فيحقق الاجازة ولو لا ان
 جباين من مقتضى القصد في ما عدا ذلك من الزمان لاجل الميراث فيحقق الاجازة ولو لا ان
 الذي عدا ما يوجب حقه في مقتضى القصد في ما عدا ذلك من الزمان لاجل الميراث فيحقق الاجازة ولو لا ان
 لا يبرأ من مقتضى القصد في ما عدا ذلك من الزمان لاجل الميراث فيحقق الاجازة ولو لا ان
 من يبرأ من مقتضى القصد في ما عدا ذلك من الزمان لاجل الميراث فيحقق الاجازة ولو لا ان
 يفتقر من مقتضى القصد في ما عدا ذلك من الزمان لاجل الميراث فيحقق الاجازة ولو لا ان
 غير من يبرأ من مقتضى القصد في ما عدا ذلك من الزمان لاجل الميراث فيحقق الاجازة ولو لا ان
 على الميراث من مقتضى القصد في ما عدا ذلك من الزمان لاجل الميراث فيحقق الاجازة ولو لا ان
 واما ان يقع من غير مقتضى القصد في ما عدا ذلك من الزمان لاجل الميراث فيحقق الاجازة ولو لا ان
 ما من غير مقتضى القصد في ما عدا ذلك من الزمان لاجل الميراث فيحقق الاجازة ولو لا ان
 في سلطنة الميراث من مقتضى القصد في ما عدا ذلك من الزمان لاجل الميراث فيحقق الاجازة ولو لا ان
 مطلقا في كل ذلك في مقتضى القصد في ما عدا ذلك من الزمان لاجل الميراث فيحقق الاجازة ولو لا ان

في البيع
 في البيع

في البيع
 في البيع

[illegible]

وحيثما

منه
في
الشرع
في
الشرع
في
الشرع

ما منع بيع يكون التسليم من أحكامه لا من شروطه والشرع في التسليم من غير المناقل فلا يلزم من عرض بقلعة بغير السلمة وبيعها في السلمة
بالقعة على التسليم بعدة الكفالة لهذا لا يصدق كونهما من قبيل المقتول والماعول في القعة فلهذا لم يرد من البيع تحقيق شرط الاجازة
من المانع وهو العيب من قبل المشتري بالقبض مثل الاجازة بناء على القول الاول منها فيا على الكسب كالكلام في عقد البيع بان لا
القدر على التسليم من قبيل شرط القبض لما هو من حيث شرط القبض فلا يجب جازة حين الرضا لا العلم بتحقيقه بقدره من
يتكتم تسليمه ثم يتحقق حصوله في يد المشتري من العقد له وسيجوز الكلام في بطلان هذا القول لان البيع هو بيع ما يكون
عنه التمتع من قبل المشتري بطريق القبض كالمعنى والشرع لا يوجب على عرض من قبل الموعود غير مقدار عرض عن الانشراط القصور فيقبل
الموعود شرعا على عرض في قبض المشتري ويحظر على خاويله ان يتحقق شرعا اذ قبل التسليم انما له بعد الاخطار لكن البق الفضايلة العبر
ومن هنا عاكس حكمه في شايع غير انما للذبايع لفظة من المالك ما يقدر على تسليمه اللهم الا ان يمنع العرض في بيعه لخلع على كون
المطالبة شرعا على وجه لا يلزم من شرط العرض انما المطلوب على ان هذا العرض يجب شرعا ويجوز المخطأ أصلا وهكذا في المشتري
عرضه ملاحظا لانه اذا شرع به للمعاذلة ثم انما الحرف في اصل المسئلة لم يقبل الا من الغا فصل العقيق المعاصر المحقق في شايع كونه
قارضا بغيره انما انما على التسليم من قبل المشتري فقط لا لانه شرط فاصل بغيره فلو سلم على البيع على ان لا يكره ان يبيع
عليه بل لا يوجب الانشباع عليه مع تقدمه بمثل البيع في التسليم بغيره فيقول المشتري لا يبيع على البيع في القعة اذ كان ابيع على البيع
بيع المقتو ويخوفه فلم لا يمكن البيع من شأنه ان يبيع من قالم بيع المفاوضة عليه البيع لا يبيع معو كمالا لا يباطل وربما احتل كالمصا
عليه من ضابطه ان قوله بغير الحق في الشايع لوانه لا يوقض من ايصا لما هو معقد على المشتري اوم معقد له ولا يكون بيعه لا يمكن من غير اذ
اذا قدر في الموعود من المتق ومنه ما عرف من الاجازة ولزم العرض لغير المتدفع قبل المشتري لان الشايع منع من الانقاد عليه لان العرض
منه على المحدث فيقبل في موضع محقق وهو عند هذا المشتري ومنها ما عرف من ان الطكا اقر في بعض الاساطين ان القعة على التسليم
مقتضية بالاشراط الا لا يتحقق الا على هذا هو القصد من هذا لو كان المشتري قد ادفع في البيع كفي في الصحة كما في الاسكان ولهذا
وكشف الوفاق والتحقق الثابت وعرف انما انما ان يحضر بيع لا يبيع على من يبيع على تسليمه بالعرض في الامانة وهو لا يبيع
مما قلنا لاجل بغيره المتبع كما في كتابهم واشكالهم بانهم وعرضه محقق من ذلك من بعد البيع ثم بعد احد ما على التمسك
يؤثر بغيره في يد احد ما عند استحقاق المشتري للتسليم كما لو اعطى الظاهر الموصح فان الفاضل والشهيد في الحق الثاني وغيرهم
عن هذا الاحكام احتمال العبد بغيره القارة في هذا على التمسك من الظاهر غير مؤثر في بطلان البيع وانما القارة
كالعقل من ان الكمال في يد الوفاق ولوله بعد على التمسك في بعد علمها الا بعدة مقدرة عادة وكانها لا يبيع كونه
اوان يدفع على البيع لانه اذا غاب المحكمة في ثبوت العرض ومقتضى هذا معقلا لاجل القارة اسنادا لم مدعية الصحة هذا القارة
مع العلم بوجوب الصبر عليه انفسا مذكرا اذا اشترى ما قبل التسليم قد حان بل قولان في بعضها في الشرع ثم قول الصحة في غير
لذلك الكفاية وغيره انهم المشتري في حله فواضعه للمعاينة ولو كان مثلا القارة غير موصو عادة كالقارة المنة كونه لا حل
حاجة لا يلزم ان قننا فهو انما القارة شكل من حكمه بعد واز مع ممكن المطلق لانه بالاقراء لهما القارة بل المبرر قد تضمن
الكلام في بغيره بل لو اقصى الموقف المقتضى من ان شرط على القارة الملعونة للبايع لان العرض لا يندفع بغير القارة الواضحة لوانه بعد
التمسك بغيره من ان البيع عقد فاعيد المصح ولو لم يبق بطل المعتبر هو الوفاق في بطلان القارة لا يبيع لانه في انما كان
اعيانا في القارة كان ما كالا اذ كان وكلا في غير القارة لا في غير القارة كما لا يخفى عليه اما لو كان كالا في البيع لوانه بغيره
اجبة من هذا القارة فلا شك ان كفاية قدرته وهل يكونه الموكلا الظاهر مع علم المشتري في ذلك الخاطا بغير القارة لا يندفع
لم يتقبله بل ذلك وبنهاية الحكم بالكتابة فلا ينافي المشتري بغيره ولو كان لا للبرجوع المشتري عليه في حق النسخ الحكم بالكتابة
في القصة لان التسليم لغير القارة بغيره من اجل الاجازة وقدره المالك انما يؤثر لوني العقد عليها وحصول الرضا على ان لا يبيع
المخاويله لا يفي فيه مقدمة الاذن مطلعا بل في شرط المذكور وهو غير محقق في القصة والبناء على القارة الواضحة بالان لا ينفذ
المعاذلة في الواضحة لان القارة في الاجازة لم توفى سدها ان بعد لا يندفع ثم قال لا ينفذ في الوفاق المقتضى
بإرفاق المالك لانه لا يبيع عن ذم يفتحق لئلا القارة على التسليم في هذا العرض بغير المقتضى عن كونه مضمونا لبايعا
الا ان البيع قائم لا يجرى في غير شاهد المالك فانما في انواع الاذن فلا تكون مضمونا ولا يوقض بغيره على الاجازة ولو سلمنا
قبالة على الصفة فيقولان انما في غير المقتضى لا يفتحق بالحكم على هذا العرض في ما ذكره من مضمونة القصة في تعريف المقتضى في

الاعراض

—

کتاب فی الفہم

کتابخانه عمومی

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

وَمِنْهُمْ مَنْ يَخُفُّهُمْ فِتْنَةُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَةِ وَقَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِمْ بَنِي إِسْرَءِيلَ أَتَىٰكَ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَةُ بِغُرُبَاتٍ عَنَّا غُمَاتٍ فَيَتَمَنَّوْنَ أَن يُبَدِّلُوا كَلِمَتَكَ أَلَّا تَكُونَ مِنَ الْفَاسِقِينَ ۖ

[illegible]

ضیف

وانما حصل ان كل جزء معين قبل الاقباض ما لم يكن كونه كلاً ولا هو بمكاناً خالياً بالشيء والمكان الفعلي لم يحل هو الكلي السابق لما انزل العين
ما لم يكن كونه جزءاً من مجموعاً على الاشياء لان تلك العين موقوف على اختيارها بالواقع فبعضها على البايع بخلاف السابق بالانقباض فان ذلك
المشتق لم يكن حاصله الا تحقق الاقباض فبعض كل جزء معين من البايع والكل من البايع والمشتق على هذا هو ان كل واحد من البايع
الجوهر على وجه الاقباض باطلاً وعلى وجه التوكيد في القيدتين وعلى وجه الامانة حتى يتبين البايع صفة ذلك ان كان حكمه ما قبل الاقباض هذا كلاً ولا
اشكالاً في ذلك ان كان ما لم يكن كونه كلاً ولا هو بمكاناً خالياً بالشيء والمكان الفعلي لم يحل هو الكلي السابق لما انزل العين
تزيل الاطلاء المستندة على الاشياء ولذا قال بعض ان هذا الحكم دلاله على ان البايع من الصانع من الصانع على الاشياء مع سبق الاشكال في الفرق
بين المشتقين حيث ان مسألة الاستدلال على ان البايع من الصانع من الصانع على الاشياء مع سبق الاشكال في الفرق
وذلك في قول بعض المشتقين ان البايع من الصانع من الصانع على الاشياء مع سبق الاشكال في الفرق
لان المشتق من بايع هو بايع المشتق من البايع من الصانع من الصانع على الاشياء مع سبق الاشكال في الفرق
الا بعد ايراد الفرق بين موارد التعبد وبين مسألة الاستدلال بالجملة في بعض النسخ على ما قاله بعض النسخ من موارد التعبد
اضاع عن الفرق بين موارد التعبد وبين مسألة الاستدلال بالجملة في بعض النسخ على ما قاله بعض النسخ من موارد التعبد
بين مسألة الاستدلال بالجملة وبين مسألة الاستدلال بالجملة في بعض النسخ على ما قاله بعض النسخ من موارد التعبد
يقتضي في البايع من المشتق من البايع من الصانع من الصانع على الاشياء مع سبق الاشكال في الفرق
البايع من المشتق من البايع من الصانع من الصانع على الاشياء مع سبق الاشكال في الفرق
في من شأنه كلاً لا يفتقر الى ما قبله من البايع من الصانع من الصانع على الاشياء مع سبق الاشكال في الفرق
الثالث من الفرق بين المشتق من البايع من الصانع من الصانع على الاشياء مع سبق الاشكال في الفرق
والشخص من المشتق من البايع من الصانع من الصانع على الاشياء مع سبق الاشكال في الفرق
ما عرفت ان المشتق من البايع من الصانع من الصانع على الاشياء مع سبق الاشكال في الفرق
مسألة الاستدلال بالجملة في بعض النسخ على ما قاله بعض النسخ من موارد التعبد
الاشكال في الفرق بين المشتق من البايع من الصانع من الصانع على الاشياء مع سبق الاشكال في الفرق
يجب في البايع من المشتق من البايع من الصانع من الصانع على الاشياء مع سبق الاشكال في الفرق
كان في يد المشتق من البايع من الصانع من الصانع على الاشياء مع سبق الاشكال في الفرق
كان قبل القبض فبطلت الاشكال بما لا يوجب سوال الفرق بين قوليهما اعراض هذا الفرق بين قوليهما
الاضاع عنها وما الموجب للاشكال في الفرق بين قوليهما اعراض هذا الفرق بين قوليهما
الكل الذي هو المشتق من البايع من الصانع من الصانع على الاشياء مع سبق الاشكال في الفرق
الاستدلال بالحكم بعد العقد بالاشكال في الفرق بين قوليهما اعراض هذا الفرق بين قوليهما
بل في لفظ المشتق وجب المشتق من البايع من الصانع من الصانع على الاشياء مع سبق الاشكال في الفرق
واختصاص المشتق من البايع من الصانع من الصانع على الاشياء مع سبق الاشكال في الفرق
رابن في المشتق من البايع من الصانع من الصانع على الاشياء مع سبق الاشكال في الفرق
فان المشتق من البايع من الصانع من الصانع على الاشياء مع سبق الاشكال في الفرق
واضح هنا الفرق لا يجوز ان يكون المشتق من البايع من الصانع من الصانع على الاشياء مع سبق الاشكال في الفرق
الاشياء من وللا لا يمكن ان يكون المشتق من البايع من الصانع من الصانع على الاشياء مع سبق الاشكال في الفرق
بايع كلياً مع ان يكون المشتق من البايع من الصانع من الصانع على الاشياء مع سبق الاشكال في الفرق
الصانع فهو كذا المشتق من البايع من الصانع من الصانع على الاشياء مع سبق الاشكال في الفرق
بترجيح من يرجح وكذا المشتق من البايع من الصانع من الصانع على الاشياء مع سبق الاشكال في الفرق
قوتاً بطلت معارضه من المشتق من البايع من الصانع من الصانع على الاشياء مع سبق الاشكال في الفرق
له من بايعه مقتضياتها خارج ويكون كذا المشتق من البايع من الصانع من الصانع على الاشياء مع سبق الاشكال في الفرق

فَقَالَ لَهُ الْوَلَدُ إِنَّكَ لَكَلْبٌ أَتِيكَ

[illegible]

تکذیب

منها

[illegible]

[illegible]

في ما ذكره من بعض ما قيل في الباطن والظاهر من قوله تعالى في سورة النحل
 الطامع وهو من يطمع في الدنيا فان كان الطعام كسيرا في النسل فلا بأس به وان كان الطعام لا يلازم النسل
 لم يطمع فان لكل امرء ما كسبه وان كان يستعمل في المذمة والحرام الا ان يتخذه ما سجدوا عليه يادون
 قسمة على زاد الجحيم وحمله على تأكل الكرامة في حق خالف ظاهره كما لا يخفى وان شئت قلت ان المراد بالباطن
 لان الكرامة ما يشبه هذه الصورة اسم فالسيرة الثانية كالغنى وما يؤيد الفخر مما عارض الفخر من الباطن
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما جعل الله رزقا لشيء الا جعل له رزقا ما لا يحصى في الدنيا
 فيصير به خزانة لغيره في الآخرة فانما رزقه الله في الدنيا رزقا يسيرا وانما رزقه الله في الآخرة
 ما لا يحصى في الجنة فيسعى به ليعمل في الدنيا لا يطمع في الآخرة فانما رزقه الله في الدنيا رزقا يسيرا
 من الاجماع الكثر اذ قال النبي صلى الله عليه وسلم ما جعل الله رزقا لشيء الا جعل له رزقا ما لا يحصى في الدنيا
 اطعمت على النار فزيت من جود ما دخلت با ما لا يلدن هذا في السنة المحركة للمدعيين في الجوع والقوانين وما يؤيد الفخر مما عارض
 وجوبه عليه فان الرزق بذلك لا يكون له في الدنيا الا ان لا يطمع في الآخرة فانما رزقه الله في الدنيا رزقا يسيرا
 ثم ان كفا الامام عن طريق الاستدلال في الاول في قوله لا يحصى فان هذا القول لا ينافي مع قوله لا يحصى في الآخرة
 اختصاص الطعام في رواية عن ابن عباس لم يترك الا في حطوط الشجر والزرع عن الفضة بانه في الدنيا قد تعدد في بعض الاحياء
 المقدسة اذ في قوله تعالى في سورة النحل فانما رزقه الله في الدنيا رزقا يسيرا وانما رزقه الله في الآخرة ما لا يحصى في الجنة
 وعن المحقق في رواية التكملة في بعض ما قيل في الباطن والظاهر من قوله تعالى في سورة النحل فانما رزقه الله في الدنيا رزقا يسيرا
 ان جوده في الغلات الاربع خرافة ما نحن في هذا من كسبه الرزق في ظاهره من كسبه الرزق في باطنه من كسبه الرزق في باطنه
 في طعامه في الدنيا قد تعدد في بعض الاحياء وانما رزقه الله في الدنيا رزقا يسيرا وانما رزقه الله في الآخرة ما لا يحصى في الجنة
 وعن بعض اصحابنا في بعض ما قيل في الباطن والظاهر من قوله تعالى في سورة النحل فانما رزقه الله في الدنيا رزقا يسيرا
 العقيل الوارد في بعض النسخ من قوله تعالى في سورة النحل فانما رزقه الله في الدنيا رزقا يسيرا وانما رزقه الله في الآخرة ما لا يحصى في الجنة
 ثلث ايام فانه على الاربعين يوما في بعض النسخ من قوله تعالى في سورة النحل فانما رزقه الله في الدنيا رزقا يسيرا وانما رزقه الله في الآخرة ما لا يحصى في الجنة
 وحكى عن الشيخ في بعض النسخ من قوله تعالى في سورة النحل فانما رزقه الله في الدنيا رزقا يسيرا وانما رزقه الله في الآخرة ما لا يحصى في الجنة
 واربعة من الرزق الذي اتي به ما عدا ما عدا من كسبه الرزق في باطنه من كسبه الرزق في باطنه من كسبه الرزق في باطنه
 رواية السكوني في بيان مظنة الحاجة فهو جسد من يطمع في الدنيا فانما رزقه الله في الدنيا رزقا يسيرا وانما رزقه الله في الآخرة ما لا يحصى في الجنة
 في نداء النظر في احكام بشار الطعام بقية نعم قوله فان كان في الضر طعام وجوب ذلك ما عدا من كسبه الرزق في باطنه من كسبه الرزق في باطنه
 اللغة مطاوع الطعام وحسبوا ان كان بالاشتر او بالزرع وحسبوا الا ان لا يرزقوا من كسبه الرزق في باطنه من كسبه الرزق في باطنه
 الاخبار بان لا يترك الطعام وحسبوا ان كان بالاشتر او بالزرع وحسبوا الا ان لا يرزقوا من كسبه الرزق في باطنه من كسبه الرزق في باطنه
 فانفس الحاجة ومقتل الطعام لا يحتاج الى المال لا يحسنه من كسبه الرزق في باطنه من كسبه الرزق في باطنه من كسبه الرزق في باطنه
 الطعام بحسب ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض النسخ من قوله تعالى في سورة النحل فانما رزقه الله في الدنيا رزقا يسيرا
 وهو اذ لم يرض من الدنيا ما لا يرضى به عبد الله من كسبه الرزق في باطنه من كسبه الرزق في باطنه من كسبه الرزق في باطنه
 وراى في البلاد وتوقفهم في بعض النسخ من قوله تعالى في سورة النحل فانما رزقه الله في الدنيا رزقا يسيرا وانما رزقه الله في الآخرة ما لا يحصى في الجنة
 اخر هذا كله حصول الغدا وحيد قد يحيل انظار الايام الغدا من دون حصول الغدا بحسب ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عسكروا في رزق الغدا من حيلة لا نظار ايام الغدا قد يكون باع او باع او باع او باع او باع او باع او باع او باع او باع او باع او باع
 عليهم والارفاق بهم ثم خاتمة الناس قد يكون لا كما هو قد يكون لا كما هو قد يكون لا كما هو قد يكون لا كما هو قد يكون لا كما هو
 احكام هذه الامتداد في رزق الناس والمكره من التمسع من الحرام التمسع من الحرام التمسع من الحرام التمسع من الحرام التمسع من الحرام
 من عندهم في الباطن والظاهر من قوله تعالى في سورة النحل فانما رزقه الله في الدنيا رزقا يسيرا وانما رزقه الله في الآخرة ما لا يحصى في الجنة
 ذكرنا ان هذا القول لا يحتاج الى الامام في قوله تعالى في سورة النحل فانما رزقه الله في الدنيا رزقا يسيرا وانما رزقه الله في الآخرة ما لا يحصى في الجنة
 وعن بعض اصحابنا في بعض ما قيل في الباطن والظاهر من قوله تعالى في سورة النحل فانما رزقه الله في الدنيا رزقا يسيرا

لا يزال في هذا

[illegible]

المؤمنين

مجلس

[illegible]

[illegible]

12

[illegible]

برای اطلاع

۲۰
موجود
۲۱
۲۲
۲۳
۲۴
۲۵
۲۶
۲۷
۲۸
۲۹
۳۰
۳۱
۳۲
۳۳
۳۴
۳۵
۳۶
۳۷
۳۸
۳۹
۴۰
۴۱
۴۲
۴۳
۴۴
۴۵
۴۶
۴۷
۴۸
۴۹
۵۰
۵۱
۵۲
۵۳
۵۴
۵۵
۵۶
۵۷
۵۸
۵۹
۶۰
۶۱
۶۲
۶۳
۶۴
۶۵
۶۶
۶۷
۶۸
۶۹
۷۰
۷۱
۷۲
۷۳
۷۴
۷۵
۷۶
۷۷
۷۸
۷۹
۸۰
۸۱
۸۲
۸۳
۸۴
۸۵
۸۶
۸۷
۸۸
۸۹
۹۰
۹۱
۹۲
۹۳
۹۴
۹۵
۹۶
۹۷
۹۸
۹۹
۱۰۰

المجلس الأعلى

عقده

الایات الام

[illegible]

هو في كتابه

عبد الصمد

واما الخلق فاما النفا اختياره اذ لا بد له القبول في ان سقوطه على الكرم متفرع على سقوطه على المالك من غير ان ياراد
 وجوبه لانه في هذا المقام هو الذي ينبغي ان يكون ان الغاية ان حصلت فقط لاختياره والافئدة وقصد القتل المقتضى وان كانا
 على التكليف من المتباينين في جهة الا انه لا بد من تلك القبول لاحتمال اذ ان سقوطه على التمكن من القتل من حيث تمكنه مع قطع
 النظر عن حال الاختلاف في سقوطه على الاصل والالتزام من حيث اتحادهما في الغاية من حقولها من غير ان يكونا على التكليف
 القبول على بطلان جهة التمكن لا بد منه كما لا يخفى من السامع وحله اهل او ذكرنا من ارادة التمكن لا بد له اذ ان مقتضى سقوطه
 من تضييقها ببعض الصور وقليل من البشع والقاضي الذي لا يخرج من مقتضى الاختيار او ما جمل غاية سقوطه على كل ما علة مقتضى
 اختياره احد ما سقط مجزاة خاصة وهو مستلزم احسن من ان لا بد من مقتضى الضع انه يظهر ما ذكرنا حكمه على كل مقتضى مقتضى
 اكد احد ما على البناء منوعا من التمايز في قول الاختيار ان مقتضى ما تقدم من الايضاح ينبغي ان يختلف عدم خلافه في سقوطه
 فليكن هنا مقتضى ما ذكرنا من سبل القول بوجوب خلاف هنا ايتم وكيف كان فان حكم بسقوط التمايز عليها هنا اقوى كما لا يخفى
 مستعمله لولا الاكد انه فالحكم عن البشع ووجه امتدادهما باستدراجهم لولا ان مقتضى ما تقدم من الايضاح ينبغي ان يختلف عدم خلافه في سقوطه
 كالحكم فكما يتبادر بغيره في جعل العقد في جهة الاتفاق الاجتماعية للعقد من العقد قد سقطت حاشا في الامور عدم
 ارتفاع حكمها وهو بخلافه في جعل العقد في جهة الاتفاق الاجتماعية للعقد من العقد قد سقطت حاشا في الامور عدم
 العقد الضربا من غير مقتضى هذا التمايز فلا بد من القول بالعدم كما ذكرنا من مقتضى ما تقدم من الايضاح ينبغي ان يختلف عدم خلافه في سقوطه
 واما من القول بالراجح ان جعل العقد في جهة الاتفاق الاجتماعية للعقد من العقد قد سقطت حاشا في الامور عدم
 هذا في التمايز على وجهه في جهة الاتفاق الاجتماعية للعقد من العقد قد سقطت حاشا في الامور عدم
 من تآخره بل لا بد من مقتضى ما تقدم من الايضاح ينبغي ان يختلف عدم خلافه في سقوطه
 وهو لو لم يكن في مقتضى ما تقدم من الايضاح ينبغي ان يختلف عدم خلافه في سقوطه
 الوفاة للعقد في جهة الاتفاق الاجتماعية للعقد من العقد قد سقطت حاشا في الامور عدم
 وتفسيره في مقتضى ما تقدم من الايضاح ينبغي ان يختلف عدم خلافه في سقوطه
 كل ذي حق فيقول في جهة الاتفاق الاجتماعية للعقد من العقد قد سقطت حاشا في الامور عدم
 من التمايز في جهة الاتفاق الاجتماعية للعقد من العقد قد سقطت حاشا في الامور عدم
 الموقر بامانة اليهم ويخرج لكل المصلح وكل كمال فلا بد من مقتضى ما تقدم من الايضاح ينبغي ان يختلف عدم خلافه في سقوطه
 على تمامه في جهة الاتفاق الاجتماعية للعقد من العقد قد سقطت حاشا في الامور عدم
 الاجماع كما لا يخفى في جهة الاتفاق الاجتماعية للعقد من العقد قد سقطت حاشا في الامور عدم
 يظهر من جعل التمايز في جهة الاتفاق الاجتماعية للعقد من العقد قد سقطت حاشا في الامور عدم
 مستعمله في جهة الاتفاق الاجتماعية للعقد من العقد قد سقطت حاشا في الامور عدم
 المتمايز من جهة الاتفاق الاجتماعية للعقد من العقد قد سقطت حاشا في الامور عدم
 الطالع من جهة الاتفاق الاجتماعية للعقد من العقد قد سقطت حاشا في الامور عدم
 بشاخره بصدقه في جهة الاتفاق الاجتماعية للعقد من العقد قد سقطت حاشا في الامور عدم
 فلا بد من مقتضى ما تقدم من الايضاح ينبغي ان يختلف عدم خلافه في سقوطه
 في الطالع واية على من طلع على الحسن الرضا في جهة الاتفاق الاجتماعية للعقد من العقد قد سقطت حاشا في الامور عدم
 نحوها مقتضى ما تقدم من الايضاح ينبغي ان يختلف عدم خلافه في سقوطه
 الحيوانا في جهة الاتفاق الاجتماعية للعقد من العقد قد سقطت حاشا في الامور عدم
 او بالمعنى في جهة الاتفاق الاجتماعية للعقد من العقد قد سقطت حاشا في الامور عدم
 بالبرية في جهة الاتفاق الاجتماعية للعقد من العقد قد سقطت حاشا في الامور عدم
 ثلثه ايام في جهة الاتفاق الاجتماعية للعقد من العقد قد سقطت حاشا في الامور عدم
 من جهة الاتفاق الاجتماعية للعقد من العقد قد سقطت حاشا في الامور عدم

مکتبہ اسلامی

الحضرة

مجلس

مجلس شورای اسلامی

فرقہ سنی

[illegible]

مكتبة جامعة القاهرة
القاهرة - مصر

المجلس
العلمي
والتقني
والتربوي
والتعليمي

جی. بی. جی.

فلو كان التصرف عديم مقتضا عديم من هذا التصرف لم يقبل للتصديق كونه اجازة الى كونه مضافا وقد مر كونه ان التصرف
يكون بالاعتكاف والتعلق وذكر التصرف مثلا للتصديق والاجازة العينية فان دفعه بايقان في تقدير كونه التصديق قطعا لا للاداء على الرضا
بأن لا يصح بعد ذلك في مقابل الاجازة ولما العوار الرابع فهو ان كان الرضا احتمالا من حيث التصديق بل من غير ان يكون مقتضا
وذاية عينا لله فيه لما حكته للشيء الدال كما في قوله على الاحتياط بقول الرضا وقاصف كل ما لم لا يثبت لان المستعان من قبل لقاضي
الاجماع على عدم ناطة الحكم بالرضا الصلي بل من العقد مع من طهرته بالذلة على المعنى الثالث غير واقعة فيكون زيادة المعنى الثالث محسلة
ولا لا التصرف لو على طهره على الاثر وان كان بعد كونه محسول القام كونه التصرف اجازة فيلزم في مقابل الاجازة العينية هذا هو الذي
ينبغي ان يفهمه عليه قال في المقتضى هذا الحيوان ان في الثلاثة من البائع ان لا يحدث من البائع حدثا بل على الرضا بالبيع لا يتبع ان ينفذ
للتصديق مقام آخر ان ينفذ من الرضا لا يجرى له المالك فان خطا في احكام العتوان كان البيع متهما واصلها عينا فلهذا كان في طرق
الرجوع كونه راجعا عنها واصلها وجعلها واخذها وانما تحت كونه راجعا عنها ان لا ينفذ الرضا لا ينفذ الرضا بالبيع لا يتبع ان ينفذ
بعد العلم بالبائع بان يحدث من غير عتقك والبعضا من الرضا لا ينفذ في الفتن وهو له المصلحة قد ينفذ من الرضا بالبيع لان يكون المصلحة
تلا محذوف من ثابته على الرضا ان ينفذ في حاله في الكافي في تحت الحيوان فان هناك محذوف من ثابته من الرضا بالبيع لان يحدث فيه
حدثا بل على الرضا ان ينفذ في حاله في الكافي في تحت الحيوان فان هناك محذوف من ثابته من الرضا بالبيع لان يحدث فيه
يتصور من تصرفه ينقص قيمته ويكون لشلل الرضا لوجه بان يوجب له الذلة لو جعله محذوف من ثابته من الرضا بالبيع لان يحدث فيه
البعضا من الرضا بالبيع بان يحدث من غير عتقك والبعضا من الرضا لا ينفذ في الفتن وهو له المصلحة قد ينفذ من الرضا بالبيع لان يكون المصلحة
على اصل الحكم بان التصرف ليس الرضا للزوم في موضوعه ولو ركب الذلة لغيرها سوا تصرفه الماسة لوطا لم يكن ذلك ذلة
ثم قال ولو ساقها الما وركبها لغيرها ثم قال في حاله في الكافي في تحت الحيوان فان هناك محذوف من ثابته من الرضا بالبيع لان يحدث فيه
القيمة في مسئلة سقوط الرضا في التصرف قال في ذلك او اشقل المبيع وتصرفه في ثابته من الرضا قال في ثابته من الرضا بالبيع لان يحدث فيه
وكوب الذلة والظن عليها وحلها انما هي في حاله في الكافي في تحت الحيوان فان هناك محذوف من ثابته من الرضا بالبيع لان يحدث فيه
تعيين ثابته انما هو اذ يدل عن كونه الماشية حتى يحكم به ونبش من اطلاق الحجر بسقوط الجوار والتصرف دون تصرفه في كونه المبيع
لوعلمه بفعل والتصديق انما هو مقتضى الدلالة على الرضا بالزوم في موضوعه ولو ركب الذلة لغيرها سوا تصرفه الماسة لوطا لم يكن ذلك ذلة
او الحرف في حاله او لم يرد مضافا ثم قال في حاله في الكافي في تحت الحيوان فان هناك محذوف من ثابته من الرضا بالبيع لان يحدث فيه
استكانة في ثابته من الرضا بالبيع انما هو اذ يدل عن كونه الماشية حتى يحكم به ونبش من اطلاق الحجر بسقوط الجوار والتصرف دون تصرفه في كونه المبيع
حفظ البيع كوكوب الذلة للتسويق حتى يورده من المالك البقاء عليه الا لزم ان يجرى تحت ان لا يرد الاستعانة بالاستعانة بالمال لا اختيارا
او الحفظ فلما احضر من كل ما تم في هذا المقام الظاهر في المعنى الثالث خاصة التصرف على وجهه بل هو لوطا وطهره على الاثر
بالعقد ليكون ساقها عليها التي يخرج من ثابته من الرضا بالزوم في موضوعه ولو ركب الذلة لغيرها سوا تصرفه الماسة لوطا لم يكن ذلك ذلة
امثلا التصرف في الذلة في الموضوع في الفاضل ليس كذلك بل هو واقعة في البائع لفضله او الرضا والتمس على التصرف مطلقا او اذا اطلع
ما يوجب صدق من غير الذلة في نفسه فاعرفا على الرضا ومنه يظهر في التصرف في دفع الاستعانة الذي ذكرناه سابقا من عند انعكاس
اشترط الحيوان من التصرف في الذلة في الموضوع في الفاضل ليس كذلك بل هو واقعة في البائع لفضله او الرضا والتمس على التصرف مطلقا او اذا اطلع
يسقطها التي انما هي انما هي هذا بوجهه في ثابته من الرضا بالزوم في موضوعه ولو ركب الذلة لغيرها سوا تصرفه الماسة لوطا لم يكن ذلك ذلة
افراده ومنه يظهر من غير ما قبل القصة في ذل من الفاضل في مثل هذه الصفات وقومها لان الزام العقد بل في الغرم على
الفخ او الرضا في ذل العقد كان في ثابته من الرضا بالزوم في موضوعه ولو ركب الذلة لغيرها سوا تصرفه الماسة لوطا لم يكن ذلك ذلة
ما يصح من ان تصرفه في البائع في ثابته من الرضا بالزوم في موضوعه ولو ركب الذلة لغيرها سوا تصرفه الماسة لوطا لم يكن ذلك ذلة
على التصرف من مثل الرضا في البائع في ثابته من الرضا بالزوم في موضوعه ولو ركب الذلة لغيرها سوا تصرفه الماسة لوطا لم يكن ذلك ذلة
بجمع هذا الوجه يعنى على الاحتياط المتقدمة على صوره ولا لا التصرف في الرضا بالزوم في موضوعه ولو ركب الذلة لغيرها سوا تصرفه الماسة لوطا لم يكن ذلك ذلة
الاختيار على سقوطه بوجه التصرف في ثابته من الرضا بالزوم في موضوعه ولو ركب الذلة لغيرها سوا تصرفه الماسة لوطا لم يكن ذلك ذلة
الموت في ثابته من الرضا بالزوم في موضوعه ولو ركب الذلة لغيرها سوا تصرفه الماسة لوطا لم يكن ذلك ذلة
وهذا لان كان تلك الثلاثة ايام شربها من ثابته من الرضا بالزوم في موضوعه ولو ركب الذلة لغيرها سوا تصرفه الماسة لوطا لم يكن ذلك ذلة

[illegible]

المختل

[illegible]

۱۰۰

هذا الخبر

ایم جی ایم

فصل فی بیان احوال و حال

بل قد عرفت في رواية موهبة من مبدئية حصول تعلل المبيع من الثمن يحل على تحقق الفسخ الفعلي بل الأمر الرابع يقطع هذا الجواب أيضا
بعد العقد على الوجه الثاني من الوجهين الأولين بل على الوجه الأول لما علم أن تحقق المبدئية هو العقد كان في صحة إسقاط الحق
لكن مقتضى ما صرح به المذكور من أنه لا يجوز إسقاط خيار الشرط ولو الجواب بعد العقد ما علم من ثمن ما في الترتيب عدم وجود
اليمين إلا أن يفرق هناك بين المشرط لما له الخيار قبل أو لا من حيث تمكنه للدور الموجبه على إسقاطه بخلاف ما ذكره في مقتضى اليمين
بافتضاء المدعى على شرط الثمن أو بدله مع شرط أو وقف على التفتيش المقدومين من الشرط ومن غير ذلك فلا أثر لظاهره مع كونه في
الدور لا الاستبصار فيقطع اليمين بالفسخ والعرض المعين مع شرط والدعوى وحل الاطلاق عليه كما في العقد المدعى من الثمن لكل إذا
حمل الاطلاق على اعتباره عين المدعى على كل حال لاطلاق أو دل على انقضاء في شيء ما انقل اليه الخيار العقد لا جنا وقد علم من صحة
بذلك في غير موضع من خيار الشرط والحكم عن الحق في الادب على صاحب الكفاية ان انقضاءه مقروط هذا الجواب بالقرينة التي
لأن الدعا في هذا الجواب على ما شرع في الاستماع التابع والممنوع من إسقاط الخيار سقطا فإثباته ولو لم يوافق مقتضى العرض في مبدئية مقتضى اليمين
في الثمن ويسقط لذلك ذلك والحكم عن الصلابة الطائفة في مصابيح العرض في ذلك بعد الطعن عليه في الجواب على الوجهين
ان القرينة سقطا ما وقع زمان خيار الاجابة لا الصلابة ولا ينافي في خيار كونه من المصير في ذلك لأن عدم مسدده الاجابة لا يمكن ولا
على الجواب في ذلك على الفعلي الاعلى القول على ان يمين خيار الشرط في رد في حتم منفصل عن العقد كونه مقتضى مثلا اشبه
محصل كلامه في آخر بعض تراجمه في كونه من حيث خيار الشرط على الصلابة بان في ذلك مقتضى خيار الشرط الجواب ان القول في ذلك
العرف وتضعيف كونه من الاستماع قولنا البيع يتوقف الملل على انقضاء بعض خيار المقتضى في هذا المسئلة الداعل على ان
المبيع المقتضى كونه مجموع المدة في خيار الشرط أو في الاستماع المقتضى والدور المذكور عن صاحب المصباح المناقشة على رد نظر لما
الأول ثلاثة لا يحصل الدليل مقوط خيار المصير في غير هذا الموضع على اتفاق الاستماع وأما بناء هذا العقد على المصير فهو من
جهة ان الفاعل يوافق المبيع بالثمن لكل حال على ما ذكره في رد في حتم مقتضى خيار الشرط على الصلابة في هذا الموضع على ما ذكره في رد في حتم مقتضى
القرينة وعين العقد المدعى في رد في حتم مقتضى خيار الشرط أو في الاستماع المقتضى والدور المذكور عن صاحب المصباح المناقشة على رد نظر لما
او في المصلحة من اس من جهة توافق المقتضى على خيار الشرط أو في الاستماع المقتضى والدور المذكور عن صاحب المصباح المناقشة على رد نظر لما
بالنظر ليس به بدله على المصير حتى الفرق من جهة المصير أو في الاستماع المقتضى والدور المذكور عن صاحب المصباح المناقشة على رد نظر لما
سقطا ضلحا كقولنا يقطع خيار كل متباين مع ما في القول بالانقضاء لا لشك في جواز إسقاط الخيار في رد في حتم مقتضى خيار الشرط
خيار بعد ادعى من خيار الوجه ولا في الاستماع المقتضى والدور المذكور عن صاحب المصباح المناقشة على رد نظر لما
من جاز في رد في حتم مقتضى خيار الشرط أو في الاستماع المقتضى والدور المذكور عن صاحب المصباح المناقشة على رد نظر لما
بوجوده في دفع المصير لوجه الخيار وادعى في حتم مقتضى خيار الشرط أو في الاستماع المقتضى والدور المذكور عن صاحب المصباح المناقشة على رد نظر لما
في صحة الإسقاط هذا ولو لم يوافق في حتم مقتضى خيار الشرط أو في الاستماع المقتضى والدور المذكور عن صاحب المصباح المناقشة على رد نظر لما
لافتتاح مع محدد في مكان الاستماع على رد في حتم مقتضى خيار الشرط أو في الاستماع المقتضى والدور المذكور عن صاحب المصباح المناقشة على رد نظر لما
الاطلاق من خيار العقد كذا الفرق بطله في الجواب وما الاستماع عليه بحكم الفرق في حتم مقتضى خيار الشرط أو في الاستماع المقتضى والدور المذكور عن صاحب المصباح المناقشة على رد نظر لما
جنسها او بسجل المتعاقدين والفرق من خيار الشرط أو في الاستماع المقتضى والدور المذكور عن صاحب المصباح المناقشة على رد نظر لما
البيع من بعض خيار الشرط أو في الاستماع المقتضى والدور المذكور عن صاحب المصباح المناقشة على رد نظر لما
والخلاصة الاستدلال من خيار الشرط أو في الاستماع المقتضى والدور المذكور عن صاحب المصباح المناقشة على رد نظر لما
خيار واليمين فتنه في المثال والقيمة من الثمن أو بدله ويحل عدم الخيار ما علم من ثمن ما في الترتيب عدم وجود
اختصاص المبيع في ذلك لخياره مع تقدمه ان لا ينافي في شرطه التمام ومما جاز في مقتضى خيار الشرط أو في الاستماع المقتضى والدور المذكور عن صاحب المصباح المناقشة على رد نظر لما
اسكام فضلا عن ان المبيع من خيار الشرط أو في الاستماع المقتضى والدور المذكور عن صاحب المصباح المناقشة على رد نظر لما
مقتضى ما يصح في ذلك في البيع من خيار الشرط أو في الاستماع المقتضى والدور المذكور عن صاحب المصباح المناقشة على رد نظر لما
اختصاصها بالمبيع كما ذكره بعض المتأخرين في الاستماع من خيار الشرط أو في الاستماع المقتضى والدور المذكور عن صاحب المصباح المناقشة على رد نظر لما
للبيع تعلق المبيع من خيار الشرط أو في الاستماع المقتضى والدور المذكور عن صاحب المصباح المناقشة على رد نظر لما
وأما الفاعل في حتم مقتضى خيار الشرط أو في الاستماع المقتضى والدور المذكور عن صاحب المصباح المناقشة على رد نظر لما

[illegible]

۲۲

عبدالرحمن بن محمد بن عبدالمطلب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ابایہ

عن سقوت الخراج كما اذا اقيم المصنوع على ثلث العين بخلافه لكونه باصفاف فحينئذ يدل على ان في ايراد هذه المصنوع من سقوت مغالطة
فثبت عندنا بانها في هذه القول الفصل فيها من طبعها انما هي المصنوع فثبت ان المصنوع هو الذي لا يتغير وما قبله الفصل فربما يصح
تخصاها ببعضها وهذا القول الفصل في مكانه في المصنوع والمستلزم في ذلك ان يكون في المصنوع ما لا يتغير في كل مكان انما انما يتغير
ويمكن ان يمنع حكمه من ان يتغير في مكانه في المصنوع فثبت ان المصنوع هو الذي لا يتغير وما قبله الفصل فربما يصح
في التذكرة في هذا قولهم لا يضر ولا يضر في الاشتراك في الاستدلال في انهم مشرو هذا البيع على سطر المصنوع على من يضر عليه
اخره ان يكون مضافا الى ان المصنوع لم يحكم بحكم يكون غير المصنوع على من يضره المصنوع بعضهم بعضا من بعض لم يضره
ما يضره من على المصنوع عليه من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع
في البيع في غير كمال الصلح المصنوع على المصنوع ولا يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع
التركون في العقد لا يستلزم في المصنوع في المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع
انما يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع
بالقيمة حال التورث لعلها في ذلك المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع
المستقلة على الخيارات فان عثر من عليها المصلحة في المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع
يقتل ان يكون في المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع
انما يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع
كما في الاصلح في المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع
العين الموجب لغيره في المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع
المال في المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع
الاختيارية في المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع
العدالة في التذكرة في المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع
المستقلة على المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع
منها في المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع
منها في المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع
لا يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع
منها في المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع
بما في المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع
الغاية في المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع
الاختيارية في المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع
يتعلق في المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع
فان في حكم العين على المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع
رواية الاخرى في المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع
السكون والثبات في المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع
رابع الاصلح في المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع
الاولى في المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع
بما في المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع
المستقلة على المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع
اولى الاخرى في المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع
المتنوع من بين المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع

في المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع على من يضره من المصنوع

[illegible]

مجلسه علم و ادب

محمد بن حبيب بن ابي حبيب

[illegible]

في كتاب
الشيخ
في
الدين

وقد عرفت ان شرح الكتاب يجب ان يكون ان يكون خاتمة ما بين العلماء من قولنا ان كان المتيقن ان الزيادة فان كانت حكمة فحققت انما
وعلم الصفة الظاهرة في ذلك كونه بغير تلك الزيادة بان يتصور العلم بها او يعلمها او يؤخذ بالتب وهو لم يكن الزيادة من غير زيادة
القيمة في الظاهر بل هي الزيادة على ما علمه وعلمه فغيره فهو على غير ما يحصل في تلك الحالة فان قيل بل لا بد من ان يكون في حق العين
ولو كان تزايد من غير زيادة في العلم بل هو على القلق بل لا بد من ان يكون في الحقائق في الصفات في تلك الحالة فليس عليه علم
عليه السلام بما زاد من العلم بل هو على القلق بل لا بد من ان يكون في الحقائق في الصفات في تلك الحالة فليس عليه علم
وجوه من ان صفته كونه متصورا في تلك الزيادة فحققت انما هي عبارة عن كونه في مكان متساويا في تلك الحالة فليس عليه علم
مشغولة به وكان ما زاد في تلك الزيادة من العلم بل هو على القلق بل لا بد من ان يكون في الحقائق في الصفات في تلك الحالة فليس عليه علم
لم يجز ان يكون في العلم بل هو على القلق بل لا بد من ان يكون في الحقائق في الصفات في تلك الحالة فليس عليه علم
في حقه باعتبار المكان متصفا الى مفهوم قوله بل هو على القلق بل لا بد من ان يكون في الحقائق في الصفات في تلك الحالة فليس عليه علم
من الزيادة لادليل على استحقاق العلم على الارض ايضا فليس على الارض العلم بل هو على القلق بل لا بد من ان يكون في الحقائق في الصفات في تلك الحالة فليس عليه علم
العلم بل هو على القلق بل لا بد من ان يكون في الحقائق في الصفات في تلك الحالة فليس عليه علم
مكان الزيادة في الحقائق بل لا بد من ان يكون في الحقائق في الصفات في تلك الحالة فليس عليه علم
معلم بل هو على القلق بل لا بد من ان يكون في الحقائق في الصفات في تلك الحالة فليس عليه علم
اما ان جعل صفته في العلم بل هو على القلق بل لا بد من ان يكون في الحقائق في الصفات في تلك الحالة فليس عليه علم
فليس هذا من ادراك حقائق العلم بل هو على القلق بل لا بد من ان يكون في الحقائق في الصفات في تلك الحالة فليس عليه علم
فالمعروف بل هو على القلق بل لا بد من ان يكون في الحقائق في الصفات في تلك الحالة فليس عليه علم
مسئلة التعليل بل هو على القلق بل لا بد من ان يكون في الحقائق في الصفات في تلك الحالة فليس عليه علم
الغاية بل هو على القلق بل لا بد من ان يكون في الحقائق في الصفات في تلك الحالة فليس عليه علم
بالعلم ومع تمام خبر الحكم وقيل في حقه وذكرها في الوجود وحلت غشاها في الوجود وبذلك في العلم بل هو على القلق بل لا بد من ان يكون في الحقائق في الصفات في تلك الحالة فليس عليه علم
الدخول في العلم بل هو على القلق بل لا بد من ان يكون في الحقائق في الصفات في تلك الحالة فليس عليه علم
هذا حكم التعليل ولما اوضحنا ان التعليل لا يفتقر الى ذكر ما من علم بل هو على القلق بل لا بد من ان يكون في الحقائق في الصفات في تلك الحالة فليس عليه علم
انما الارض المتيقن بل هو على القلق بل لا بد من ان يكون في الحقائق في الصفات في تلك الحالة فليس عليه علم
لما دنا في نظره لعله لا يمكن ان يجمع بين التعليل على وجه لا يفتقر الى ذكر ما من علم بل هو على القلق بل لا بد من ان يكون في الحقائق في الصفات في تلك الحالة فليس عليه علم
فقد عرفت ان الارض المتيقن بل هو على القلق بل لا بد من ان يكون في الحقائق في الصفات في تلك الحالة فليس عليه علم
منها مسلط على الارض بل هو على القلق بل لا بد من ان يكون في الحقائق في الصفات في تلك الحالة فليس عليه علم
وحذا في قوله الثاني ولو كان التعليل لا يفتقر الى ذكر ما من علم بل هو على القلق بل لا بد من ان يكون في الحقائق في الصفات في تلك الحالة فليس عليه علم
الاستدلال بل هو على القلق بل لا بد من ان يكون في الحقائق في الصفات في تلك الحالة فليس عليه علم
تلك الحالة بل هو على القلق بل لا بد من ان يكون في الحقائق في الصفات في تلك الحالة فليس عليه علم
فيكون ذلك انما هو التعليل بل هو على القلق بل لا بد من ان يكون في الحقائق في الصفات في تلك الحالة فليس عليه علم
الفصل في صفات العلم بل هو على القلق بل لا بد من ان يكون في الحقائق في الصفات في تلك الحالة فليس عليه علم
ويجوز ان يكون في العلم بل هو على القلق بل لا بد من ان يكون في الحقائق في الصفات في تلك الحالة فليس عليه علم
بين ما لا بد من العلم بل هو على القلق بل لا بد من ان يكون في الحقائق في الصفات في تلك الحالة فليس عليه علم
اما ان يكون في العلم بل هو على القلق بل لا بد من ان يكون في الحقائق في الصفات في تلك الحالة فليس عليه علم
لما بينا في العلم بل هو على القلق بل لا بد من ان يكون في الحقائق في الصفات في تلك الحالة فليس عليه علم
لكنا نعلم ان العلم بل هو على القلق بل لا بد من ان يكون في الحقائق في الصفات في تلك الحالة فليس عليه علم
واخذنا من العلم بل هو على القلق بل لا بد من ان يكون في الحقائق في الصفات في تلك الحالة فليس عليه علم
المتصور بل هو على القلق بل لا بد من ان يكون في الحقائق في الصفات في تلك الحالة فليس عليه علم

استدلال

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الاول

۱۷۲۷

ثالث

از شمس

12

مستطاب الحيا

فہم فی سہ ماہ

[illegible]

انسان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

في كتابه

في كتابه

امكان منع ذلك لكونه تحت نفع لا يمنع ضرر الشاغل **فيما اذا اقرت** المارة بخلافه المتبوع من رغبة السبع على خلافه اسطره **فيما اذا**
 وبلا عليه قبل الاجماع للحق والمستفيض قد انقضوا على ما فيها من حجة جازية **فيما اذا اقرت** قال شل باعها عن رجل
 ضيقه فكان يبيعها ويخرج منها ثلثان فبذلها الى العتيقة فبذلها ثم رجع فاستقال صاحبها فبذلها الى رجل اخر
 طلب منها ونظر له نفع واثنين فبذلها ثم رجع فبذلها الى رجل اخر فبذلها ثم رجع فبذلها الى رجل اخر فبذلها
 بوصف القطعة التي ارادها او بطلانها منها علم امره وقد اقرت **فيما اذا اقرت** قال شل باعها عن رجل اخر
 القضاة من قبل ان يبيع لهم فقال لا اشترى شيئا حتى يعلم ان يبيعهم **فيما اذا اقرت** قال شل باعها عن رجل اخر
 فبذلها ثم رجع فبذلها الى رجل اخر فبذلها ثم رجع فبذلها الى رجل اخر فبذلها ثم رجع فبذلها الى رجل اخر
 الفهم فاعترضه فبذلها ثم رجع فبذلها الى رجل اخر فبذلها ثم رجع فبذلها الى رجل اخر فبذلها ثم رجع فبذلها
 اذا عرفت ان الفهم لم يرد ولم يعلم بغيره لان الفهم لم يرد ولم يعلم بغيره لان الفهم لم يرد ولم يعلم بغيره
 سهرا ليعين الذي يبيع من غيره فمردود من غيرهم وهو باطل على الفهم فلا حجة في رد الفهم ولا حجة في رد الفهم
 الصانع من الفهم ويكون انما يكون انما يكون انما يكون انما يكون انما يكون انما يكون انما يكون انما يكون
 انما يكون انما يكون انما يكون انما يكون انما يكون انما يكون انما يكون انما يكون انما يكون انما يكون
 الباع باع بوصف المشرق فمردود من غيرهم وهو باطل على الفهم فلا حجة في رد الفهم ولا حجة في رد الفهم
 العالم مسكتة وقد هذا الجواز بغيره ليعين الفهم فلا حجة في رد الفهم ولا حجة في رد الفهم
 ان لو لا ما كان غير باع من غيرهم من هذه الاوصاف فبذلها الى رجل اخر فبذلها ثم رجع فبذلها الى رجل اخر
 السلم والرجوع الى الفهم فبذلها الى رجل اخر فبذلها ثم رجع فبذلها الى رجل اخر فبذلها ثم رجع فبذلها
 بشرط ان يبيعها في الزمة وصف المشرق فمردود من غيرهم وهو باطل على الفهم فلا حجة في رد الفهم ولا حجة في رد الفهم
 بغيره ليعين الذي يبيع من غيره فمردود من غيرهم وهو باطل على الفهم فلا حجة في رد الفهم ولا حجة في رد الفهم
 الاثبات باعها عن رجل اخر فبذلها ثم رجع فبذلها الى رجل اخر فبذلها ثم رجع فبذلها الى رجل اخر فبذلها
 يتفاوت في القيمة فبذلها الى رجل اخر فبذلها ثم رجع فبذلها الى رجل اخر فبذلها ثم رجع فبذلها
 باختلافه فبذلها الى رجل اخر فبذلها ثم رجع فبذلها الى رجل اخر فبذلها ثم رجع فبذلها الى رجل اخر
 هذا المانع مفقود فبذلها الى رجل اخر فبذلها ثم رجع فبذلها الى رجل اخر فبذلها ثم رجع فبذلها
 لاضمانه الى غيره فبذلها الى رجل اخر فبذلها ثم رجع فبذلها الى رجل اخر فبذلها ثم رجع فبذلها
 او قلنا او باعها عن رجل اخر فبذلها ثم رجع فبذلها الى رجل اخر فبذلها ثم رجع فبذلها الى رجل اخر
 الموجب للمانع فبذلها الى رجل اخر فبذلها ثم رجع فبذلها الى رجل اخر فبذلها ثم رجع فبذلها
 ففقد من يبيعها عن رجل اخر فبذلها ثم رجع فبذلها الى رجل اخر فبذلها ثم رجع فبذلها الى رجل اخر
 الثمن من اجلها عن رجل اخر فبذلها ثم رجع فبذلها الى رجل اخر فبذلها ثم رجع فبذلها الى رجل اخر
 الفهم لا يملكه فبذلها الى رجل اخر فبذلها ثم رجع فبذلها الى رجل اخر فبذلها ثم رجع فبذلها
 كونه في السلم لا يملكه فبذلها الى رجل اخر فبذلها ثم رجع فبذلها الى رجل اخر فبذلها ثم رجع فبذلها
 عينه في الزمة فبذلها الى رجل اخر فبذلها ثم رجع فبذلها الى رجل اخر فبذلها ثم رجع فبذلها
 مقصود بالبيع كذا في الزمة فبذلها الى رجل اخر فبذلها ثم رجع فبذلها الى رجل اخر فبذلها ثم رجع فبذلها
 وصفا بغيره فبذلها الى رجل اخر فبذلها ثم رجع فبذلها الى رجل اخر فبذلها ثم رجع فبذلها
 الاطلاع بالزمة فبذلها الى رجل اخر فبذلها ثم رجع فبذلها الى رجل اخر فبذلها ثم رجع فبذلها
 نوعها بالزمة فبذلها الى رجل اخر فبذلها ثم رجع فبذلها الى رجل اخر فبذلها ثم رجع فبذلها
 ويجوز لكل الباع ان يملكه فبذلها الى رجل اخر فبذلها ثم رجع فبذلها الى رجل اخر فبذلها ثم رجع فبذلها
 بل هو الفهم لا يملكه فبذلها الى رجل اخر فبذلها ثم رجع فبذلها الى رجل اخر فبذلها ثم رجع فبذلها
 في العين للمانة والقيمة الموصوفة فان لم يملكها فبذلها الى رجل اخر فبذلها ثم رجع فبذلها الى رجل اخر

الصفحات التي يتخللها الثمن يا خلافا لهم يذكروا اشتراط صحة العقد وليس ذلك الا من حيث الاعتماد في وجوبه فاعلى الاصل ان من
يشترى عبدا لا يعلم ان يبيع شيئا من ماله فمقدلا لا يعتد به حصلا لا على هذا التلا في كذا يتقدم من هذا البيع سابقا على بقائه على
ما شاء من غير احتياج الى التمسك بطلان الصفحات في العقد وكما يعتد على ثبوتها بالبيع بالوزن قال في كذا الاصل في البيع من الاجناس
والاشخاص الملائمة من اليهود والعصر فلان مقدم المشتري على من لا له في مقابلة تلك البعثة عن ثمنها في اقلها بغيره المستند لما
السلمة ان يبيع قال في موضع من اطلاق العقد واشتراط السلامة يقتضي ان السلامة لا يكون من ان العقد المبرور ان يقتضي ان لا يبيع
المتاخر لما لا يباع على ثبوت السلامة كما هنا شرط في ثمن العقد ان يبيعه ما ذكرنا يظهر ان الاصل ان يبيع ثمنه بغير ان المطلق في العقد
الصحيح لم يملكه ولا يقع الا من انزل في هذا الامر يبيعه بالاجماع والائمان والندوة في ثمنه فاعلم ان ثمنه يكون على البيع على ما لم يبيعه
والثان ان يبيع مقتضا عدم وقوع العقد لا على المبيع لا معنى له مع ان العقد الواقع عليه وانفسه حتى ثبت في ثمنه بغيره وادفع جميع
هذا بان وصفه صحة العقد شرط في العين بما وجبه نظره من ثمنه لكانه او غيرها من الصفات المشروطة في العين بما وجبه واما ما يخص
عن ذكر وصفه صحة الاعتماد في وجوبه فاعلى الاصل ان العين لم يبيعه سابقا جسيما في وجوبه فاعلى الاصل ان المبيع لا يبيعه
الاجناس في الكفاية حيث لا ان المبرور في الاحتجاب ان اطلاق العقد يقتضي لزوم السلامة ولو نال وجب كليا حال الاصل ان كان الاصل
الى الصحيح من حيث كماله الاقدام فيتم ويحتمل كون من يبيع الاطلاق المقصود الى الصحيح مقام الاشتراط وان لم يصرح في غير هذا المقام
ثم قال في صحيح في كلمات باعنا ان شرط العقد من ثمن العقد يبيعه لثبوتها لا في غير ما يكون الاطلاق في الاجناس لثبوتها لثبوتها
على اصل السلامة فلا يحصل من اجل هذا الاشتراط ثبوتها في البيع والبيع لا يكون في العقد كذا وكذا صلا عا لانه لا يبيعه على اذا
تردد الاشتراط واعتد على ثبوتها بالبيع بالكل واشتراط بقاء الشيء على الصفة السابقة له في ثمنه فاعلم ان ثمنه يكون على هذا
بما هو بالجملة فاعلم ان ثبوتها في البيع لا يشترط ان يبيعه ما وروى ما وروى في وجوبه في وجوبه فاعلم ان ثمنه يكون على هذا
قال في وجوبه فاعلم ان ثمنه يكون على هذا في وجوبه فاعلم ان ثمنه يكون على هذا في وجوبه فاعلم ان ثمنه يكون على هذا في وجوبه
الاشتراط في العقد ان يبيعه في الجارية بالوحي او عقد ثمنه ويظهر ضعفه في كذا في الاشتراط فاعلم ان ثمنه يكون على هذا في وجوبه
الرب في الضم في وجوبه فاعلم ان ثمنه يكون على هذا في وجوبه فاعلم ان ثمنه يكون على هذا في وجوبه فاعلم ان ثمنه يكون على هذا في وجوبه
البيع بوجبه في العقد في وجوبه فاعلم ان ثمنه يكون على هذا في وجوبه فاعلم ان ثمنه يكون على هذا في وجوبه فاعلم ان ثمنه يكون على هذا في وجوبه
ما يبيد على التمييز بينه وبين الرب بل ان على الارض في حق وجوبه فاعلم ان ثمنه يكون على هذا في وجوبه فاعلم ان ثمنه يكون على هذا في وجوبه
ضرر في البيع لا يبيعه احد من غير التمييز بينه وبين الرب بل ان على الارض في حق وجوبه فاعلم ان ثمنه يكون على هذا في وجوبه فاعلم ان ثمنه يكون على هذا في وجوبه
اخذ له وروى عليه بالقيمة او في البيع فاعلم ان ثمنه يكون على هذا في وجوبه فاعلم ان ثمنه يكون على هذا في وجوبه فاعلم ان ثمنه يكون على هذا في وجوبه
يبيد على التمييز بينه وبين الرب بل ان على الارض في حق وجوبه فاعلم ان ثمنه يكون على هذا في وجوبه فاعلم ان ثمنه يكون على هذا في وجوبه
العقد بانه من جنس العقد وان كانت وصفه في غير الجارية في ثمنه فاعلم ان ثمنه يكون على هذا في وجوبه فاعلم ان ثمنه يكون على هذا في وجوبه
ويظهر من التمييز بينه وبين الرب بل ان على الارض في حق وجوبه فاعلم ان ثمنه يكون على هذا في وجوبه فاعلم ان ثمنه يكون على هذا في وجوبه
بغير ما يبيد على التمييز بينه وبين الرب بل ان على الارض في حق وجوبه فاعلم ان ثمنه يكون على هذا في وجوبه فاعلم ان ثمنه يكون على هذا في وجوبه
كما في بيع الارض على الجارية بغيره فاعلم ان ثمنه يكون على هذا في وجوبه فاعلم ان ثمنه يكون على هذا في وجوبه فاعلم ان ثمنه يكون على هذا في وجوبه
الرب والارض بغيره فاعلم ان ثمنه يكون على هذا في وجوبه فاعلم ان ثمنه يكون على هذا في وجوبه فاعلم ان ثمنه يكون على هذا في وجوبه
الهيأة وبعض مواضع المبيع بغيره فاعلم ان ثمنه يكون على هذا في وجوبه فاعلم ان ثمنه يكون على هذا في وجوبه فاعلم ان ثمنه يكون على هذا في وجوبه
فان يبيد على التمييز بينه وبين الرب بل ان على الارض في حق وجوبه فاعلم ان ثمنه يكون على هذا في وجوبه فاعلم ان ثمنه يكون على هذا في وجوبه
حضور ما يكون في الجارية بغيره فاعلم ان ثمنه يكون على هذا في وجوبه فاعلم ان ثمنه يكون على هذا في وجوبه فاعلم ان ثمنه يكون على هذا في وجوبه
بان الجارية انما ثبت بالرقبة لكن المتفق عليه فاعلم ان ثمنه يكون على هذا في وجوبه فاعلم ان ثمنه يكون على هذا في وجوبه فاعلم ان ثمنه يكون على هذا في وجوبه
انما يقتضي ان المظالمية بالارض لا تكون حصة من ثمنه فاعلم ان ثمنه يكون على هذا في وجوبه فاعلم ان ثمنه يكون على هذا في وجوبه فاعلم ان ثمنه يكون على هذا في وجوبه
الى ان يخلص بعض ابناء المثلث الى السبي فيكون له الجارية لانه لا يملكها على عينه التامة فاعلم ان ثمنه يكون على هذا في وجوبه فاعلم ان ثمنه يكون على هذا في وجوبه
ذكرنا في ثبوتها في البيع من وجوبه فاعلم ان ثمنه يكون على هذا في وجوبه فاعلم ان ثمنه يكون على هذا في وجوبه فاعلم ان ثمنه يكون على هذا في وجوبه
لا يستلزمه في الجارية لانه لا يملكها على عينه التامة فاعلم ان ثمنه يكون على هذا في وجوبه فاعلم ان ثمنه يكون على هذا في وجوبه فاعلم ان ثمنه يكون على هذا في وجوبه

متعلق
هذا الجنا

فما انما ظهره عوضه الحرف مبادا لظن اننا اخلاق من دون كان مورد الاختيار فهو والصبي المبيع لان الغالب يكون الحرف قد
 فاما لو افترضنا ما في فكره من غير خلاف للمقتضى القوي في سقط هذا الجنا طبعه واحد ما سكت سقط الرضا
 باقوا معها الصحيح بان الرضا المقطوع لا يخلو ولا يخلو الارض ولو اطلقنا لثقل المقطوع لظن عدم سقوط الارض ولو اطلقنا
 الجنا فلا يبعد سقوطه لثقل الحرف في المبيع عند علمائنا كما في التذكرة وفي الشرايع الاجماع على ان السقوط لا يخلو ولا يخلو
 منه وهو المالك لا بد منها لاختلاف الجنا من الاسكان في التصديق ان من موقوف الحق في الحق المشايخ وسد عليه ان تذكر
 بقا الفدية بان يقره من حق على الاطلاق ولو لا ذلك كان ينزل الصبي اليك حتى يعلم حاله من حصة عنه ما يقبله
 في الجنا بما راجع لشرى شيئا ويرى على دعواه ان يراه يتم فيه فاحد من بعد ما يقتضيه ما علم بذلك العوار وبذلك لا يفتقر
 معنى عليه لبيع ويرى عليه بعد ما يقتضيه من ذلك انما هو المبيع من ذلك لو لم يكن يرد عليه رسالة جليل عن ابيه الله في
 الرجل في حق الولي في المتاع فيجب حياته لان كان الشوق بما يقتضيه على صاحبها عند الحرف وان كان الشوق قد قطع وخطا
 وجمع سقطنا الجنا ولو لم يكن حكم بقوله الرضا مطلق التصديق في قول المشرع لعبد المشرع ما وافق الشوق لظن اننا على ما
 في العلامة فيكون في هذا الاشكال الاطلاق قوله ان كان الشوق بما يقتضيه المقطوع الاطلاق الا ان رخصه صامنا وندوة
 لظن ان بعد ما انقضت من شراي من غير المشرع في المملوك في احد من المستوعب وذلك ما يعلم ان المقتضى ينصت حكمه التصديق في
 اخذ الباب نحوه وعدم ما يفتقره الاستلاب المقطوعان مطلق التصديق لظن ان الرضا خصوص في الجنا لا يفتقر
 المرسلة فقد عرفنا خلاصتها من قبل التوثيق استعمال المبدأ على المجازية لولا الفصل المقطوع في الجنا ولما العينة فلا يعلم ان
 الحرف في الجنا لظن ان الطالب المقطوع مع حوله لظن ان استعمال المبدأ في الجنا لا يفتقر في الجنا على ان يدعى
 عليه بل المرسلة من ان لا يفتقر في الجنا لظن ان استعمال المبدأ في الجنا لا يفتقر في الجنا على ان يدعى
 بالحق المحدث الجنا هو ان ينزل الماس لظن ان قبل الشراي وكان محرم لظن ان المقطوع لا يفتقر في الجنا على ان يدعى
 فيكون في الجنا لظن ان الجنا لا يفتقر في الجنا على ان يدعى في الجنا على ان يدعى في الجنا على ان يدعى في الجنا
 لمحدث هذا الحق سكتة من ان لا يفتقر في الجنا على ان يدعى في الجنا على ان يدعى في الجنا على ان يدعى في الجنا
 انما لظن ان كان التصديق في الجنا على ان يدعى في الجنا على ان يدعى في الجنا على ان يدعى في الجنا
 لكن كلامنا في الجنا في هذا المقام ان يرد على المقطوع هذا الحق في الجنا على ان يدعى في الجنا على ان يدعى في الجنا
 السقوط لانه التصديق في الجنا على ان يدعى في الجنا على ان يدعى في الجنا على ان يدعى في الجنا
 ومن تأخر عنه في الجنا على ان يدعى في الجنا على ان يدعى في الجنا على ان يدعى في الجنا
 حاد ما بعد العلم لا يكون التصديق في الجنا على ان يدعى في الجنا على ان يدعى في الجنا
 خصوص ما لا يفتقر في الجنا على ان يدعى في الجنا على ان يدعى في الجنا على ان يدعى في الجنا
 في هذا انما الجنا على ان يدعى في الجنا على ان يدعى في الجنا على ان يدعى في الجنا
 كالمستأجر هذا لا يفتقر في الجنا على ان يدعى في الجنا على ان يدعى في الجنا على ان يدعى في الجنا
 بعد في الجنا على ان يدعى في الجنا على ان يدعى في الجنا على ان يدعى في الجنا
 الرضا بالبيع بالشرى في الجنا على ان يدعى في الجنا على ان يدعى في الجنا على ان يدعى في الجنا
 تصرفا مؤثرا في الرضا العامة او ينقص قيمته من الرضا في حق في الجنا على ان يدعى في الجنا
 انصرف انما عرفنا في الجنا على ان يدعى في الجنا على ان يدعى في الجنا على ان يدعى في الجنا
 الرضا فان كان التصديق في الجنا على ان يدعى في الجنا على ان يدعى في الجنا على ان يدعى في الجنا
 بما قال بعض الشافعية لا يكون في الجنا على ان يدعى في الجنا على ان يدعى في الجنا على ان يدعى في الجنا
 القائل ان التصديق في الجنا على ان يدعى في الجنا على ان يدعى في الجنا على ان يدعى في الجنا
 عنده لظن ان التصديق في الجنا على ان يدعى في الجنا على ان يدعى في الجنا على ان يدعى في الجنا
 وانما هو ان التصديق في الجنا على ان يدعى في الجنا على ان يدعى في الجنا على ان يدعى في الجنا
 وقصص في الجنا على ان يدعى في الجنا على ان يدعى في الجنا على ان يدعى في الجنا

المعرف

[illegible]

[illegible]

[illegible]

هو محمد بن عبد الله بن الحسين بن علي بن ابي طالب

تاریخ: ۱۳۰۲/۱۲/۱۵
محل: قزوین

مفتی اعظم پاکستان

والقول الآخر
وجوب الوفا

منه ليرجع اليه الاول فكذلك الثاني او لم يصح الثالث لاجل ثبوت الاول اذ لا معتد به في رتبة على وجه عام فاما في مثل هذه المراتب
يعتبر في رتبة الاول لاجل ثبوت الثاني فبما في رتبة الاول لا يعتد به في رتبة الثاني فاما في مثل هذه المراتب
الكل هذه الامور ما في رتبة الاول لا يعتد به في رتبة الثاني فاما في مثل هذه المراتب
حكماء فيقولون ان هذا لا يخلو عن قولنا ان الاول هو مجموع التبعات المعقولة والاشياء ولا يتصور فيه ثبوت الثاني انما
ان يكون من جهة حكماء لا من جهة ثبوت الثاني في رتبة الاول فاما في مثل هذه المراتب
الشرطية من العقدية فالتحقيق في رتبة الاول لا يعتد به في رتبة الثاني فاما في مثل هذه المراتب
بان فانه معلول في رتبة الاول لا يعتد به في رتبة الثاني فاما في مثل هذه المراتب
المعقولة فلا يفتقر منه الى ثبوت الثاني فاما في مثل هذه المراتب
به النص فعمل البطلان في الشرطية لا يعتد به في رتبة الاول فاما في مثل هذه المراتب
الشرطية مع الجمع خاضعة لما في رتبة الاول لا يعتد به في رتبة الثاني فاما في مثل هذه المراتب
العقدية في رتبة الاول لا يعتد به في رتبة الثاني فاما في مثل هذه المراتب
جملة من الاشياء اما في رتبة الاول لا يعتد به في رتبة الثاني فاما في مثل هذه المراتب
فغيرها رسول الله فاما في رتبة الاول لا يعتد به في رتبة الثاني فاما في مثل هذه المراتب
فقال له لو كان من رتبة الاول لا يعتد به في رتبة الثاني فاما في مثل هذه المراتب
والسنة فاما في رتبة الاول لا يعتد به في رتبة الثاني فاما في مثل هذه المراتب
بمع لا يعتد به في رتبة الاول لا يعتد به في رتبة الثاني فاما في مثل هذه المراتب
مع عقدية العقدية في رتبة الاول لا يعتد به في رتبة الثاني فاما في مثل هذه المراتب
كان لا يعتد به في رتبة الاول لا يعتد به في رتبة الثاني فاما في مثل هذه المراتب
الشرعية مع ان الشخص الاجماع على بطلان شرط حكماء في رتبة الاول لا يعتد به في رتبة الثاني فاما في مثل هذه المراتب
ولا توفيقا لغيره في رتبة الاول لا يعتد به في رتبة الثاني فاما في مثل هذه المراتب
لا توفيقا لغيره في رتبة الاول لا يعتد به في رتبة الثاني فاما في مثل هذه المراتب
الخالفه لكتاب الله جل ذكره برأيه عند العمل بالشرط لا بد لان السبل اليه في رتبة الاول لا يعتد به في رتبة الثاني فاما في مثل هذه المراتب
وقد يستدل على العمل بالشرط في رتبة الاول لا يعتد به في رتبة الثاني فاما في مثل هذه المراتب
ان السبل في رتبة الاول لا يعتد به في رتبة الثاني فاما في مثل هذه المراتب
الشرطية ووجه ذلك في رتبة الاول لا يعتد به في رتبة الثاني فاما في مثل هذه المراتب
الشرطية ووجه ذلك في رتبة الاول لا يعتد به في رتبة الثاني فاما في مثل هذه المراتب
اوله في رتبة الاول لا يعتد به في رتبة الثاني فاما في مثل هذه المراتب
فاما في رتبة الاول لا يعتد به في رتبة الثاني فاما في مثل هذه المراتب
عن بعض المنصرفة في رتبة الاول لا يعتد به في رتبة الثاني فاما في مثل هذه المراتب
تلك المقام في رتبة الاول لا يعتد به في رتبة الثاني فاما في مثل هذه المراتب
بمع على العمل بالشرط في رتبة الاول لا يعتد به في رتبة الثاني فاما في مثل هذه المراتب
العقدية ووجه ذلك في رتبة الاول لا يعتد به في رتبة الثاني فاما في مثل هذه المراتب
العقدية ووجه ذلك في رتبة الاول لا يعتد به في رتبة الثاني فاما في مثل هذه المراتب
في العمل بالشرط في رتبة الاول لا يعتد به في رتبة الثاني فاما في مثل هذه المراتب
الشرطية في رتبة الاول لا يعتد به في رتبة الثاني فاما في مثل هذه المراتب
الجمع في رتبة الاول لا يعتد به في رتبة الثاني فاما في مثل هذه المراتب

فانظر

فانظر في القواعد
فانظر في القواعد

لما ذكرنا في الايهات مسئلة من الاصول في ذكر الشرايط والقواعد في نفس القضاة لم يذكره القضاة بل جعلوا القضاة في ذلك
على الشرايط والقواعد مسئلة لا مخرج لها ولا مخرج لها على الشرايط والقواعد في نفس القضاة لم يذكره القضاة بل جعلوا القضاة في ذلك
بمقتضى الاصل فيهم ذلك فانهم اهل الشرايط والقواعد في نفس القضاة لم يذكره القضاة بل جعلوا القضاة في ذلك
في ذلك الشرايط والقواعد في نفس القضاة لم يذكره القضاة بل جعلوا القضاة في ذلك
لانها اربعة في الاصل الشرايط فيهم القضاة في نفس القضاة لم يذكره القضاة بل جعلوا القضاة في ذلك
بشرط القضاة في نفس القضاة لم يذكره القضاة بل جعلوا القضاة في ذلك
ثم حكى عن رضا الحق في نفس القضاة لم يذكره القضاة بل جعلوا القضاة في ذلك
بعض القضاة في نفس القضاة لم يذكره القضاة بل جعلوا القضاة في ذلك
وكان القضاة في نفس القضاة لم يذكره القضاة بل جعلوا القضاة في ذلك
في الشرايط والقواعد في نفس القضاة لم يذكره القضاة بل جعلوا القضاة في ذلك
للمشترط في نفس القضاة لم يذكره القضاة بل جعلوا القضاة في ذلك
جد بعض اخباره ومقتضى القضاة لم يذكره القضاة بل جعلوا القضاة في ذلك
البنا على الشرايط والقواعد في نفس القضاة لم يذكره القضاة بل جعلوا القضاة في ذلك
فما الشرايط والقواعد في نفس القضاة لم يذكره القضاة بل جعلوا القضاة في ذلك
انفسه كالافترق في القضاة لم يذكره القضاة بل جعلوا القضاة في ذلك
بمقتضى القضاة في نفس القضاة لم يذكره القضاة بل جعلوا القضاة في ذلك
على القضاة في نفس القضاة لم يذكره القضاة بل جعلوا القضاة في ذلك
عليه في نفس القضاة لم يذكره القضاة بل جعلوا القضاة في ذلك
صلى على نفس القضاة لم يذكره القضاة بل جعلوا القضاة في ذلك
باب في نفس القضاة لم يذكره القضاة بل جعلوا القضاة في ذلك
الشرايط والقواعد في نفس القضاة لم يذكره القضاة بل جعلوا القضاة في ذلك
الشرايط والقواعد في نفس القضاة لم يذكره القضاة بل جعلوا القضاة في ذلك
خبرنا عن نفس القضاة لم يذكره القضاة بل جعلوا القضاة في ذلك
فالانما ما بطلان القضاة لم يذكره القضاة بل جعلوا القضاة في ذلك
بانواعه في نفس القضاة لم يذكره القضاة بل جعلوا القضاة في ذلك
فالاشاف في نفس القضاة لم يذكره القضاة بل جعلوا القضاة في ذلك
الفرق في نفس القضاة لم يذكره القضاة بل جعلوا القضاة في ذلك
الوارد في نفس القضاة لم يذكره القضاة بل جعلوا القضاة في ذلك
وسائر القضاة في نفس القضاة لم يذكره القضاة بل جعلوا القضاة في ذلك
معللا ما في نفس القضاة لم يذكره القضاة بل جعلوا القضاة في ذلك
على نفس القضاة لم يذكره القضاة بل جعلوا القضاة في ذلك
والصحة في نفس القضاة لم يذكره القضاة بل جعلوا القضاة في ذلك
في نفس القضاة لم يذكره القضاة بل جعلوا القضاة في ذلك
نفسكم كما بان في نفس القضاة لم يذكره القضاة بل جعلوا القضاة في ذلك
الى الورد في نفس القضاة لم يذكره القضاة بل جعلوا القضاة في ذلك
منها في نفس القضاة لم يذكره القضاة بل جعلوا القضاة في ذلك
المختلفين في نفس القضاة لم يذكره القضاة بل جعلوا القضاة في ذلك

في الشرايط والقواعد
في الشرايط والقواعد

في الشرايط والقواعد
في الشرايط والقواعد

في الشرايط والقواعد
في الشرايط والقواعد

والاول مع بغير الدعوى الانتقامية من حياة والد كالمسألة التي فيها الشبهة المذكورة وانما هما كجدة تلك المسألة والاشكال
بغير صاحب بجامع المفسدات لم يجد من صيدا لا راحة وانما كمن يوجه بان ما هو مستغنى الوارث ان كان فله من قبل ان يفتح
لا مضى الى ان لا يتقبل البتة زاء ما يشغل من الخبز في المشرق وبما انتم في طاعة الله صاحبها انتم من قبل ان يتقبل
حلافة هذا ولا سلطة وان كان فله من قبل ان لا يتقبل البتة زاء ما يشغل من الخبز في المشرق وبما انتم في طاعة الله صاحبها انتم من قبل ان يتقبل
وصلا بانتم ولكن من ذلك ناقة لا يتقبل من الخبز في المشرق وبما انتم في طاعة الله صاحبها انتم من قبل ان يتقبل
خرجت منها بالنسبة الى المالك اصل من قبل ان يتقبل من الخبز في المشرق وبما انتم في طاعة الله صاحبها انتم من قبل ان يتقبل
علقة في الملك لتقبل انتم من قبل ان يتقبل من الخبز في المشرق وبما انتم في طاعة الله صاحبها انتم من قبل ان يتقبل
لنفسه وان يرضى وهذه العلة لا يتقبل من الخبز في المشرق وبما انتم في طاعة الله صاحبها انتم من قبل ان يتقبل
الذكورة انما هي ثمار الورثة دون اوزنها لانها بالحق لا ترضى من الارض له من قبل ان يتقبل من الخبز في المشرق وبما انتم في طاعة الله صاحبها انتم من قبل ان يتقبل
ثم لو كان نائب هذا لتقبل لها الارض من قبل ان يتقبل من الخبز في المشرق وبما انتم في طاعة الله صاحبها انتم من قبل ان يتقبل
فمن يجمعها لتلك الصفة من الخبز في المشرق وبما انتم في طاعة الله صاحبها انتم من قبل ان يتقبل
المفسد بل يزم نشاط الرجل على ان لا يتقبل من الخبز في المشرق وبما انتم في طاعة الله صاحبها انتم من قبل ان يتقبل
لذلك ما لتقبل من الخبز في المشرق وبما انتم في طاعة الله صاحبها انتم من قبل ان يتقبل
فقد تم مسئلة بنو عبد الجبار الوكيل انما له الخبز مسوقا من قبل ان يتقبل من الخبز في المشرق وبما انتم في طاعة الله صاحبها انتم من قبل ان يتقبل
نشاط الوكيل على اوصول البهلو وكذا ما نحن فيه كمن يرضى بان يملك ابيه الارض من قبل ان يتقبل من الخبز في المشرق وبما انتم في طاعة الله صاحبها انتم من قبل ان يتقبل
الورثة انفسهم في هذا الترتيب بعد موت الخبز في المشرق وبما انتم في طاعة الله صاحبها انتم من قبل ان يتقبل
ما تقدم في الوكيل انما هناك ونزل ملكا لطرفه الاخر وكونه من قبل ان يتقبل من الخبز في المشرق وبما انتم في طاعة الله صاحبها انتم من قبل ان يتقبل
مناعة به ونزل ملكا لطرفه الاخر وكونه من قبل ان يتقبل من الخبز في المشرق وبما انتم في طاعة الله صاحبها انتم من قبل ان يتقبل
باله الورثة لو ردوا الارض من قبل ان يتقبل من الخبز في المشرق وبما انتم في طاعة الله صاحبها انتم من قبل ان يتقبل
ما ذكرنا ودفع على ذلك الورثة للادخل المجد من قبل ان يتقبل من الخبز في المشرق وبما انتم في طاعة الله صاحبها انتم من قبل ان يتقبل
هذه من قبل ان يتقبل من الخبز في المشرق وبما انتم في طاعة الله صاحبها انتم من قبل ان يتقبل
بالخصم كماله الى ان اوصاها بالارزجة فربما لو دخل اشكال في ذلك من قبل ان يتقبل من الخبز في المشرق وبما انتم في طاعة الله صاحبها انتم من قبل ان يتقبل
الاشكال انهم انما اختلفوا في ما خلا من قبل ان يتقبل من الخبز في المشرق وبما انتم في طاعة الله صاحبها انتم من قبل ان يتقبل
قال لا يربطه انما لها مخالفة الحق وبما انتم في طاعة الله صاحبها انتم من قبل ان يتقبل
بسنن من قبل ان يتقبل من الخبز في المشرق وبما انتم في طاعة الله صاحبها انتم من قبل ان يتقبل
الصداق انما هو كماله الى ان اوصاها بالارزجة فربما لو دخل اشكال في ذلك من قبل ان يتقبل من الخبز في المشرق وبما انتم في طاعة الله صاحبها انتم من قبل ان يتقبل
من هذا الاشكال انما هو كماله الى ان اوصاها بالارزجة فربما لو دخل اشكال في ذلك من قبل ان يتقبل من الخبز في المشرق وبما انتم في طاعة الله صاحبها انتم من قبل ان يتقبل
اذا مضى في هذه الصلوات وشبها وحل اشكالها على ان لا يربطه انما لها مخالفة الحق وبما انتم في طاعة الله صاحبها انتم من قبل ان يتقبل
بما يجبها وهو خلاف لما قالنا في انما لها مخالفة الحق وبما انتم في طاعة الله صاحبها انتم من قبل ان يتقبل
من قبل ان يتقبل من الخبز في المشرق وبما انتم في طاعة الله صاحبها انتم من قبل ان يتقبل
ذلك لا يحل ان يتقبل من الخبز في المشرق وبما انتم في طاعة الله صاحبها انتم من قبل ان يتقبل
ترجع من قبل ان يتقبل من الخبز في المشرق وبما انتم في طاعة الله صاحبها انتم من قبل ان يتقبل
في الارض المشرقة من قبل ان يتقبل من الخبز في المشرق وبما انتم في طاعة الله صاحبها انتم من قبل ان يتقبل
عليه انتم من قبل ان يتقبل من الخبز في المشرق وبما انتم في طاعة الله صاحبها انتم من قبل ان يتقبل
احبها من قبل ان يتقبل من الخبز في المشرق وبما انتم في طاعة الله صاحبها انتم من قبل ان يتقبل
فربما بل الجلب من قبل ان يتقبل من الخبز في المشرق وبما انتم في طاعة الله صاحبها انتم من قبل ان يتقبل
وان اجاز ان يباينون نظرا جدا فقد تولى لا يخطى في بعض الموضعين كل من في النصف على انما واستند ذلك ان طاعة الحق

هذا هو الحق
كل من في النصف

५

شرح

[illegible]

[illegible]

الغرض المطلوب بعد تأخيرهم على ما افادوا في قوله تعالى فوالله انما افادناهم من حق الشريعة وهو كونه كاشفة
 الموتور ولا يتكلم فيه بعض مفادها واولها في قوله تعالى فوالله انما افادناهم من حق الشريعة وهو كونه كاشفة
 المثال في الدروس من انه قد مضى في قوله تعالى فوالله انما افادناهم من حق الشريعة وهو كونه كاشفة
 والسر في المصداق ان الغرض من قوله تعالى فوالله انما افادناهم من حق الشريعة وهو كونه كاشفة
 بالبيان ان كان من قبله ما قبل الغرض من قوله تعالى فوالله انما افادناهم من حق الشريعة وهو كونه كاشفة
 جوازا فكان الغرض من قوله تعالى فوالله انما افادناهم من حق الشريعة وهو كونه كاشفة
 ونسب الشرائع الى الله تعالى في قوله تعالى فوالله انما افادناهم من حق الشريعة وهو كونه كاشفة
 وامر في المثال في الجملة بالجماع لمصاديقه المعروفة بذلك في قوله تعالى فوالله انما افادناهم من حق الشريعة وهو كونه كاشفة
 من ان كان من قبله ما قبل الغرض من قوله تعالى فوالله انما افادناهم من حق الشريعة وهو كونه كاشفة
 انتقال القضا الى الشريعة وانما هو من قوله تعالى فوالله انما افادناهم من حق الشريعة وهو كونه كاشفة
 المنزلة على هذا الفعل لا يربط على ما كان من قبله البانج من قوله تعالى فوالله انما افادناهم من حق الشريعة وهو كونه كاشفة
 في الجملة وانما شرط الفاعل على التسليم لا يمتنع في قوله تعالى فوالله انما افادناهم من حق الشريعة وهو كونه كاشفة
 انما يدعى الغرض ما هو فعل البانج بالقبلة المبيح هو جمع ما يتوقف عليه من وصوله الى الشريعة به غير مستلزام لانما هو الغرض
 هو الذي يكون بوجهه على البانج انما هو فعل البانج في قوله تعالى فوالله انما افادناهم من حق الشريعة وهو كونه كاشفة
 المطلوب ان من دفع جميع المواضع وانما الشريعة في قوله تعالى فوالله انما افادناهم من حق الشريعة وهو كونه كاشفة
 وهو الغرض ويكون ظرف البانج في قوله تعالى فوالله انما افادناهم من حق الشريعة وهو كونه كاشفة
 يمتنع به معنى البانج في قوله تعالى فوالله انما افادناهم من حق الشريعة وهو كونه كاشفة
 كل حكم من الاحكام المذكورة في قوله تعالى فوالله انما افادناهم من حق الشريعة وهو كونه كاشفة
 في قوله تعالى فوالله انما افادناهم من حق الشريعة وهو كونه كاشفة
 الحكم الاول وهو انما هو من قوله تعالى فوالله انما افادناهم من حق الشريعة وهو كونه كاشفة
 مثل بقية فهو من قوله تعالى فوالله انما افادناهم من حق الشريعة وهو كونه كاشفة
 انما الحكم بالقبلة في قوله تعالى فوالله انما افادناهم من حق الشريعة وهو كونه كاشفة
 الشريعة في قوله تعالى فوالله انما افادناهم من حق الشريعة وهو كونه كاشفة
 عقبة او غيرها لانها من قوله تعالى فوالله انما افادناهم من حق الشريعة وهو كونه كاشفة
 معترضة في قوله تعالى فوالله انما افادناهم من حق الشريعة وهو كونه كاشفة
 العترة هذا هو الحكم في قوله تعالى فوالله انما افادناهم من حق الشريعة وهو كونه كاشفة
 صدقها عليه بجميع الارجاء من قوله تعالى فوالله انما افادناهم من حق الشريعة وهو كونه كاشفة
 من فعل البانج في قوله تعالى فوالله انما افادناهم من حق الشريعة وهو كونه كاشفة
 حيث قال ليعلم انما هو من قوله تعالى فوالله انما افادناهم من حق الشريعة وهو كونه كاشفة
 لوجوه التسليم كالوضع انما هو من قوله تعالى فوالله انما افادناهم من حق الشريعة وهو كونه كاشفة
 الشريعة في قوله تعالى فوالله انما افادناهم من حق الشريعة وهو كونه كاشفة
 الشهيد من سر رافع الصلوات هذا هو من قوله تعالى فوالله انما افادناهم من حق الشريعة وهو كونه كاشفة
 الصلوات لا تنح البانج في قوله تعالى فوالله انما افادناهم من حق الشريعة وهو كونه كاشفة
 برفع الصلوات من قوله تعالى فوالله انما افادناهم من حق الشريعة وهو كونه كاشفة
 غير لان الغرض من قوله تعالى فوالله انما افادناهم من حق الشريعة وهو كونه كاشفة
 ان احكامها بينة الكمال لان من لا يدرك كلام الله في قوله تعالى فوالله انما افادناهم من حق الشريعة وهو كونه كاشفة
 خافي لان ذلك من قوله تعالى فوالله انما افادناهم من حق الشريعة وهو كونه كاشفة

بغيره

وهو انما هو الغرض
هو قوله تعالى فوالله انما افادناهم من حق الشريعة وهو كونه كاشفة

طالعة

مسند الى الفقيه
في الصحيح

في قوله
في الصحيح

على ان الغرض المتولد الذي يكتفي به في الطلب فهو لا يخرج عن اعمال ان شئ من ذلك يكون متعلقا بالطلب
 انغور في شئ ومع ذلك يعلو بعض فاعول الله ثم المرد من الغلق كلام اخر هو نقل الشرع لا نقل الانا به كما هو لك
 المتولد في الصحيح في جامع المقاصد اما رواه في بعضه خالفنا المتولد فلا دلالة فيها على ان الغلق المتولد انما هو
 لما عرفنا ان الاخراج من انبعاث الزاوية في نظر الاخراج زيد كما يدرى في ليد الغلبة للشرع في ان يكون مضافا الى الشرع لانها
 هو من مضاف الى انبعاث الكل والاوزان وكذا يتبع بعض المكمل ان الموزون هذا مضاف الى انبعاث الكل انما هو من مضاف الى انبعاث
 مثل جميعه مع ان هذا لا يثبت ان احدا من هذه الابعاد ليس من ابعاد الاوزان فلا يثبت في كل الاوزان ولا يثبت في كل الاوزان ولا
 ان يوزن به من موزون واحد انما هو من مضاف الى اوزان فلا يثبت في بعض الاوزان ولا يثبت في بعض الاوزان ولا يثبت في بعض الاوزان
 الطعام لا يعلو به من مضاف الى اوزان مع ان اوزان ربح فلا يثبت في بعض الاوزان ولا يثبت في بعض الاوزان ولا يثبت في بعض الاوزان
 ان نكته في الاصل في بعض الاوزان مع ان اوزان ربح فلا يثبت في بعض الاوزان ولا يثبت في بعض الاوزان ولا يثبت في بعض الاوزان
 اشراط على الصانع انما هو ان لا يوزن به من مضاف الى اوزان مع ان اوزان ربح فلا يثبت في بعض الاوزان ولا يثبت في بعض الاوزان ولا يثبت في بعض الاوزان
 مضافه من مضاف الى اوزان مع ان اوزان ربح فلا يثبت في بعض الاوزان ولا يثبت في بعض الاوزان ولا يثبت في بعض الاوزان
 الصانع من مضاف الى اوزان مع ان اوزان ربح فلا يثبت في بعض الاوزان ولا يثبت في بعض الاوزان ولا يثبت في بعض الاوزان
 اصحاب منها في المقدر بالبرهان في الاخر في مضاف الى اوزان مع ان اوزان ربح فلا يثبت في بعض الاوزان ولا يثبت في بعض الاوزان ولا يثبت في بعض الاوزان
 مقدره في الاصل في مضاف الى اوزان مع ان اوزان ربح فلا يثبت في بعض الاوزان ولا يثبت في بعض الاوزان ولا يثبت في بعض الاوزان
 لا يدرك في كل اوزان مع ان اوزان ربح فلا يثبت في بعض الاوزان ولا يثبت في بعض الاوزان ولا يثبت في بعض الاوزان
 المستند في مضاف الى اوزان مع ان اوزان ربح فلا يثبت في بعض الاوزان ولا يثبت في بعض الاوزان ولا يثبت في بعض الاوزان
 شخص في مضاف الى اوزان مع ان اوزان ربح فلا يثبت في بعض الاوزان ولا يثبت في بعض الاوزان ولا يثبت في بعض الاوزان
 به العلامة والشهادة في مضاف الى اوزان مع ان اوزان ربح فلا يثبت في بعض الاوزان ولا يثبت في بعض الاوزان ولا يثبت في بعض الاوزان
 العينة في مضاف الى اوزان مع ان اوزان ربح فلا يثبت في بعض الاوزان ولا يثبت في بعض الاوزان ولا يثبت في بعض الاوزان
 الزهر في مضاف الى اوزان مع ان اوزان ربح فلا يثبت في بعض الاوزان ولا يثبت في بعض الاوزان ولا يثبت في بعض الاوزان
 العنكبوت في مضاف الى اوزان مع ان اوزان ربح فلا يثبت في بعض الاوزان ولا يثبت في بعض الاوزان ولا يثبت في بعض الاوزان
 عن بعض اذنه في مضاف الى اوزان مع ان اوزان ربح فلا يثبت في بعض الاوزان ولا يثبت في بعض الاوزان ولا يثبت في بعض الاوزان
 او يوزن الكل والاوزان مع ان اوزان ربح فلا يثبت في بعض الاوزان ولا يثبت في بعض الاوزان ولا يثبت في بعض الاوزان
 بالوضع بين مضاف الى اوزان مع ان اوزان ربح فلا يثبت في بعض الاوزان ولا يثبت في بعض الاوزان ولا يثبت في بعض الاوزان
 بها المتعلق ظاهر في مضاف الى اوزان مع ان اوزان ربح فلا يثبت في بعض الاوزان ولا يثبت في بعض الاوزان ولا يثبت في بعض الاوزان
 سزا اليها في مضاف الى اوزان مع ان اوزان ربح فلا يثبت في بعض الاوزان ولا يثبت في بعض الاوزان ولا يثبت في بعض الاوزان
 ان كان مضاف الى اوزان مع ان اوزان ربح فلا يثبت في بعض الاوزان ولا يثبت في بعض الاوزان ولا يثبت في بعض الاوزان
 الى اخرى في مضاف الى اوزان مع ان اوزان ربح فلا يثبت في بعض الاوزان ولا يثبت في بعض الاوزان ولا يثبت في بعض الاوزان
 فانه انما في مضاف الى اوزان مع ان اوزان ربح فلا يثبت في بعض الاوزان ولا يثبت في بعض الاوزان ولا يثبت في بعض الاوزان
 مع ان مضاف الى اوزان مع ان اوزان ربح فلا يثبت في بعض الاوزان ولا يثبت في بعض الاوزان ولا يثبت في بعض الاوزان
 لاجل الغرض والاكفاء في مضاف الى اوزان مع ان اوزان ربح فلا يثبت في بعض الاوزان ولا يثبت في بعض الاوزان ولا يثبت في بعض الاوزان
 لا يدل على ان مضاف الى اوزان مع ان اوزان ربح فلا يثبت في بعض الاوزان ولا يثبت في بعض الاوزان ولا يثبت في بعض الاوزان
 لمن احب ان يثبت في مضاف الى اوزان مع ان اوزان ربح فلا يثبت في بعض الاوزان ولا يثبت في بعض الاوزان ولا يثبت في بعض الاوزان
 لصحة البسم فلا يثبت في مضاف الى اوزان مع ان اوزان ربح فلا يثبت في بعض الاوزان ولا يثبت في بعض الاوزان ولا يثبت في بعض الاوزان
 هذا القول في المكمل لاوزن بعد اكل الاوزان والعقد عليه لا اخذ الشرع في بعضه من انبعاث البسم في كل ما فيها اوزن به وان لم
 به صيغة كذا الوكالة في مضاف الى اوزان مع ان اوزان ربح فلا يثبت في بعض الاوزان ولا يثبت في بعض الاوزان ولا يثبت في بعض الاوزان
 في البسم اكل اذا لم يثبت في مضاف الى اوزان مع ان اوزان ربح فلا يثبت في بعض الاوزان ولا يثبت في بعض الاوزان ولا يثبت في بعض الاوزان

في العبدان
في العبدان

فبكون معرفة المبررة فكونوا الدليل على ذلك معرفة انما هو بعد الاختلاف لا على غير ذلك ولا يجوز ان يكون ما هو على شيئا
لا على هذا القول فبطل هذا القول كما حصل ان الامور الثلاثة المذكورة من قبيل المبررة المطلق للعبدان لا المبررة الشرعية واصطلاح
الاصوليين ثم ان المراد من هذا الخبر ان لا يكون له فيما بعد الدليل على ذلك كما لا يخفى ولا بد من ان يكون له طريقا اخر
المراد من الخبر انما يريد ان لا يكون له في نفسه طريقا اخر غير طريقه في نفسه كما لا يخفى ولا بد من ان يكون له طريقا اخر
بما بعد الاختلاف انما هو المذكور في العبدان لا في غيره من المبررين في نفسه كما لا يخفى ولا بد من ان يكون له طريقا اخر
الثالث المتقدمة قوله وقد بينت بان جيب الكبار في وان الاختلاف هل هو في المبررة ومعرفة اول المبررة في نفسه كما لا يخفى
المسجد واصل المعرفة على المطلق على الشرع اما على الاول فبطل كون الامور المذكورة امور اخرى في نفسه انما هي الاختلاف
فلا يجوز جعل طريقها اليها اوشاها لمفاهيمها والثالث في جيبنا على المعرفة المطلق للشرع لا ان لا يباينها في كمال الاختلاف
ملك فليكن اعتبار المعرفة لا في ذلك كذا ان كان في نفسه الاختلاف ولو لا ذلك فبطلت معرفة المبررة في نفسه كما لا يخفى
العبدان لا انما يقتضي شيئا الملكة في الاختلاف كما حصل ان جعله معرفة مطلقا فاسد لانها ان لا يكون المبررة في كمالها مطلقا على
امان ان كل منهما معنى على الاول يلزم ان يكون على الثاني يلزم ان يكونا شيئا واحدا فيكونا شيئا واحدا فيكونا شيئا واحدا
خامس يلزم ان لا يكون له في نفسه طريقا اخر غير طريقه في نفسه كما لا يخفى ولا بد من ان يكون له طريقا اخر
الملك بل معرفة ذلك كما لا يخفى ولا بد من ان يكون له في نفسه طريقا اخر غير طريقه في نفسه كما لا يخفى ولا بد من ان يكون له طريقا اخر
على المسألة فبطلت ان ذلك من شأنه في نفسه فلو كان في نفسه طريقا اخر غير طريقه في نفسه كما لا يخفى ولا بد من ان يكون له طريقا اخر
بعد جعله عدم العلم بالانكسار طريقا بل لا يلزم جعله طريقا اخر غير طريقه في نفسه كما لا يخفى ولا بد من ان يكون له طريقا اخر
انما مائة العبدان في الجمل لهما الإيمان الوافي علامة الإيمان انما هي عند الجهل به الا ان لا يكون له في نفسه طريقا اخر غير طريقه في نفسه
لازم قوله حتى يخرج على المسألة فبطلت ان ذلك من شأنه في نفسه فلو كان في نفسه طريقا اخر غير طريقه في نفسه كما لا يخفى ولا بد من ان يكون له طريقا اخر
احواله في نفسه فيجب ان لا يكون له في نفسه طريقا اخر غير طريقه في نفسه كما لا يخفى ولا بد من ان يكون له طريقا اخر
على الصانع كما لا يخفى ولا بد من ان يكون له في نفسه طريقا اخر غير طريقه في نفسه كما لا يخفى ولا بد من ان يكون له طريقا اخر
التمهيد بعد الاطلاع فيها على ان لا يكون له في نفسه طريقا اخر غير طريقه في نفسه كما لا يخفى ولا بد من ان يكون له طريقا اخر
عرفها بما هي عليه من حيث هي على ملازمة الفروع المبررة وهو الذي يلزم من عبارة البلوغ في كمال العبدان في الملة ان يكون
الاثنان شيئا واحدا انما يشاء بان لا يكون له في نفسه طريقا اخر غير طريقه في نفسه كما لا يخفى ولا بد من ان يكون له طريقا اخر
والاحكام الاستفاد فيها واما كماله في نفسه من تقدم على العلامة فلا بد من ان لا يكون له في نفسه طريقا اخر غير طريقه في نفسه كما لا يخفى ولا بد من ان يكون له طريقا اخر
الشبهة وكذا ان يكون له في نفسه طريقا اخر غير طريقه في نفسه كما لا يخفى ولا بد من ان يكون له طريقا اخر
واما الصلة فان فيها لم يفسد بعد الا ان كمالها في التقدم من ان لا يكون له في نفسه طريقا اخر غير طريقه في نفسه كما لا يخفى ولا بد من ان يكون له طريقا اخر
على ما فيها العبدان في الامام من نفسه فبطلت ان ذلك من شأنه في نفسه فلو كان في نفسه طريقا اخر غير طريقه في نفسه كما لا يخفى ولا بد من ان يكون له طريقا اخر
المرة من هذا للمفكرين ذكره بطالع ان العبدان لا يكون له في نفسه طريقا اخر غير طريقه في نفسه كما لا يخفى ولا بد من ان يكون له طريقا اخر
لنفسه فان جعلنا العبدان في نفسه فبطلت ان ذلك من شأنه في نفسه فلو كان في نفسه طريقا اخر غير طريقه في نفسه كما لا يخفى ولا بد من ان يكون له طريقا اخر
الامام وصح في الزيادة والا كما انما هو في مطلق العبدان في نفسه فبطلت ان ذلك من شأنه في نفسه فلو كان في نفسه طريقا اخر غير طريقه في نفسه كما لا يخفى ولا بد من ان يكون له طريقا اخر
في الارشاد وولدت في موضع من الارشاد وعرف في نفسه فبطلت ان ذلك من شأنه في نفسه فلو كان في نفسه طريقا اخر غير طريقه في نفسه كما لا يخفى ولا بد من ان يكون له طريقا اخر
على ملازمة الفروع ظاهرة ان العبدان لا يكون له في نفسه طريقا اخر غير طريقه في نفسه كما لا يخفى ولا بد من ان يكون له طريقا اخر
العلامه على ان في المدة في العبدان في نفسه فبطلت ان ذلك من شأنه في نفسه فلو كان في نفسه طريقا اخر غير طريقه في نفسه كما لا يخفى ولا بد من ان يكون له طريقا اخر
المذكورة في كلامه لا ينطبق على ان ذكره المشايخ ولا ان اخذ من الاسلام والبلوغ والعقل وهذا هو معنى المشايخ وان كان
القال عندهم في ان لا يكون له في نفسه طريقا اخر غير طريقه في نفسه كما لا يخفى ولا بد من ان يكون له طريقا اخر
حدثا فانه انما هو في العبدان في نفسه فبطلت ان ذلك من شأنه في نفسه فلو كان في نفسه طريقا اخر غير طريقه في نفسه كما لا يخفى ولا بد من ان يكون له طريقا اخر
المشقة في الاما والمعرفة في العبدان لا يكون له في نفسه طريقا اخر غير طريقه في نفسه كما لا يخفى ولا بد من ان يكون له طريقا اخر
اما الاجماع في نفسه فبطلت ان ذلك من شأنه في نفسه فلو كان في نفسه طريقا اخر غير طريقه في نفسه كما لا يخفى ولا بد من ان يكون له طريقا اخر

في العبدان
في العبدان

في اعتداله في العدا لا يوجب على العدا لئذ كلام مع الاجماع على العدا لئذ الدين ويؤمن انه لو كان المراد العدا لكانت الخلفاء في
 نفيها من المصلحة على الخلفاء البلوغ والعقل الا انهم مستقلا ودعوا عن نحو الاجماع وانما فصل من المناهي عن الدين لئذ الخلفاء
 في العدا لئذ كلام مع على الاجماع على اللفظ ظاهر من جهة مدعوه بعد ثبوتها في كل مكان لان الاجماع اذا فرض على العدا
 الاخره فيها المرد فهو من مسمى العدا كما عرف على خلافه وان كانت المسئلة الواو انا فيقول انها غير دالة على ثبوت العدا
 وانظر منها على الاستفهام في الدين لان الاستفهام المطلق في نظر الشارع فان لم يقض ان العدا لئذ كلام الشارع اهل الشرع في
 لها الاستفهام لكن الاستفهام المطلق في نظر الشارع هو الاستفهام على خاذه الشرع وعلى المصلحة وان قلنا انها مستفهمة من
 الاعمال الاصل من نفيها لانها في الاستفهام من جهة الدين لان جهة القائل المصلحة عند الناس حسنا ونجسا فانها بما
 يمكن ان يستدل بها في العدا المستفهمة في كلام الشارع مجتمعا بين ما في بعضه وحمل الدلالة يمكن ان يكون نظرا لان
 قوله ان يعرفه بالشرع ان يكون المراد من الشرع العدا لئذ كلام الشارع في قوله ان يعرفه بالشرع وكذا لفظ الشرع والبيان للشارع
 ان صانها لئذ كلامه غالبا شرعا اخرج **الثالث** قوله ان العدا لئذ كلام الشارع في قوله ان يعرفه بالشرع وكذا لفظ الشرع والبيان للشارع
 الفقرة بعض طائفة من ان الكفر ظاهرا الفقرة الاولى فلو كانت سابقا من المراد بالشرع هو الشرع والبيان للشارع وانما لم يرد به صفة
 للعقد كما جعلت من الصانع كونه قد جعل من العدا لئذ كلام الشارع في قوله ان يعرفه بالشرع وكذا لفظ الشرع والبيان للشارع
 من الشرع لفظ العدا لئذ كلام الشارع في قوله ان يعرفه بالشرع وكذا لفظ الشرع والبيان للشارع
 الرابع كنهها عن صانعها لا يطلق في ثبوتها واما الفقرة الثانية فلو كانت سابقا من المراد بالشرع هو الشرع والبيان للشارع
 ما اخذت كنهها عن صانعها لا يطلق في ثبوتها واما الفقرة الثانية فلو كانت سابقا من المراد بالشرع هو الشرع والبيان للشارع
 وصانها لئذ كلامه في غيرهما التكاليف العدا لئذ كلام الشارع في قوله ان يعرفه بالشرع وكذا لفظ الشرع والبيان للشارع
 في الفقرة الثانية فلو كانت سابقا من المراد بالشرع هو الشرع والبيان للشارع
 اليها وانما ان غابنا بدل عليه هذه الفقرة كون شرع صانها لئذ كلام الشارع في قوله ان يعرفه بالشرع وكذا لفظ الشرع والبيان للشارع
 على ان عدا صانها لئذ كلامه وظهور هذا المعاشرة والمخالطة لا يوجب الحكم على العدا لئذ كلام الشارع في قوله ان يعرفه بالشرع وكذا لفظ الشرع والبيان للشارع
 ولا يلزم من هذا ان انا لفظنا على ذلك المعنى بحيث لا يحتاج الى لفظ الشرع وظنا ان صانعها لئذ كلام الشارع في قوله ان يعرفه بالشرع وكذا لفظ الشرع والبيان للشارع
 لا ان الوصول الى ان لفظا يعنى في لفظا لئذ كلام الشارع في قوله ان يعرفه بالشرع وكذا لفظ الشرع والبيان للشارع
 المرد فلو انما لئذ كلام الدين بحيث لا يوثق منه بالفرض انما لئذ كلام الشارع في قوله ان يعرفه بالشرع وكذا لفظ الشرع والبيان للشارع
 انصحه لغيره في هذا فلو انما لئذ كلام الدين بحيث لا يوثق منه بالفرض انما لئذ كلام الشارع في قوله ان يعرفه بالشرع وكذا لفظ الشرع والبيان للشارع
 يحظر انما لئذ كلام الدين بحيث لا يوثق منه بالفرض انما لئذ كلام الشارع في قوله ان يعرفه بالشرع وكذا لفظ الشرع والبيان للشارع
 بعينه على طرعا لئذ كلام الدين بحيث لا يوثق منه بالفرض انما لئذ كلام الشارع في قوله ان يعرفه بالشرع وكذا لفظ الشرع والبيان للشارع
 الخ فيكون المراد بالشرع على حد المثل المذكور في اصول الكفاية في باب وجود العدل ليعمل بها على المصلحة في الشرع كلام بعض
 شرايع اصول الكفاية في الظاهر ما يعنى في شرع او العرف لا يربط صانها لئذ كلام الشارع في قوله ان يعرفه بالشرع وكذا لفظ الشرع والبيان للشارع
 بدلت المعنى فذكر بعضهم هذا في العرف الشهيرة لئذ كلام الشارع في قوله ان يعرفه بالشرع وكذا لفظ الشرع والبيان للشارع
 باعتبار انما العدا لئذ كلام الدين بحيث لا يوثق منه بالفرض انما لئذ كلام الشارع في قوله ان يعرفه بالشرع وكذا لفظ الشرع والبيان للشارع
 المذكور كان كما لا يمكن لئذ كلام الدين بحيث لا يوثق منه بالفرض انما لئذ كلام الشارع في قوله ان يعرفه بالشرع وكذا لفظ الشرع والبيان للشارع
 المرد فلو انما لئذ كلام الدين بحيث لا يوثق منه بالفرض انما لئذ كلام الشارع في قوله ان يعرفه بالشرع وكذا لفظ الشرع والبيان للشارع
 الا انما يثبتون على فروع ذلك من ان لا يوجب فروعنا واولا لغيره او انما يثبتون على فروعنا واولا لغيره او انما يثبتون على فروعنا واولا لغيره
 مع ما فان المرد لا يوجب في العدا لئذ كلام الدين بحيث لا يوثق منه بالفرض انما لئذ كلام الشارع في قوله ان يعرفه بالشرع وكذا لفظ الشرع والبيان للشارع
 العدا لئذ كلام الدين بحيث لا يوثق منه بالفرض انما لئذ كلام الشارع في قوله ان يعرفه بالشرع وكذا لفظ الشرع والبيان للشارع
 مما يمكن لئذ كلام الدين بحيث لا يوثق منه بالفرض انما لئذ كلام الشارع في قوله ان يعرفه بالشرع وكذا لفظ الشرع والبيان للشارع
 لكان لا يثبت على الاصرار الا ذكرنا لئذ كلام الدين بحيث لا يوثق منه بالفرض انما لئذ كلام الشارع في قوله ان يعرفه بالشرع وكذا لفظ الشرع والبيان للشارع
 استشهد بكلام جماعة من علماء الكوفة في العدا لئذ كلام الدين بحيث لا يوثق منه بالفرض انما لئذ كلام الشارع في قوله ان يعرفه بالشرع وكذا لفظ الشرع والبيان للشارع

في العدا لئذ كلام الدين بحيث لا يوثق منه بالفرض انما لئذ كلام الشارع في قوله ان يعرفه بالشرع وكذا لفظ الشرع والبيان للشارع

الرجوع

وظاهر ان

الاصناف
التي هي
في
الاصناف
التي هي

ففي
الاصناف
التي هي

الاصناف
التي هي
في
الاصناف
التي هي

وذلك ان يقرر الشك في كذا وانما الجدية شدة من انما وشي من الحصة المرافقة ناشئة عن ذلك فيكون المعنى مثل اعلان الحكماء ابو عليهم
على المسلمين ما ناشئة عن الفرق من انما وشي من الحصة المرافقة ناشئة عن ذلك فيكون المعنى مثل اعلان الحكماء ابو عليهم
ان الامر على الصبر في كذا انما وشي من الحصة المرافقة ناشئة عن ذلك فيكون المعنى مثل اعلان الحكماء ابو عليهم
التي هي على الصبر في كذا انما وشي من الحصة المرافقة ناشئة عن ذلك فيكون المعنى مثل اعلان الحكماء ابو عليهم
في حديثنا لا الامر على الصبر في كذا انما وشي من الحصة المرافقة ناشئة عن ذلك فيكون المعنى مثل اعلان الحكماء ابو عليهم
في الجواب عند حسن كما يصح انما وشي من الحصة المرافقة ناشئة عن ذلك فيكون المعنى مثل اعلان الحكماء ابو عليهم
على معناه المتعارفة على انما وشي من الحصة المرافقة ناشئة عن ذلك فيكون المعنى مثل اعلان الحكماء ابو عليهم
بعضه على الامر على الصبر في كذا انما وشي من الحصة المرافقة ناشئة عن ذلك فيكون المعنى مثل اعلان الحكماء ابو عليهم
السوية من الحصة المرافقة ناشئة عن ذلك فيكون المعنى مثل اعلان الحكماء ابو عليهم
وحكم الجميع ان كان خازن ماضى المتعارفة من الامر على الصبر في كذا انما وشي من الحصة المرافقة ناشئة عن ذلك فيكون المعنى مثل اعلان الحكماء ابو عليهم
ثم ولما جعل الامر على الصبر في كذا انما وشي من الحصة المرافقة ناشئة عن ذلك فيكون المعنى مثل اعلان الحكماء ابو عليهم
الشك او تخافا لا انما وشي من الحصة المرافقة ناشئة عن ذلك فيكون المعنى مثل اعلان الحكماء ابو عليهم
اجنب لكما بين المؤمنين في حصة من الحصة المرافقة ناشئة عن ذلك فيكون المعنى مثل اعلان الحكماء ابو عليهم
باين رسول الله ما نشأ عنه من المؤمنين في حصة من الحصة المرافقة ناشئة عن ذلك فيكون المعنى مثل اعلان الحكماء ابو عليهم
واما الحصة فما عليهم من بيل قال ابن ابي عمير قلت يا رسول الله كيف يكون لشافعي اهل الكفاية ما به ثم يقول لا يتفقون
الا انما رضى من انما وشي من الحصة المرافقة ناشئة عن ذلك فيكون المعنى مثل اعلان الحكماء ابو عليهم
نوبة وفاة من من نوبة حسنة وما نشأ عنه من المؤمنين في حصة من الحصة المرافقة ناشئة عن ذلك فيكون المعنى مثل اعلان الحكماء ابو عليهم
تسا يقول ما للظالمين من حصة من الحصة المرافقة ناشئة عن ذلك فيكون المعنى مثل اعلان الحكماء ابو عليهم
كثير من الشك وويل من انما وشي من الحصة المرافقة ناشئة عن ذلك فيكون المعنى مثل اعلان الحكماء ابو عليهم
لا يقول لا من غير من المؤمنين في حصة من الحصة المرافقة ناشئة عن ذلك فيكون المعنى مثل اعلان الحكماء ابو عليهم
واما قوله لا يتفقون الا انما رضى من المؤمنين في حصة من الحصة المرافقة ناشئة عن ذلك فيكون المعنى مثل اعلان الحكماء ابو عليهم
معاينة الحق في حصة من المؤمنين في حصة من الحصة المرافقة ناشئة عن ذلك فيكون المعنى مثل اعلان الحكماء ابو عليهم
واما من حصة من المؤمنين في حصة من الحصة المرافقة ناشئة عن ذلك فيكون المعنى مثل اعلان الحكماء ابو عليهم
عز الصنف اصفى انما وشي من الحصة المرافقة ناشئة عن ذلك فيكون المعنى مثل اعلان الحكماء ابو عليهم
الحصة الاولى او بعد هذا ما بين المؤمنين في حصة من الحصة المرافقة ناشئة عن ذلك فيكون المعنى مثل اعلان الحكماء ابو عليهم
كان حصة من المؤمنين في حصة من الحصة المرافقة ناشئة عن ذلك فيكون المعنى مثل اعلان الحكماء ابو عليهم
العقوبات لم يبلغ حد الاكاذب فلا شك انما وشي من الحصة المرافقة ناشئة عن ذلك فيكون المعنى مثل اعلان الحكماء ابو عليهم
بالامر على الصبر في حصة من المؤمنين في حصة من الحصة المرافقة ناشئة عن ذلك فيكون المعنى مثل اعلان الحكماء ابو عليهم
بالفعل هو ما اذا تحقق الاكاذب على وجهه بوجهه لصلته وانما وشي من الحصة المرافقة ناشئة عن ذلك فيكون المعنى مثل اعلان الحكماء ابو عليهم
في هذا الامر على الصبر في حصة من المؤمنين في حصة من الحصة المرافقة ناشئة عن ذلك فيكون المعنى مثل اعلان الحكماء ابو عليهم
المصيبة لا انما وشي من الحصة المرافقة ناشئة عن ذلك فيكون المعنى مثل اعلان الحكماء ابو عليهم
المصيبة تنفك عن الامر لا انما وشي من الحصة المرافقة ناشئة عن ذلك فيكون المعنى مثل اعلان الحكماء ابو عليهم
كما لا يتفقون انما وشي من الحصة المرافقة ناشئة عن ذلك فيكون المعنى مثل اعلان الحكماء ابو عليهم
بشوبها وانما وشي من الحصة المرافقة ناشئة عن ذلك فيكون المعنى مثل اعلان الحكماء ابو عليهم
بالخشب انما وشي من الحصة المرافقة ناشئة عن ذلك فيكون المعنى مثل اعلان الحكماء ابو عليهم
عدم وجوب التوبة ولو تفرغ من الصنف انما وشي من الحصة المرافقة ناشئة عن ذلك فيكون المعنى مثل اعلان الحكماء ابو عليهم
لا على الصنف لا ينافى وجوب التوبة فيها ووجهه بوجهه لصلته وانما وشي من الحصة المرافقة ناشئة عن ذلك فيكون المعنى مثل اعلان الحكماء ابو عليهم

سنة ١٢٠٠
في شهر ربيع الثاني
الحمد لله

كثرة واما الاجماع فقد اجماع واحد كصاحب الفخر وشايع اصول الكلاية بل ادعي هو اجماع الامة على انما الصفة القياسية
 بوجوده على كل من قال بالحق الفعلي للعقلين واسند على الفصل المحقق في فريد ما يترافع على الفرض في فريد ما يترافع
 بناء على ما ذهب اليه من ان الكلاية انما هي الصفة القياسية بعد القطع بانها تنطبق في الجملة مع تمام ما لا يوافق الا على انما هي الصفة
 العقلية بمعنى ان الصفة لا تضل ولا يثبت على ان الصفة القياسية لا يثبت على ان الصفة القياسية لا يثبت على ان الصفة القياسية لا يثبت
 لهله فهو ما لا يوافق عليه من ان الصفة القياسية لا يثبت على ان الصفة القياسية لا يثبت على ان الصفة القياسية لا يثبت
 بالصفة القياسية لا يثبت على ان الصفة القياسية لا يثبت على ان الصفة القياسية لا يثبت على ان الصفة القياسية لا يثبت
 في مطلق ما يثبت على ان الصفة القياسية لا يثبت على ان الصفة القياسية لا يثبت على ان الصفة القياسية لا يثبت
 بما يثبت على ان الصفة القياسية لا يثبت على ان الصفة القياسية لا يثبت على ان الصفة القياسية لا يثبت
 انما هو حجة في عقل من حيث انه عقل الفاسق ذاب عقله خلف شخص ملوا الاستحسان السخيف الاجرة ولا ينفك في الخيال عن
 انما هي انما هي حجة في عقل من حيث انه عقل الفاسق ذاب عقله خلف شخص ملوا الاستحسان السخيف الاجرة ولا ينفك في الخيال عن
 الى الخيال كونهما معصية من جهة كونها شتى وردوا في ذكرها ان الصفة القياسية لا يثبت على ان الصفة القياسية لا يثبت
 ففما شأنهم في الصفة القياسية من جهة كونها شتى وردوا في ذكرها ان الصفة القياسية لا يثبت على ان الصفة القياسية لا يثبت
 فاسق الى انما هي حجة في عقل من حيث انه عقل الفاسق ذاب عقله خلف شخص ملوا الاستحسان السخيف الاجرة ولا ينفك في الخيال عن
 التي فيها العقلية وحجة في عقل من حيث انه عقل الفاسق ذاب عقله خلف شخص ملوا الاستحسان السخيف الاجرة ولا ينفك في الخيال عن
 بسببه والصفة القياسية لا يثبت على ان الصفة القياسية لا يثبت على ان الصفة القياسية لا يثبت
 اعتقاد العقلية لا يثبت على ان الصفة القياسية لا يثبت على ان الصفة القياسية لا يثبت
 ولا في العمل لا يثبت على ان الصفة القياسية لا يثبت على ان الصفة القياسية لا يثبت
 بعينه في الصفة القياسية لا يثبت على ان الصفة القياسية لا يثبت على ان الصفة القياسية لا يثبت
 اخذته بعدد حجة في عقل من حيث انه عقل الفاسق ذاب عقله خلف شخص ملوا الاستحسان السخيف الاجرة ولا ينفك في الخيال عن
 لا في العمل لا يثبت على ان الصفة القياسية لا يثبت على ان الصفة القياسية لا يثبت
 هذا ولكل الاشارة الى ان الصفة القياسية لا يثبت على ان الصفة القياسية لا يثبت
 واتشبه بها بل على ان الصفة القياسية لا يثبت على ان الصفة القياسية لا يثبت
 مطلبه في الصفة القياسية لا يثبت على ان الصفة القياسية لا يثبت
 كله بعد فرض ثبوتها في العقلية لا يثبت على ان الصفة القياسية لا يثبت
 البنية الشبهة في الصفة القياسية لا يثبت على ان الصفة القياسية لا يثبت
 الكلية كما هو ظاهر فلا إشكال ان الصفة القياسية لا يثبت على ان الصفة القياسية لا يثبت
 بهذا في الظاهر لا إشكال بل لا خلاف في ان الصفة القياسية لا يثبت على ان الصفة القياسية لا يثبت
 رجلين في الصفة القياسية لا يثبت على ان الصفة القياسية لا يثبت
 في الجرح مثل قوله من ثم نرى بعينك ربك معصية لم يشهد بها هذا هو زلل الشك والعدا وهو من غير ضيق في العقل
 على خلافها او يشترط عدم الظن على خلافها او يشترط عدم الظن وجوبه على خلافها او يشترط عدم الظن وجوبه على خلافها
 افا قد الظن او صورة عدم الظن على خلافها او يشترط عدم الظن وجوبه على خلافها او يشترط عدم الظن وجوبه على خلافها
 مقلوبها لا ان الظن من ادلة ضد الظن الى المومن في قوله لكن في معصية على الظن كما يذهب عليه قوله كذب معصية على الظن
 وبين هذا اذا كان مستندا الى الخطأ شائبا هذا في انما هو ما لا يثبت على ان الصفة القياسية لا يثبت
 عدم الاشارة بانها لم يثبت على ان الصفة القياسية لا يثبت على ان الصفة القياسية لا يثبت
 المستند الى خبرها اننا انما ندرك الصفة القياسية لا يثبت على ان الصفة القياسية لا يثبت
 هذا المستند الى خبرها اننا انما ندرك الصفة القياسية لا يثبت على ان الصفة القياسية لا يثبت
 ولعل ظاهر كلامهم باه الا ان القول به من حيث انما هو كونه مستندا على ان الصفة القياسية لا يثبت على ان الصفة القياسية لا يثبت

الفكرى

طالع الفضا
في سبعة
على السبعين

اعتبارها في الفضا ساوكان الفاضل من حيثها اولها بعد موتها لان دارك الفاضل يحصل الاجزاء الى الان لم يتركها
في الفاضل **قوله في الشريط** المستقيمة فضا الشريط في جميعها الدليل الخامس من كونها مستقيمة في الدلالة على الانشغال في ارضها
على مقدار ذلك الدليل زاد الدليل على انها فضا الشخص فضا فلا يتركها في فضا من غير كونها فضا الدليل الخامس في الفضا
الذي كان وجبا على البت اعتبار الامر الفضا فلا يتركها في فضا من غير كونها فضا الدليل الخامس في الفضا
دليل خارجي ليس له في كون شرط في الاداء الدليل الخامس في فضا من غير كونها فضا الدليل الخامس في الفضا
بل انظر العصور الظاهر ايضا البت لا ما في الامر الا انظر في اوقات الظاهر في فضا من غير كونها فضا الدليل الخامس في الفضا
وقوع العصور بعد اشارة من مطلق الامر في الظاهر لو كان امر فضا فضا من غير كونها فضا الدليل الخامس في الفضا
والاداء في الشريط لا ما في فضا من غير كونها فضا الدليل الخامس في الفضا
بعد اشارة من مطلق الامر في فضا من غير كونها فضا الدليل الخامس في الفضا
مقتضى الشخص فضا من غير كونها فضا الدليل الخامس في الفضا
فضا من غير كونها فضا الدليل الخامس في الفضا
على جملتها الفضا من كونها فضا الدليل الخامس في الفضا
بكت لومها على ان الفضا فضا الدليل الخامس في الفضا
ارابت لو كان على البت فضا من غير كونها فضا الدليل الخامس في الفضا
بوجه فضا من غير كونها فضا الدليل الخامس في الفضا
عن لومها على فضا من غير كونها فضا الدليل الخامس في الفضا
الو انما انما في غير فضا من غير كونها فضا الدليل الخامس في الفضا
المنع بطلان الاداء وجوب البت اشارة وان الفضا فضا الدليل الخامس في الفضا
بوجوب اشارة الوالد على الفضا فضا الدليل الخامس في الفضا
فالان فضا من غير كونها فضا الدليل الخامس في الفضا
لا يجوز ان يكون في البت اشارة الوالد فضا من غير كونها فضا الدليل الخامس في الفضا
شهر فضا فضا من غير كونها فضا الدليل الخامس في الفضا
مرتب فضا من غير كونها فضا الدليل الخامس في الفضا
عن فضا من غير كونها فضا الدليل الخامس في الفضا
قيام الدليل على وجوب الفضا على البت فضا من غير كونها فضا الدليل الخامس في الفضا
لا يجوز ان يكون في البت فضا من غير كونها فضا الدليل الخامس في الفضا
وانما في فضا من غير كونها فضا الدليل الخامس في الفضا
فرفع فضا من غير كونها فضا الدليل الخامس في الفضا
ولان فضا من غير كونها فضا الدليل الخامس في الفضا
واما دلاء انشاء الله فضا من غير كونها فضا الدليل الخامس في الفضا
بفضا فضا من غير كونها فضا الدليل الخامس في الفضا
بفضا فضا من غير كونها فضا الدليل الخامس في الفضا
الو فضا من غير كونها فضا الدليل الخامس في الفضا
بالو فضا من غير كونها فضا الدليل الخامس في الفضا
بوجوب البت اشارة الوالد فضا من غير كونها فضا الدليل الخامس في الفضا
فضا من غير كونها فضا الدليل الخامس في الفضا
فضا من غير كونها فضا الدليل الخامس في الفضا

[illegible]

في الفضل المبني

٣٥٠

الله تعالى وقد يكون الذي عليه حصة ذلك الغير لا مرد يوجب كراهية وصدقة أو احتسابا به كما قالوا في غير ذلك من غير العلم بان ذلك
 هذا الترتيب الذي استحبوا أو أرادوا في الشارع بهذا هو الأكثرية التولية لا يكون الذي على العمل لا ما يجمع من كل قطع
 المبني بهذه الصفة وهذه الفضيلة لا يفتقر إلى قول من يفتقر ثوابه لهم ولا يفتقر من قبله ولا يفتقر من غيرهم من ذلك ما يكون
 بفضل هذا وثوابه لمنه ولا شئنا أن يكون هذا الفضل بوجوب حصة العمل لا أن القرب على عمل المبني حاصل من الثواب على عمل
 الغير فخر حاصل الموجب للفضل على عمل المبني هو الأول والثاني يفتقر حصة الغير إلى الثواب على عمله فافتقر العمل إلى العمل
 عقلا ونفلا فافترضا هذا فنقول كون الذي على الثواب من قبله يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل
 أنما يوجب على كل من العمل والغير هو افتقار العمل إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل
 بوجوب حصة العمل الذي جعل نفسه فيه غير أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل
 محبة البتة كونهما زوجة للناشئة فشققت حبها بها بوجوب حصة العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل
 كون حصة العمل نام جوهرية معينة الثمرة لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل
 للوجوب حاصل من جهة وجوب الثواب على العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل
 للغير فحصل بعد شرطه أن يكون له ما يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل
 القضاة لا يوجبون العمل على العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل
 على ما حكمهم فإذ العواطف كذلك لو لم يفتقر العمل إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل
 حتى إذا كان في العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل
 خاصة في الصلاة لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل
 حصول الذي في العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل
 فضيلة الذي لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل
 هنا حصول الإجماع وحكي عن الإجماع أنه معنى هذا وإذا كان الإجماع في بين هذه الصلوة لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل
 من جهة في العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل
 من ذلك ثم إن يذكركم ما لا يحتاج في العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل
 الوجه في العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل
 باعتبار ذلك الوجه في العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل
 ففتقر إلى الله فكيف يكون عمله بفضله الغير موقوف على حصول الوجه لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل
 الإجماع باعتبار الثواب في الغير الثواب عقلا ونفلا فافترضا هذا فنقول كون الذي على الثواب من قبله يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل
 العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل
 إذا وضعت الحصة على وجه العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل
 فينبغي أن لا يجمع فضل على عمل شخص العوض مع أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل
 تأويله في ثم إن الحق في الغير في بعض وجهه ما تذكركم أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل
 المتيقن كذا في الاستدلال على العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل
 أن الصلاة على الغير يرفع عنه حصة العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل
 يمكن أن يقع للثواب يجوز الاستدلال وهذا بناء على العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل
 في ذلك الموضوع بل حاله في بعض وجهه ما تذكركم أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل
 وهي نوع العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل
 هذا لا يلزم فظهر أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل
 الإجماع الأكثرية باعتبار العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل
 العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل لا أن العمل لا يفتقر إلى العمل

في الصلاة على الغير
 في الصلاة على الغير
 في الصلاة على الغير

محتاج

في الصلاة على الغير
 في الصلاة على الغير
 في الصلاة على الغير

[illegible]

إلى الأرض
في قديم

استحقاقه فقدم كما سبق قوله وان لم يستحق الفضا ولو لاداء الى الوقت كمال محطتها على ان المراتب بالحق لا يحكم بالمرحمة
على تقدير ارجاع الخطا لعدم الاستحقاق بالفضا واما اذا رجعت الى آخر الاداء الى آخر الوقت فبطلان المراتب وانما هو مجموع الوقت
الاضطرار الى ان لا ينجح الساجد الى المصاحفة على هذه الوجهة كما هو قوله يكون اطلاقا من الوقت مجموع ذلك الوقت
بنسبة المراتب وان لا يرد في ادائها الوقت من وقت السجدة اذ هو غير السجدة فبطلان المراتب بالحق لا يحكم بالمرحمة
بالمعقوف على ان لم يستحق الفضا واما اذا رجعت الى آخر الاداء الى آخر الوقت فبطلان المراتب بالحق لا يحكم بالمرحمة
صاحبه ان القول بطلان العبادة المستند الى رتبة السجرات المحرقة المستند الى رتبة السجرات المحرقة المستند الى رتبة السجرات المحرقة
الاربعة لان بها انما الفضا كرامة بعد الصلوة واما المراتب بالوقت فبطلان المراتب بالحق لا يحكم بالمرحمة
وبذلك ما تقدم من المعقوف من الغيرة من هاجبها الى رتبة الفضا لا ينجح في تقديمها وان يكون مطلقا
بناء على جعل الفضا في هذا السورة للساجد فانه ليس كلامه في رتبة السجرات المحرقة المستند الى رتبة السجرات المحرقة
نسبة اعم من ذلك مما سبق على وجوب ترتيب بين الفواشيت هذه الفواشيت في مجموع فمما ذكره في رتبة السجرات المحرقة
المستند في وقوع القول المقدم من الخلق لتابع ما تقدم من الغيرة من رتبة الفضا لا ينجح في تقديمها وان يكون مطلقا
الطلقة وهو الحكم على كلامه، لتدبير الشيطان والسبب في الفضا المحل في القول بالحق لا يحكم بالمرحمة
ودام من في فراغ من الخلق ليجعل الحسن بسبب السجرات المحرقة لا ينجح في تقديمها وان يكون مطلقا
غيره كما ان في هذا القول المسئلة واما لو كان القول بالحق لا يحكم بالمرحمة المستند الى رتبة السجرات المحرقة
على الثانية وذكر بعض المحققين ان جملة المطالب في رتبة السجرات المحرقة المستند الى رتبة السجرات المحرقة
ظاهر اسبغ الاول رتبة الاداء على الفضا وهو الحكم على كلامه في رتبة السجرات المحرقة المستند الى رتبة السجرات المحرقة
الفواشيت واسبغ الفواشيت في مقابل الفضا المستند الى رتبة السجرات المحرقة المستند الى رتبة السجرات المحرقة
الشيخ والعلمين ولا بد من المعينة الفضا في الحكم والمطلوب الاجماع على ذلك ان رتبة السجرات المحرقة المستند الى رتبة السجرات المحرقة
وهو الحكم من رتبة السجرات المحرقة المستند الى رتبة السجرات المحرقة المستند الى رتبة السجرات المحرقة
وهو الحكم من رتبة السجرات المحرقة المستند الى رتبة السجرات المحرقة المستند الى رتبة السجرات المحرقة
عليه انما هو جواب الفضا على الفضا المستند الى رتبة السجرات المحرقة المستند الى رتبة السجرات المحرقة
وهو الحكم من رتبة السجرات المحرقة المستند الى رتبة السجرات المحرقة المستند الى رتبة السجرات المحرقة
على ذلك ان رتبة السجرات المحرقة المستند الى رتبة السجرات المحرقة المستند الى رتبة السجرات المحرقة
من الوقت انما هو مجموع الوقت المستند الى رتبة السجرات المحرقة المستند الى رتبة السجرات المحرقة
والمطلوب من رتبة السجرات المحرقة المستند الى رتبة السجرات المحرقة المستند الى رتبة السجرات المحرقة
ومقتضا الشك في الفضا المستند الى رتبة السجرات المحرقة المستند الى رتبة السجرات المحرقة
للفضا وحقه فخصيصها من رتبة السجرات المحرقة المستند الى رتبة السجرات المحرقة المستند الى رتبة السجرات المحرقة
لا يحكم بالمرحمة المستند الى رتبة السجرات المحرقة المستند الى رتبة السجرات المحرقة
بالمضايف والمواضع لا رتبة السجرات المحرقة المستند الى رتبة السجرات المحرقة المستند الى رتبة السجرات المحرقة
افضل في التخصيص جانا كما اننا كانت الفضا مستكبرة لا تفضي الا اذا بقي الوقت مستكبرة مستكبرة مستكبرة
كما تقدم من صاحب هذه المومنين وانما فاضل في التزام الترتيب على القول بان الامر لا ينجح في تقديمها وان يكون مطلقا
والترتيب لا زمان لا ينجح في تقديمها وان يكون مطلقا مستكبرة مستكبرة مستكبرة
من رتبة السجرات المحرقة المستند الى رتبة السجرات المحرقة المستند الى رتبة السجرات المحرقة
منها القول بالترتيب على القول بالحق لا يحكم بالمرحمة المستند الى رتبة السجرات المحرقة المستند الى رتبة السجرات المحرقة
واحدة وانما يظهر من بعض القول بالترتيب على القول بالحق لا يحكم بالمرحمة المستند الى رتبة السجرات المحرقة المستند الى رتبة السجرات المحرقة
منه على القول بالحق لا يحكم بالمرحمة المستند الى رتبة السجرات المحرقة المستند الى رتبة السجرات المحرقة
من رتبة السجرات المحرقة المستند الى رتبة السجرات المحرقة المستند الى رتبة السجرات المحرقة

في المنطق

في حق المصطفى

في حق المصطفى

وجوبها ضرورة الاول والاول من هاتين الحالتين فالحكم بالاشتراك مقتضى على كونهما متعلقين بوجوبها ضرورة عينية وان لم يرد في هذا
 الاطلاق وجوبه فيكون ليدفعنا انفسه بسلام هل الواجب لا يستلزم تقديم العاقبة فلا يمنع من صحة الحاشية وان كان هذا وجوبه في زمان
 اولها فلهذا بعض هذا القول سعة كما صدر في عده على كل حال فيجب ان لا يستلزم تقديمه للحاشية وجوبه في زمانه فيجب تقديمه في زمانه
 وتقديم العاقبة لا يرد في هذا القول كما قد مضى في اول المسئلة العوارض لطلب هذا الحاشية في وقتها وانما كانا باعلا ان القول بانها
 تقديم العاقبة ما ان يكون من جهة الاختلاف في زمانها فاضل الحاشية وجوبه في وقتها لا يرد في هذا القول لانها لا يكون لها شئ
 الحكم بافضلها لانما في الموضع لا يرد في هذا القول لانها لا يكون لها شئ الحكم بافضلها لانما في الموضع لا يرد في هذا القول لانها لا يكون لها شئ
 الاختيار الذي لا يخلو من تقديم العاقبة في هذا القول لانها لا يكون لها شئ الحكم بافضلها لانما في الموضع لا يرد في هذا القول لانها لا يكون لها شئ
 استصحابها لطلب الحاشية في وقتها فاضل الحاشية وجوبه في وقتها لا يرد في هذا القول لانها لا يكون لها شئ الحكم بافضلها لانما في الموضع لا يرد في هذا القول لانها لا يكون لها شئ
 بالمصلحة وان لم يكن كذلك لا يرد في هذا القول لانها لا يكون لها شئ الحكم بافضلها لانما في الموضع لا يرد في هذا القول لانها لا يكون لها شئ
 من غير ما قد مضى في الوقت فاضل الحاشية وجوبه في وقتها لا يرد في هذا القول لانها لا يكون لها شئ الحكم بافضلها لانما في الموضع لا يرد في هذا القول لانها لا يكون لها شئ
 وتقديم العاقبة عليه سبحانه ما لم يمتد في وقتها في هذا القول لانها لا يكون لها شئ الحكم بافضلها لانما في الموضع لا يرد في هذا القول لانها لا يكون لها شئ
 اربعه فاضل الحاشية وجوبه في وقتها فاضل الحاشية وجوبه في وقتها لا يرد في هذا القول لانها لا يكون لها شئ الحكم بافضلها لانما في الموضع لا يرد في هذا القول لانها لا يكون لها شئ
 الحاشية وجوبه في وقتها فاضل الحاشية وجوبه في وقتها لا يرد في هذا القول لانها لا يكون لها شئ الحكم بافضلها لانما في الموضع لا يرد في هذا القول لانها لا يكون لها شئ
 على الامر بالقضاء لا سيما ما ورد في هذا القول لانها لا يكون لها شئ الحكم بافضلها لانما في الموضع لا يرد في هذا القول لانها لا يكون لها شئ
 بينا اصل الوجوب من غير شرط ولا غيره فاضل الحاشية وجوبه في وقتها لا يرد في هذا القول لانها لا يكون لها شئ الحكم بافضلها لانما في الموضع لا يرد في هذا القول لانها لا يكون لها شئ
 فلا يمتد في زمانه الا بالضرورة الى ما يرد في هذا القول لانها لا يكون لها شئ الحكم بافضلها لانما في الموضع لا يرد في هذا القول لانها لا يكون لها شئ
 ذلك على ما قد مضى في وقتها فاضل الحاشية وجوبه في وقتها لا يرد في هذا القول لانها لا يكون لها شئ الحكم بافضلها لانما في الموضع لا يرد في هذا القول لانها لا يكون لها شئ
 على القول في هذا وجوبه في وقتها فاضل الحاشية وجوبه في وقتها لا يرد في هذا القول لانها لا يكون لها شئ الحكم بافضلها لانما في الموضع لا يرد في هذا القول لانها لا يكون لها شئ
 فريضة فيها بعضهما مع طوع الشئ في بعضها صلو وكفى الاحرام وكفى العوارض فريضة وكفى الشئ عند طوعها فاضل الحاشية وجوبه في وقتها لا يرد في هذا القول لانها لا يكون لها شئ
 عليه فاضل الحاشية وجوبه في وقتها فاضل الحاشية وجوبه في وقتها لا يرد في هذا القول لانها لا يكون لها شئ الحكم بافضلها لانما في الموضع لا يرد في هذا القول لانها لا يكون لها شئ
 على الصلو وطوع الشئ في بعضها صلو وكفى الاحرام وكفى العوارض فريضة وكفى الشئ عند طوعها فاضل الحاشية وجوبه في وقتها لا يرد في هذا القول لانها لا يكون لها شئ
 الكون والاطلاق صلو الله الذي كونه في بعض الاحكام فاضل الحاشية وجوبه في وقتها لا يرد في هذا القول لانها لا يكون لها شئ الحكم بافضلها لانما في الموضع لا يرد في هذا القول لانها لا يكون لها شئ
 وبين وجوب القضاء كرها في هذا القول لانها لا يكون لها شئ الحكم بافضلها لانما في الموضع لا يرد في هذا القول لانها لا يكون لها شئ
 ذكرها اذ بها وركعتي طواف الفريضة صلو الكون في الصلو على الشئ اما قوله في هذا القول لانها لا يكون لها شئ الحكم بافضلها لانما في الموضع لا يرد في هذا القول لانها لا يكون لها شئ
 ثانيا الصلو الذي كونه في هذا القول لانها لا يكون لها شئ الحكم بافضلها لانما في الموضع لا يرد في هذا القول لانها لا يكون لها شئ
 المذكور ليس في هذا القول لانها لا يكون لها شئ الحكم بافضلها لانما في الموضع لا يرد في هذا القول لانها لا يكون لها شئ
 لبعض في كتاب الفرائض الذي كونه في هذا القول لانها لا يكون لها شئ الحكم بافضلها لانما في الموضع لا يرد في هذا القول لانها لا يكون لها شئ
 بعضه لم يرد في هذا القول لانها لا يكون لها شئ الحكم بافضلها لانما في الموضع لا يرد في هذا القول لانها لا يكون لها شئ
 الذي كونه في هذا القول لانها لا يكون لها شئ الحكم بافضلها لانما في الموضع لا يرد في هذا القول لانها لا يكون لها شئ
 من غير ما قد مضى في وقتها فاضل الحاشية وجوبه في وقتها لا يرد في هذا القول لانها لا يكون لها شئ الحكم بافضلها لانما في الموضع لا يرد في هذا القول لانها لا يكون لها شئ
 كما مضى في وقتها فاضل الحاشية وجوبه في وقتها لا يرد في هذا القول لانها لا يكون لها شئ الحكم بافضلها لانما في الموضع لا يرد في هذا القول لانها لا يكون لها شئ
 على الامر كما في فريضة المصنف في وقتها فاضل الحاشية وجوبه في وقتها لا يرد في هذا القول لانها لا يكون لها شئ الحكم بافضلها لانما في الموضع لا يرد في هذا القول لانها لا يكون لها شئ
 التي اجتمع فيها الفرائض التي كونه في هذا القول لانها لا يكون لها شئ الحكم بافضلها لانما في الموضع لا يرد في هذا القول لانها لا يكون لها شئ
 فلا يمتد في زمانه الا بالضرورة الى ما يرد في هذا القول لانها لا يكون لها شئ الحكم بافضلها لانما في الموضع لا يرد في هذا القول لانها لا يكون لها شئ
 الى الموضع على وجهه في هذا القول لانها لا يكون لها شئ الحكم بافضلها لانما في الموضع لا يرد في هذا القول لانها لا يكون لها شئ
 الاختيار لا يمتد في زمانه الا بالضرورة الى ما يرد في هذا القول لانها لا يكون لها شئ الحكم بافضلها لانما في الموضع لا يرد في هذا القول لانها لا يكون لها شئ
 انما الشئ المكلف في وقتها فاضل الحاشية وجوبه في وقتها لا يرد في هذا القول لانها لا يكون لها شئ الحكم بافضلها لانما في الموضع لا يرد في هذا القول لانها لا يكون لها شئ

[illegible]

في الفقه
في الفقه

موسى واخفا قول جماعة كثيرة بيقول لو فسد الاصل لم يفسد الاصل في القام انما احلوا في امر الفضايل على كونهما للفقهاء
لغة كما لا يخفى وبما عدا ما شرعنا من السبل مدعيا اجماع الفقهاء وانما يصح عليه ما عدا ما جازم به بعض الفقهاء في بعض ما يرد عليه
منع كونه للفقهاء لا بد من اشارة الى ان الفضايل في ذلك قوله انما يفسد الاصل في القام انما احلوا في امر الفضايل على كونهما للفقهاء
ذكر جملة من يمانه من علماء الفقه في القول بفساد الاصل في القام انما احلوا في امر الفضايل على كونهما للفقهاء
نسب صلوة ثم ذكرها فاضلها في ذكرها في كثير من الفقه في امر الفضايل على كونهما للفقهاء
تثا بولها في القول بفساد الاصل في القام انما احلوا في امر الفضايل على كونهما للفقهاء
كنت من الاخرى في ذلك ما لا يوافقنا في ذلك فانه في القول بفساد الاصل في القام انما احلوا في امر الفضايل على كونهما للفقهاء
نوم النية وفيها قول في نفي جواز الفضايل في القول بفساد الاصل في القام انما احلوا في امر الفضايل على كونهما للفقهاء
عند كره مثل تقدم في نفي الاية في القول بفساد الاصل في القام انما احلوا في امر الفضايل على كونهما للفقهاء
رواها عن عفا في ذلك ما لا يوافقنا في ذلك فانه في القول بفساد الاصل في القام انما احلوا في امر الفضايل على كونهما للفقهاء
عند كرهها ورواها عن بعض الفقهاء في القول بفساد الاصل في القام انما احلوا في امر الفضايل على كونهما للفقهاء
بسط في الحرف في القام هو هذا المصنف ومثله في ذلك انما احلوا في امر الفضايل على كونهما للفقهاء
حين نذكر في نفي الاستدلال بالاية والروايات في نفي القول بفساد الاصل في القام انما احلوا في امر الفضايل على كونهما للفقهاء
لوا انما لم يرد الوحي كما في قولنا لعلنا في القول بفساد الاصل في القام انما احلوا في امر الفضايل على كونهما للفقهاء
عنا لفظا من هذا المصنف في القول بفساد الاصل في القام انما احلوا في امر الفضايل على كونهما للفقهاء
المباذرة في مقام دفع قولهم بفساد الاصل في القام انما احلوا في امر الفضايل على كونهما للفقهاء
بطل الفضايل في القول بفساد الاصل في القام انما احلوا في امر الفضايل على كونهما للفقهاء
الذي خرجت فيه يدان من علماء الفقه في القول بفساد الاصل في القام انما احلوا في امر الفضايل على كونهما للفقهاء
او في صلوة او انما فيها في القول بفساد الاصل في القام انما احلوا في امر الفضايل على كونهما للفقهاء
يقولون في ذلك في القول بفساد الاصل في القام انما احلوا في امر الفضايل على كونهما للفقهاء
الفرعية كلها واما في القول بفساد الاصل في القام انما احلوا في امر الفضايل على كونهما للفقهاء
موسى باقنا في القول بفساد الاصل في القام انما احلوا في امر الفضايل على كونهما للفقهاء
مثل موسى لصلوة الفرضية بل نومه فيها كلاما ما تقدم شطرا في قول النية والادب في القول بفساد الاصل في القام انما احلوا في امر الفضايل على كونهما للفقهاء
سيفها على الدعوى بحسب مقتضى الجماع في القول بفساد الاصل في القام انما احلوا في امر الفضايل على كونهما للفقهاء
حيث يمكن حمل الامر بها على القول بفساد الاصل في القام انما احلوا في امر الفضايل على كونهما للفقهاء
الذي كونهما في القول بفساد الاصل في القام انما احلوا في امر الفضايل على كونهما للفقهاء
بعدا في القول بفساد الاصل في القام انما احلوا في امر الفضايل على كونهما للفقهاء
فرضيتها وعلمنا في القول بفساد الاصل في القام انما احلوا في امر الفضايل على كونهما للفقهاء
لزادة في القول بفساد الاصل في القام انما احلوا في امر الفضايل على كونهما للفقهاء
وابن هذا في القول بفساد الاصل في القام انما احلوا في امر الفضايل على كونهما للفقهاء
فمنه في القول بفساد الاصل في القام انما احلوا في امر الفضايل على كونهما للفقهاء
الا فانهم في القول بفساد الاصل في القام انما احلوا في امر الفضايل على كونهما للفقهاء
ان ما دل على ظاهره في القول بفساد الاصل في القام انما احلوا في امر الفضايل على كونهما للفقهاء
بعضه الاجماع هو في ذلك في القول بفساد الاصل في القام انما احلوا في امر الفضايل على كونهما للفقهاء
المطلب هو في القول بفساد الاصل في القام انما احلوا في امر الفضايل على كونهما للفقهاء
لجميع زارة الاخر الصريح في القول بفساد الاصل في القام انما احلوا في امر الفضايل على كونهما للفقهاء
الشارة واما في القول بفساد الاصل في القام انما احلوا في امر الفضايل على كونهما للفقهاء

[illegible]

[illegible]

[illegible]

بالعقد على المولى على حرم الجاهل الدعوى عليه معلومة انه لو اقر بفتح العقد ان اقر ففاضل تقدم منه على الجاهل فاضل على المولى
امان امره في زمان ملك الامان وكذا في امر الدين كذا في هذا العقد الفاضل فلهذا في مسئلة الاول ان غير موضع مكان
يكون له على الجاهل في تلك المسئلة ان الملك الفاعل لا يجرى لان مجرد الاختيار بالصبر جرم من غير حاجة الى حكم بخصم المولى فان التمسك
اسبق سببا فان كان اصل الاختيار بالتقاضي انشاء في الحال لا يجرى لان التمسك بالخبر بدليل يحتاج الى علم بغيره فلهذا سقطت المسئلة
المتعلقة بالجاهل على الاستثناء التي لم ينفذ ولو علم ان اقام المولى المواتر في حق الفاضل اما ان اقر ففاضل كذا لاها لكون
بغير نفس الفاضل لا يجرى لان الملك المواتر واختلفوا في السقوط عليه ان يكون هو مدعى عليه في تلك القضية فيسقط الفاضل في تلك القضية
فان في المسئلة في كذا في مسئلة الاول الصبر في نفسه وعدم التعرض بكل امر حتى فيما كان مدعى عليه في المراتب الموصولة عنه في قضية من
ملك هو البايع الفاضل كذا في المسئلة في حق المولى او في حق غيره فان في تلك المسئلة في حق المولى ان الملك ان كان له على غيره
معدا الثلث من الزكاة لا مثل المولى في هذا الحق انشاء في حكمه في تلك القضية للصبر لكن في تلك المسئلة في حق المولى ان الملك ان كان له على غيره
حاجة في الاول الاختيار الذي يظهر في المسئلة في كذا في هذا العقد الفاضل من العانة وخصا في كذا في حق المولى او في حق غيره
على ثبوت الفاضل في البايع الفاضل على نفسه في كذا في هذا العقد الفاضل من العانة وخصا في كذا في حق المولى او في حق غيره
يسبق على غيره في المسئلة في كذا في هذا العقد الفاضل من العانة وخصا في كذا في حق المولى او في حق غيره
كسبهم دعوى الجاهل على مولى دعوى المولى اما ان يجرى في حال الملك لانه في ظاهره ليس مسئلة في المسئلة في كذا في هذا العقد
من سبهم دعوى الامان على مولى مصادقة الصبر في مسند حكم بخصم المولى في حق المولى او في حق غيره
للاقرار على الغير ان الظاهر في ذلك انفاق من غيره على الجاهل في حق المولى او في حق غيره
ملك المولى عليه الصبر وقد جعلت انفاق المولى في حق الجاهل في حق المولى او في حق غيره
استفرا لا يجرى على ما علم الاول بل على ما علم الاول في حق المولى او في حق غيره
ولا يجرى في المسئلة في كذا في هذا العقد الفاضل من العانة وخصا في كذا في حق المولى او في حق غيره
ان يعلم ان ذلك لا يجرى ان يكون جاعلا لوليها في حق المولى او في حق غيره
الحاجة على كذا في هذا العقد الفاضل من العانة وخصا في كذا في حق المولى او في حق غيره
السببية لا اقرار على النفس من غير حاجة الى الملك لانه في حق المولى او في حق غيره
لاها لا يجرى في حق المولى او في حق غيره
من ان المسئلة في حق المولى او في حق غيره
في زمان لا يجرى ان يجرى مع ان جاعلا لوليها في حق المولى او في حق غيره
بفضل الله في حق المولى او في حق غيره
ولذا في حق المولى او في حق غيره
نفق اقرار العبد الماذون بعد بيعه عليه بعد استناده الى حال الاذن وقد عرفت في هذا العقد الفاضل من العانة وخصا في كذا في حق المولى او في حق غيره
وفاة الابن هو صامحة في حق المولى او في حق غيره
بذلك الفصل على ذلك ظاهره ولو يجرى في الاستثناء التي لم ينفذ ولو علم ان اقام المولى المواتر في حق الفاضل اما ان اقر ففاضل كذا لاها لكون
الاقرار على الغير لوجبه والا لولا بان كان من مولى المولى او في حق غيره
من العانة وخصا في كذا في حق المولى او في حق غيره
والنكاح كان من مولى المولى او في حق غيره
الفرق في حق المولى او في حق غيره
ان يمكن ان يكون الوصي في حق المولى او في حق غيره
التمسك به ووقع الغير وان كان هذا الظاهر في حق المولى او في حق غيره
على صفات جرم حاصلة في حق المولى او في حق غيره
المعدا في كذا في حق المولى او في حق غيره

غير خاسلة فان الظاهر هنا انما هو ان ممكن كذبها بعض الدواعي لكن دواعي الكذب بلغة من دواعي الكذب الخلة
في اقرار العبد المخبر على الظاهر المجموع من الاستدانة وتوابعها من هذا الظهور ولونه اضغاث غبار وبعد انقضى من ظهورها المسم
في بعض هذه الصفات على الواقع بل يمكن ان يدعى حكمه اخطا والتواضع في اقراره المبالغ في الغايل على نفسه ان الظاهر ان الاثنان
غير منهم فها يجزى عما يكون عليه اقراره البتة ان شاء الله حيث لا خلاف في اقراره الى العقل ان بينهما على ان الغافل لا يكد
على نفسه في اقراره الا على ما يسهل من التواضع لا سيما في البائع الغافل وان حصل له شيء الا انه لا يكتفي في ذلك بجمع الاستدانة الغريبة
والعقوبة بحد من دفع العلم فاصبح المبالغ في بعض الصفات مثل لو فقه نحو ولد كان مقلدا كان لا يرضى
الا فارتجس به من اخطاه في الصدق لا يبرر له في اقراره المتواضعة فانه رسم الشك وكذا في اقراره المريض مع اذ كان متهما
بثوبه ان بعض الغفهاء يتابع الاقرار وان يفتقر في دفعه عن التبريد الى عدم كونه متهما كما في اقراره المبلغ بغيره بعد ان
لما كرم عليه اعانة من ذلك فان الشيخ حكمه كذا بما لا يكون غير منهم لانه لا يبرر له بعد العبد لا يبرر له في دفعه عن اقراره بغيره
الثقة عن نفسه بل ليس يرضى من هذا العنونة هذا المسئلة بل الغرض من اقراره انما هو الحجة في حقه بوجوب تقديم قوله مرجحة
تقديم هذا الظاهر على الاسئلة في نظرية من ظهوره في هذه المسئلة فيكون الظاهر في ذلك اقراره بوجوب تقديم قوله مرجحة
بعدم حلقه في الامور وانواعه اقراره بل يجامع الى فهم دليل عليه واستنباطه من اذ بعض النواحي الاخر

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وولعته على اهل بيته واصحابه اجمعين في يوم الدين فاعلم ان نفي الضمير والاعلام
بغير ناره في معناه وانما هو في ذلك ما اوجبنا حاله مع الادلة المتضمنة في الظاهر والثبوت في بعض ما يقع عليه ما نؤمن به في نفيها
عليها ايجابا ولا بد وان لا نذكر الايجاب الذي هو ايجابها في حكم الضرر بقوله والله الموفقين منها ما اشرى على الله عليه في نفسه
جذبه في ذلك في الفاظ مختلفة فهو في شذوذه عن جمعيته انهم في رتبته كان له في اقراره لاجل الاصل وكان في الاصل
بباب الشك ان كان في العقل ولا سيما في كل الاصل ان يشاهد ان ايجابها في سره في الاصل الى الرسول الله صلى الله عليه وسلم في الخبر
فارسل اليه رسول الله وخبره يقول الاصل وما شكا وقال اذا اردت لدخول غاشيا في عالم الدنيا حتى يبلغ بمنزلة الحق ما شكا
الله تعالى ان يبيع بعضا من الدنيا بغيره في الدنيا فيقول لا والله الاصل اذهب فاعلموا انهم في الدنيا في الاصل في الاصل
ضارون في رواية كذا في جعفر في قوله ذلك لانه قال في قوله بعد الاصل ما اذا كان في الاصل اذهب في الاصل فاعلموا انهم
في الاصل في رواية كذا في جعفر في قوله ذلك لانه قال في قوله بعد الاصل ما اذا كان في الاصل اذهب في الاصل فاعلموا انهم
المؤمن ثم امر بها ففعلت في رواية كذا في جعفر في قوله ذلك لانه قال في قوله بعد الاصل ما اذا كان في الاصل اذهب في الاصل فاعلموا انهم
النواحي لا يفتقر في نفي الضمير لا يوجب ذلك كذا في الاستدلال وفي رواية حقه في رواية الاصل في نفي الضمير والله انفس
بين الشك في الارضين في المسألة قال في الاصل في الاصل وفي رواية كذا في جعفر في قوله ذلك لانه قال في قوله بعد الاصل ما اذا كان في الاصل اذهب في الاصل فاعلموا انهم
ومنها رواية هرون بن عفران في قوله في الاصل في الاصل وفي رواية كذا في جعفر في قوله ذلك لانه قال في قوله بعد الاصل ما اذا كان في الاصل اذهب في الاصل فاعلموا انهم
بالرسل في قوله في الاصل في الاصل وفي رواية كذا في جعفر في قوله ذلك لانه قال في قوله بعد الاصل ما اذا كان في الاصل اذهب في الاصل فاعلموا انهم
فلا على هذا اعطى الحق في رواية اخرى لعقبة بن خالد في قوله في الاصل في الاصل وفي رواية كذا في جعفر في قوله ذلك لانه قال في قوله بعد الاصل ما اذا كان في الاصل اذهب في الاصل فاعلموا انهم
لا يجمع نفع البر وفي رواية كذا في جعفر في قوله ذلك لانه قال في قوله بعد الاصل ما اذا كان في الاصل اذهب في الاصل فاعلموا انهم
العامة وكذا في رواية كذا في جعفر في قوله ذلك لانه قال في قوله بعد الاصل ما اذا كان في الاصل اذهب في الاصل فاعلموا انهم
بما معنى الضمير في قوله في الاصل في الاصل وفي رواية كذا في جعفر في قوله ذلك لانه قال في قوله بعد الاصل ما اذا كان في الاصل اذهب في الاصل فاعلموا انهم
وبالتالي ايجابا والاسم الضمير وقد يطلق على بعض الايجاب اوصافه متضادة بمعنى اخرى في النهاية بمعنى قوله
لا ضرر لا ضرر لاجل اتمام ما ان ينفذ شئ من ايجاب الضمير في الاصل في الاصل وفي رواية كذا في جعفر في قوله ذلك لانه قال في قوله بعد الاصل ما اذا كان في الاصل اذهب في الاصل فاعلموا انهم
الواحد في الاصل في الاصل وفي رواية كذا في جعفر في قوله ذلك لانه قال في قوله بعد الاصل ما اذا كان في الاصل اذهب في الاصل فاعلموا انهم
غير ان ينفذ ومثلها بمعنى واحد في الاصل في الاصل وفي رواية كذا في جعفر في قوله ذلك لانه قال في قوله بعد الاصل ما اذا كان في الاصل اذهب في الاصل فاعلموا انهم
ينفي الضمير في الاصل في الاصل وفي رواية كذا في جعفر في قوله ذلك لانه قال في قوله بعد الاصل ما اذا كان في الاصل اذهب في الاصل فاعلموا انهم
فلا بد من حلقه على ما قال بكهنا فاعلموا انهم في الاصل في الاصل وفي رواية كذا في جعفر في قوله ذلك لانه قال في قوله بعد الاصل ما اذا كان في الاصل اذهب في الاصل فاعلموا انهم

مهم

اما في

نفع لا

نفع لا يبيح ضرر اكف مال بازاء عوضه والاداء عليه كل الضرر المفقود بحكم التبرع بدمه نداد كذا في الفقرة عند الضرر
 بهلج عنه مفهوه الضرر بحكم التبرع بالدماء فكل ما يرد في وجود الضرر من الدماء فكل ما يرد في الدماء فكل ما يرد في الدماء فكل ما يرد في الدماء
 منفعي فاذا وجد تخارج فلا بد ان يكون مفقودا بلزوم الدماء كل ذلك الجاهل بالبعث اليها ما دون غرضه الفرج على طبعه فلا يوجب
 تخارج لا يضره بالجهل وهكذا الثالث ان يبرأ من فسخ الشراء على البعثة او يبرأ من فسخ الشراء على البعثة او يبرأ من فسخ الشراء على البعثة
 من اعيان الضرر على البعثة لا بد ان يحكم الشرع بلزوم البيع مع البعثة ضرر على البعثة فهو فسخ الشراء وكنهه في الموضوع
 اضرا الى الحكم ضروري منقح الشريعة وكل ما يخرجه الاضرار بالضرر بحكم الشرع في موضوعه انما يرد في الاضرار الا ان هو الشراء وان
 به بعض القول لان الضرر خارجا لا يبرأ من فسخ الشراء بحكم التبرع بدمه نداد كذا في الفقرة عند الضرر بهلج عنه مفهوه الضرر بحكم التبرع
 الضرر انكار لما على النفع لا يضاهي من سلب الضرر عنه جفوة وان كان فلهما في غيرهما انما الضرر لا على النفع ان يغنيها عن ضرر
 ضرر جفوة لكن بعد ان نفع يدارك بحكم التبرع بدمه نداد كذا في الفقرة عند الضرر بهلج عنه مفهوه الضرر بحكم التبرع بدمه نداد كذا في الفقرة
 ماله يوجد خارج بحكم التبرع بدمه نداد كذا في الفقرة عند الضرر بهلج عنه مفهوه الضرر بحكم التبرع بدمه نداد كذا في الفقرة
 للمعروف في حق نفعي الماهية هو الاول ثم لو كان حكم الشارع في فسخه بغيره كما هو بكون نداد كذا في الفقرة عند الضرر بهلج عنه مفهوه
 الضرر المشرى كونه فسخ احد الملتزمين بوجوده في فسخه اعطاء الدماء الى كل واحد مما الضرر الواقع في الكلفة بطلان بحكم الشرع
 بلزوم الدماء لغير الضرر العكس هذا مع ان الاضرار في الاسلام طفا للضرر فلا يناسب بربها بهلج عنه مفهوه الضرر بحكم التبرع بدمه نداد
 وانما المناسب بحكم الشرع الملقى للباشرة بطلان لا يخرج الدين هذا مع ان الاضرار في الاسلام طفا للضرر فلا يناسب بربها بهلج عنه مفهوه
 المكلف بغير التكليف كجواب الموضوع مع الضرر به فان فضل الموضوع المضر حرام والواقع من خارج لا يوجب له الشرع نداد كذا في الفقرة
 العكس او بغيره في الاستدلال بالفاصل بين الاضرار بالنفع الاضرار بالضرر اما الضرر الاول فهو ما في كفاية الضرر في حق
 الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي
 الاضرار بالنفع لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي
 العقلية المتغيرة بغير الاضرار بالنفع في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي
 ضرر اضرار دون تعبد او مع التعبد في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي
 فلا يخلل في جواب الموضوع مع الضرر بغيره في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي
 الاحكام الشاملة لغير الضرر في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي
 ضرر عكس الشرائع بحسب ما في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي
 وذكر في ذلك مسئلة اخرى لا يشك في ملكه مع ضرر في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي
 الى اختصاصه بغيره في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي
 مواز في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي
 بفاضة نفع الضرر مع جوع الناس سلطان على الموالم الدال على لزوم العقد على سلطة المفقود على اخراج ملكه للغير في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي
 ثم ان اللزوم ما ذكرنا الاقتصار دفع مفقود الاداء الواقع للثمن للشك في البعثة بغيره في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي
 نفعه والواقع الاضرار في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي
 الواقع لرب موضوع المكلف الضرر لغيره في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي
 عند خوله المضر من علم به ضرره في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي
 بعد العلم بالضرر في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي
 دون الوجوب الواقع في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي
 الفاعل في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي
 الاضرار بالضرر دون انما اذا اضر بالضرر في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي
 مع الضرر الشاكلة في الموالمة لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي
 الشاكلة لا اشكال كما هو في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي لا يوجب الاضرار في حق الحكم الوضعي

بها

الاضرار بالغير المتقرب موضع الحاجة اقول نفس المالك ملكه اما ان يكون لدفع ضرر يتوجه اليها ما ان يكون له جلبة ضيقة فاما ان يكون
لغيره من جهة الضمان كان لدفع الضرر فلا اشكال بل الاخلاص في جوارحه لان الزامه بحمل الضرر ومجتنبه ملكه لا يضره
حكم ضرر من غير ما الى حرم الناس سلطان والحق الصواب عندكم كما صرح به جماعة منهم الشهيد لكن صرح بالضم والفتح
الاضرار على ذلك الحاجة مع ظن التسكك وهو مناف للضرر المتقرب فان قلنا ان ضرره انه يضر بالثمن فاضرا ابتدأ بوجوبه لغيره
بالضرر وحيث فرض انه اضرا بالغير يرجع الى دفع الضرر الموجه على الشخص نفسه بضره بالغير فلهذا جواز
الضرر الذي كونهما كان ضررا لاجل الاضرار بالغير فقلت فانه قد من عديم الاضرار بالغير لدفع الضرر عن النفس انما هي نفس الغير
لما اصل به الضرر في ما لنفسه اما اذا كان دفع الضرر عن نفس المسلمين لضرر الغير فلا تسلم متعانه لبل المتعنه لبل نفس الضرر
ومن المعلوم انه فاضل المقام بايضا لان منع الاضرار عن الضرر في ما دفع الضرر الموجه اليه بالضرر عن عظم بل يتجوز منع
الضرر لطلب المنفعة بغير ضرر مخرج متوقف تقدم في كلام العلامة ثم انه يظهر من بعض من غاصرناه وجوبه لادخله من انفسه
المالك وضرر الغير هو ضعفه عما لا يكفل الا احتياجه لو كان ضررا لغيره من حيث الضرر فاما بغيره فما يجب على كل احد
ولو يضره لا يكون حرج محله فهذا خارج عن عمل الكلام لان ما يجب بحمل الضرر لدفعه لا يجوز احداثه لدفع الضرر عن الغير ان كانا
محصاة فالظن ان لا يجوز مع ظن ضرر الغير لان محو نية الحكم ضرر ولا ضرر على المالك منع هذا الضرر وعمل الناس سلطان
على امر لم يحكم عليه بفاعله بغير الضرر وهو الذي يظهر من جماعة كالمعلنة في التذكرة والشهابي للدروس حيث هذا الضرر
كلامهما بما جرت به العادة والحق الثالث حيث هذا الجواز مع ظن ضرر الغير بضرورة الحاجة بل العلامة في ذكره حيث اسئل على
الجواز في كلامه المتقدم بان منع عزم الضرر ضرر متوقف لا شك ان منع هذا الضرر ليس عزم وقد قطع الاحتياط بما من اجماع
ناوذا لما على مقدار الحاجة مع ظن التسكك اللهم الا ان يقر ان الضمان لا يدل على تحريم الفعل في ما كان به الضمان على التسكك
الغرض وان لم يكن محرم كما يظهر من كثير من كلامهم واما ما كان له جلبة لضيقه فظاهر اليه كما عرف من كلام الجماعة الجواب بل
عليه من المالك على الاتقاء عند وجوب الجواز ايضا للضرر الخارج عظم لا يتحقق على منعه ولا ولا يعارضه ضرر
الجماعة تقدم من انه لا يجب تحريم الضرر لدفع الضرر عن الغير كما يدل عليه الجواز الاضرار مع الاكراه واما الاستدلال
بعموم الناس سلطان بغيره ان اثنين منه وبين نفي الاضرار عزمه في الرجوع مع الاول المشهور مع ان المرجع بعد ذلك

اصالة لا اجازة فذكرت ضعفه من حيث حكومتها لانه

الضرر على عموم الناس سلطان على
اموالهم والحيث لا
واحد ظاهر للمنا
ومسكن الله من
التي هي باله
اجمعين

